مع الأئمة الأربعة

المجتهدون عبر الزمان

ونشأة الفقه الإسلامي وأصول مذاهبه

بقلم

أحمد الشنواني

المحتوى

الموضوع	الصفحة

صدرت الطبعة الاوله فى
شوال ١٤٢٨ هـ - أكتوبر ٢٠٠٧

المقطم للنشر والتوزيع

القاهرة- مصر
٥٠ شارع الشيخ ريحان - عابدين

Tel: (00202) 7958215
7946109
Fax: (00202) 5082233

Email:
elmokatam@hotmail.com

رقم الإيداع ٢٠٠٧/٢١٩٢٧
الترقيم الدولى **I.S.B.N.**
977-5732-83-2

مقدمة

الحديث عن الفقه الإسلامى حديث عذب شائق، تتعدد جوانبه، وتشرق ملامحه فى كل مبحث من مباحثه، ولطالما استشرفت النفوس المؤمنة فى أنحاء العالم الإسلامى إلى مراجعة رصيدها الضخم، وذخيرتها الهائلة فى التشريع الإسلامى، وفقه أئمته، حتى تبصر سبيل مجدها، وتدرك طريق سعادتها، وتعمل جادة على استئناف الحياة الإسلامية الفاضلة فى كل ميدان من ميادين الحياة.

والفقه الإسلامى هو المعين الذى يمد الإنسانية بالمنهج السديد فى كل شأن من شئونها، حتى يستقيم أمرها على الجادة، وتشق طريقها على هدى من ربها، فحرى بأبناء الإسلام أن يعوا هذه الحقيقة، وبيدهم هذا الخير المتوارث الذى سعدت به البشرية قروناً عديدة، وهى اليوم - وقد كابدت ألوان الشقاء من جراء انحرافاتها عن الإسلام - أشد ما تكون تعطشاً إلى سبيل الخلاص، فى فقه الإسلام ومبادئ الشريعة.

والفقه فى اللغة بمعنى الفهم.

وفى الاصطلاح: العلم بالأحكام الشرعية الفرعية من أدلتها التفصيلية.

والفقه بمعناه العام واكب الحياة الإسلامية منذ بزغ فجر الإسلام، حيث كان الوحى يتنزل على رسول الله ﷺ، ويتلقاه عنه صحابته ولهم من سلامة الذوق العربى ما يمكنهم من فهم القرآن الكريم، والعمل بمقتضاه، ولم يكن لديهم حاجة إلى الاجتهاد فى استنباط حكم إلا حيث لا يجدون نصاً من كتاب أو سُنة، وقد أقر رسول الله معاذاً على ذلك حين بعثه إلى اليمن فقال له: كيف تصنع إن عرض لك قضاء؟ قال: أقضى بما فى كتاب الله، قال: فإن لم يكن فى كتاب الله، قال: فبسُنة رسول الله صلى الله عليه وسلم، قال: فإن لم يكن فى سنة رسول الله، قال: أجتهد رأيى، لا آلو، قال: فضرب رسول الله ﷺ صدرى ثم قال: الحمد لله الذى وفق رسولَ رسولِ الله لما يرضى رسول الله ﷺ.

ولما أخذ الفتح الإسلامى يبسط نفوذه فى عهد الخلفاء الراشدين على الأقطار المجاورة للجزيرة العربية، ودخل تحت لواء الإسلام من أصحاب الحضارات القديمة ناس من الفرس والروم، لهم من العقائد والتقاليد والأنظمة ما يتنافى كله أو جله مع العقيدة الإسلامية وشريعتها الغراء، وطبيعة هذا الفتح تستوجب ثقل المسئولية وعظيم التبعة على المسلمين الفاتحين، وتستدعى من الخلفاء أن يواجهوا هذا بتنظيم الجيوش وإمدادها، وتولية الولاة على البلاد المفتوحة ، وإدارة شئونها.

وباتساع الفتوحات الإسلامية ، استجدت أقضية لم تكن معهودة من قبل، وليس لها نص فى كتاب أو سُنة، وكان موقف الصحابة من القضايا الجديدة أن يجتهدوا فيها، فمنها ما اتفقوا فيه على رأى ومنها ما اختلفوا فيه.

وكان عمر ﷺ يميل إلى استبقاء كبار فقهاء الصحابة بالمدينة للاستعانة بهم فى الفتيا عند عرض المشكلات، والحيلولة بينهم وبين الاشتغال بالحياة الدنيا ومظاهر الحكم، ولكنه مع ذلك أرسل بعض الصحابة معلمين فى الأمصار بعد أن اتسعت الفتوحات، وكتب عمر إلى أهل الكوفة: «إنى بعثت إليكم بعبدالله بن مسعود معلماً ووزيراً، وآثرتكم به على نفسى، فخذوا عنه» فقدم الكوفة ونزلها، وابتنى بها داراً إلى جانب المسجد.

وبعد عهد عمر انتشر الصحابة فى البلاد المفتوحة، وقد أنشأ هؤلاء الصحابة العلماء الذين تفرقوا فى الأمصار حركة علمية فى كل مصر نزلوا فيه، ولدى كل واحد منهم من العلم ما قد لا يكون مع الآخر، وكونوا مدارس منهجية فى تعليمهم، وكان لهم تلاميذ ينقلون عنهم العلم، فتخرج عليهم التابعون، وتأثرت البلاد التى نزلوا فيها بشخصياتهم، ونهجوا فى العلم مناهجهم، ومن الطبيعى أن تزدهر هذه الحركات العلمية فى المدن خاصة، لأنها أكثر ناساً وأوفر عمراناً، وقد تميز فى هذه الحركة منهجان: أحدهما: منهج أهل الرأى أو مدرسة الكوفة بالعراق. والثانى: منهج أهل الحديث أو مدرسة المدينة بالحجاز.

* * * *

وتطور الفقه الإسلامى أمر ضرورى تتطلبه حياة الأمة التى تتجدد من زمن لآخر بمتطلباتها وحوادثها ، تلك الحوادث التى لا يمكن حصرها على مدى العصور، ولن يتأتى أن يكون لكل حادثة منها نص فى كتاب الله أو سُنة رسوله، ولهذا تدعو الحاجة إلى الاستنباط والاجتهاد لمعرفة حكم ماجد من حوادث، وفى هذا يقول الشهرستانى (وبالجملة نعلم قطعاً ويقيناً أن الحوادث والوقائع فى العبادات والتصرفات مما لا يقبل الحصر والعد، ونعلم قطعاً أنه لم يرد فى كل حادثة نص ولا يتصور ذلك أيضاً، والنصوص إذا كانت متناهية والوقائع غير متناهية، ومالا يتناهى لا يضبطه ما يتناهى -علم قطعاً أن الاجتهاد والقياس واجب الاعتبار حتى يكون بصدد كل حادثة اجتهاد).

وقد حذا أتباع التابعين حذو أسلافهم من الصحابة والتابعين فى فقه ما جدّ من حوادث معتمدين فى ذلك على ما نقل إليهم من أقوال هؤلاء السلف بعد كتاب الله تعالى وسُنة رسوله ﷺ ؛ لأنهم أقرب إلى عهد النبوة وأصدق فهماً للقرآن ، وما استنبطوه من أحكام ينبغى أن يكون موضع اهتمام إلا إذا اختلفوا فيما بينهم، وكان حديث رسول الله ﷺ يخالف قولهم مخالفة ظاهرة.

وهذا النهج الذى نهجه أتباع التابعين هو طريق السداد الذى تقتضيه الأمانة العلمية مصداقاً لقوله ﷺ «يحمل هذا العلم من كل خلف عدوله».

وكان اختلاف آراء الصحابة والتابعين فى المسألة الواحدة حافزاً لأتباع التابعين على البحث فى مرجع هذا الاختلاف وتمحيص الرأى فيه، وأدى هذا إلى إفساح المجال للاختيار وإن تأثر علماء كل بلد بشيوخهم السالفين.

* * * * *

ولقد كان من لطف الله بهذه الأمة، وكان من التيسير، أن قيض لهذه المهمة الجليلة رجالاً يعدون من الأفذاذ والنوابغ الذين أنجبتهم الإنسانية فقهاً وأمانة، وإخلاصاً وكفاية. كان منهم هؤلاء الأربعة (أبو حنيفة ت ١٥٠ هـ. ومالك ت ١٧٩ هـ. والشافعى ت ٢٠٤ هـ. وأحمد بن حنبل ت ٢٤١ هـ) الذين قدر لفقههم

أن يعيش إلى هذا اليوم ويخضع له العالم الإسلامى. وقد فاق هؤلاء فى فهمهم الواسع، ووقفوا حياتهم واستعملوا مواهبهم بسخاء فى تكوين هذه الثروة الفقهية والقانونية التى لا تعادلها ذخيرة فقهية فى العالم، والتى لاتزال مرجعاً ومادة واسعة للتشريع لعصرنا هذا. وقد توفر هؤلاء على هذه الخدمة التى تدين لها الأمة، ويدين لها العالم، وآثروها على كل راحة ولذة وجاه ومنصب فى الحياة، وقد خاب ملوك عصرهم وأمراؤه. وخابت الأطماع والإغراءات أن تشغل قلوبهم، أو تتوزع عقولهم وأوقاتهم، وقد عرض على أبى حنيفة منصب القضاء الذى كان منصباً كبيراً وشرفاً عظيماً مرتين فرفض وامتنع ومات فى السجن ، وقد ضُرب مالك مائتى سوط لأجل مسألة جهر بها وخلعت كتفاه ، وهى أن طلاق المكره ليس بشىء. وقد قضى الشافعى معظم حياته فى عسر وضنك، وبذل صحته وقوته فى استنباط الأحكام وتدوين الفقه، وعارض أحمد بن حنبل اتجاه حكومة هى كبرى الحكومات وأقواها على ظهر الأرض فى عصره، ودافع عن السُّنة والفكر الإسلامى الصحيح حتى عوقب وعذب وضرب وسجن.

وقد أنتج كل واحد منهم ثروة علمية، وخلف تراثاً فقهياً ينوء بالمجامع العلمية والمؤسسات الكبيرة فى هذا العصر، فقد روى أن أبا حنيفة قال ستين ألف مسألة. وقال بعضهم ثلاثة وثمانين ألفاً: ثمانية وثلاثين ألفاً فى العبادات وخمسة وأربعين ألفاً فى المعاملات..... ومهما كان العدد مبالغاً فيه فلاشك أنه أنتج ثروة فقهية ضخمة هى أساس هذا الفقه الحنفى الذى استطاع أن يحكم المساحة الكبرى فى المملكة الإسلامية أيام ازدهارها، ويكون دستور مملكة هى أرقى المملكات فى عصرها، وهى الدولة العباسية.

وكذلك شأن مالك فى الفقه، فكتابه (المدونة) الذى هو مجموعته الفقهية، تبلغ نحو ستة وثلاثين ألف مسألة. وكتاب الأم الذى هو من إفادات الشافعى مجموعة فقهية ضخمة تقع فى سبعة أجزاء ، وقد جمع أبو بكر الخلال (٣١١ هـ) مسائل الإمام أحمد فى أربعين مجلداً أسماه الجامع لعلوم الإمام أحمد..

* * * * *

هذه فكرة مجملة عن نشأة الفقه الإسلامى وأصول مذاهبه تصور لنا ذلك الجهد الذى بذله علماء هذه الأمة وأئمتها، وكيف حرص هؤلاء المجتهدون على النظر فى شريعة الله؟ وأجهدوا قرائحهم فى معرفة أحكام ما جدّ من حوادث، وقد خلفوا لنا تراثاً فقهياً خالداً يتضمن من الشروح والتفسيرات ما يكشف عن ثروة شريعتنا وعظمة مبادئها ونمو قواعدها، فهى شريعة حية لا ينضب معينها، ولا يغيض ماؤها. واليوم - وقد تكالبت على أمة الإسلام قوى الشر فى الشرق والغرب، ونفثت سموم أفكارها وسحرت أعين الناس ببريق خداعها، وتخلت أقطار إسلامية عزيزة عن تحكيم شريعة ربها، وانسلخت عن تاريخ مجدها وولت وجهها شطر الغرب تارة، والشرق أخرى - اليوم وقد وصلت أمتنا إلى هذا الدرك تتطلع النفوس المؤمنة الواعية فى أنحاء العالم الإسلامى إلى يقظة جديدة تنفض عن كاهل أمتنا ركام هزيمتها، وتعيد إليها ثقتها فى عظمة شريعتها وتشق طريق الكفاح فى سبيل هذه الغاية مجاهدة صابرة محتسبة حتى تحطم طواغيت الضلال والفساد ﴿ أَلَمْ تَرَ إِلَى ٱلَّذِينَ يَزْعُمُونَ أَنَّهُمْ ءَامَنُوا۟ بِمَآ أُنزِلَ إِلَيْكَ وَمَآ أُنزِلَ مِن قَبْلِكَ يُرِيدُونَ أَن يَتَحَاكَمُوٓا۟ إِلَى ٱلطَّٰغُوتِ وَقَدْ أُمِرُوٓا۟ أَن يَكْفُرُوا۟ بِهِۦ وَيُرِيدُ ٱلشَّيْطَٰنُ أَن يُضِلَّهُمْ ضَلَٰلًۢا بَعِيدًا ﴾ [النساء/ ٦٠]. والإنسانية المعذبة التى تكتوى بنار الصراع الدولى فى عصر يسمونه عصر المدنية تنتظر ساعة الخلاص مما أصابها من بلاء. وعلى يد الجيل المسلم المجاهد فى كل بلد ترتقب الدنيا هذه الساعة لتقر عينها ويهدأ بالها فالإسلام كان - ولا يزال - سفينة نوح فى كل طوفان.

المؤلف

أحمد الشنوانى

نشأة المذاهب الفقهية

بعث الله فينا رسوله محمداً ﷺ بشريعته التى جعلها هداية لنا فى ضلالات الحياة ومتابعاتها ونوراً يهدينا فى ظلمات الأهواء وتقلبات القلوب وميولها وعاصماً يقينا شرور النفوس وشهواتها ووسيلة نتعرف بها طريق سعادتنا وفلاحنا. ولقد أقامها على ما أوحى به إليه من كتاب أنزله عليه ومن سُنة انطلق بها لسانه فكان مصدرها كتاب الله الذى لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه، وسُنة رسوله التى جاءت بياناً له تفصيلًا لمجمله وشرحاً لغامضه وتقييداً لمطلقه وتخصيصاً لعامه وإرشاداً لهديه. وكان فيهما الكفاية لبيان حكم الله فى كل ما حدث فى عهده ﷺ وما يحدث بعده من حوادث وما يثور من خصومات وينزل من نوازل. وكان ﷺ المرجع فى كل نازلة تنزل والحكم فى كل نزاع يحدث، حتى إذا ما انتقل ﷺ إلى الرفيق الأعلى وانقطع الوحى بوفاته لم يكن للناس من سبيل للفصل فيما يثور بينهم من خصومات وما يحدث من وقائع إلا أن يرجعوا إلى ما نزل عليه من كتاب وإلى ما حفظوه عنه من سُنة، وهى نصوص محصورة محفوظة وأحكام وفتاوى فى مسائل معينة معدودة لا تتناول بنصوصها ووقائعها كل ما يأتى به الزمن ويجىء مع التطور إلا برده إلى ما تدل عليه تلك النصوص والأحكام وما توحى به من مبادئ وتشير إليه من أصول وتقوم عليه من أسس وتقصد إليه من أهداف وأسرار وذلك ما يتطلب جهداً فى تعرفها ودقة نظر فى استنباطها مع الصدق والإخلاص فى تطبيقها، وذلك ما سمى أخيراً فى عرف الفقه الإسلامى (بالاجتهاد) وما كان يسمى فى الصدر الأول (بالنظر) وهما اسمان لمسمى واحد لم يتمايزا إلا بعد أن عُرف علم الأصول ووضعت له قواعده فعرف الاجتهاد : أنه بذل الجهد وأعظم الوسْع لتحصيل حكم شرعى عملى بطريق الاستنباط من الأدلة الشرعية، أو بأنه استفراغ الوسع فى النظر فيما لا يلحق الإنسان فيه لوم شرعى، وذلك ما عرفه به القرائى

وبعض العلماء وهو تعريف أعم من سابقه وأخص مما كان يعرف به من قبل أيام الصحابة والتابعين. وعن هذا الطريق شملت الشريعة الإسلامية كل حادثة وعمت كل نازلة ولم يفرط فيها من شىء.. وأصبحت أدلتها الكتاب والسُنة والاجتهاد أو النظر. والنظر اسم يتناول القياس والاستحسان والاستصحاب والمصلحة المرسلة وما إلى ذلك من الأدلة التى كانت دلالتها مثار خلاف ومحل بحث بين الفقهاء وعلماء الأصول فى بيانها ومكانتها فى دلالتها على الأحكام ووجوب الأخذ بها.

ومن هذا يتبين أن الاجتهاد واتخاذه سبيلاً لتعرف أحكام ما لم يسبق له حكم مأثور أمر ضرورى وسبيل حتمى لكمال الشريعة وشمولها ووفائها بحاجة الناس وما يتطلبه تطورهم وعصرهم وما تنتهى إليه أعرافهم ومعاملاتهم. وكان كل مكلف على تعدد المكلفين وتعاقب أزمانهم واختلاف أمكنتهم وتباين صور الأفعال الصادرة عنهم والأحوال التى يكونون عليها مطالباً بأن يعرف الحكم الشرعى المتعلق بأى فعل من أفعاله على سبيل الوجوب أو الندب وذلك تبعاً لحاله ومقدرته على النظر وحاجته إلى ما يعينه على تعرف حكم الله فيما يعن له ، ومن البين أن صور الأفعال التى تطلب أحكامها بطريق النظر فيما جاء وحياً من عند الله متكاثرة متنوعة إلى حد يفوق بمقدار عظيم ونسبة كبيرة ما يدل عليه منطوق الأقوال والنصوص غير أنها كما أشرنا تتناولها إجمالاً وتدل على أحكامها دلالة الكلى على جزئياته والمجمل على تفاصيله والأصل على فروعه، ولذا سميت بالأدلة كما سميت بالأصول.

الشروط الواجب توافرها فى المجتهد:

ولاشك أن هذا الطلب أو هذا التكليف لا يتوجه إلى كل مكلف، إذ أن الذين يحسنون فهم الأدلة واستنباط الأحكام منها ويدركون خصائص الجزئيات ومقومات الكليات ويعرفون اندراج أحدهما فى الآخر ويراعون تحقق المعنى الكلى فى الصورة الجزئية قليلون ؛ فإن من المكلفين من لا تتوافر فيهم الأهلية لذلك ومن

لا يتسع وقتهم له ولو تعلقوا به لاقتضى منهم التفرغ عن كل عمل شاغل، وهؤلاء لا يتعلق بهم هذا الطلب ولا يتوجه إليهم هذا التكليف ؛ إذ لو كلفوا به لكان تكليفاً لهم بما لا يستطيعون، ومن أجل ذلك لا يطلب إليهم أن يتعرفوا حكم ما يعرض لهم من الوقائع بالنظر فى الأدلة والاجتهاد فى تفهمها، وإنما يطلب إليهم تعرف ذلك بتقليد غيرهم من المجتهدين أهل الاجتهاد كما يطلب من المرضى فى معالجة أمراضهم والاستشفاء منها استشارة الأطباء وكما يطلب إلى أرباب الأعمال الرجوع إلى الخبراء.. إذ لا يطلب الاجتهاد إلا ممن هو أهل له ممن جاد حفظه وشمل اطلاعه نصوص الكتاب والسُنة المتعلقة بالأحكام عامها وخاصها وألمّ بمواقع الإجماع وتمكنت معرفته بالقياس وبما يتوقف عليه فهم الكلام. وكان حسن الإدراك دقيق الملاحظة. ومن أجل ذلك كان وجوب الاجتهاد وجوباً كفائياً يستوجب أن يكون فى الأمة طائفة متفقهة فى الدين حافظة لأحكامه قادرة على استنباطها من أدلته ليرجع إليها العاجزون عن ذلك المطالبون بتعرف الأحكام من أهل العلم بها، وقد نقل عن الإمام مالك قوله: يجب على العوام أن يقلدوا المجتهدين كما يجب على المجتهدين النظر فى الأدلة.

حكم الاجتهاد فى الشرع :

وجملة القول فى ذلك على ما ذهب إليه أهل التحقيق أن الاجتهاد يكون واجباً عينياً عندما يريد المجتهد استنباط الحكم لحادثة وقعت له وعندما يسأل عن حكم حادثة وليس هناك مجتهد غيره وهو واجب على الفور إن ضاق الوقت بحيث يخشى فوات الحادثة التى أريد معرفة حكمها. فإن اتسع الوقت كان واجباً على التراخى ، وهو واجب على الكفاية عندما يوجد أكثر من مجتهد ولم يخش فوات الحادثة فإذا قام به من هو أهل له حينئذ سقط عن غيره، وإن لم يقم به أحد أثم الجميع، ويكون مندوباً إذا كان لحادثة يتوقع حدوثها قبل أن تحدث ويكون محظوراً إذا كان فى مقابلة نص أو دليل قاطع.

الاجتهاد والتقليد:

ومن هنا نشأت فكرة التقليد لمن لا يستطيع الاجتهاد والنظر، وكان الأصل عدم التقليد وأن يجتهد كل مكلف لنفسه وذلك بالنظر فيما خوطب وكلف به لأن توجيه الخطاب إليه يستوجب عليه النظر فيه وتعرف ما يدل عليه من حكم محتكما إلى عقله وبصيرته؛ إذ لا يتصور أن يؤمر باتباع النص دون فهم له وإلا لم يكن هناك معنى لتوجيه الخطاب إليه، فإذا لم يجد من يسأله لم يطالب بغير ما يصل إليه فهمه ويدركه نظره؛ إذ أن علم المكلف بحكم ما يعرض من حوادث واجباً عليه وجوباً عينياً عن طريق النظر إن استطاع أو عن طريق التقليد والمتابعة إن لم يستطع.

اجتهاد الصحابة على عهد الرسول ﷺ:

وقد حدث الاجتهاد على عهد رسول الله ﷺ من بعض أصحابه إما بأمره فى حضرته تدريباً لهم وتشريعاً منه، وإما فى غيبته إذا كانوا فى سفر وخافوا الفوت كما يدل على ذلك حديث معاذ حين بعثه ﷺ إلى اليمن فقد أقر رسول الله ﷺ لجوءه إلى النظر والرأى حين لا يجد فيما يعرض عليه نصاً من الكتاب أو قضاء من رسول الله ﷺ. وكما يدل عليه أيضاً ما روى عن رسول الله ﷺ إذ قال لعمرو بن العاص يوماً عند عروض بعض القضايا: احكم فقال أأجتهد وأنت حاضر ؟! فقال ﷺ له إن أصبت فلك أجران وإن أخطأت فلك أجر.

- ومن ذلك اجتهاد أبى بكر وعمر فى أسرى بدر. ولقد وصل أمرهم فيه إلى مستوى رفيع لم يتهيبوا معه من النظر فيما يدل عليه النص من حكم ومن تعرف علته وحكمته وبقائه ببقائها وانتهائه عند فقدان حكمته، وزوال ما قصد به من مصلحة

- ومن ذلك ما كان من أمر رسول الله ﷺ بعد أن فرغ من قتاله الأحزاب فى غزوة الخندق ظهراً؛ إذ أمر مؤذناً فأذن فى الناس من كان سميعاً مطيعاً فلا يصلين العصر إلا ببنى قريظة وسار رسول الله ﷺ إلى بنى قريظة وتلاحق به الناس فأتى رجال منهم بعد العشاء الآخرة ولم يصلوا العصر تنفيذاً لأمر رسول الله ﷺ؛ إذ أمر بألا

يصلى أحد العصر إلا ببنى قريظة وقد شغلهم ما لم يكن لهم منه بد فى حربهم وأبوا أن يصلوا حتى كانوا ببنى قريظة فصلوا العصر بها بعد العشاء الآخرة، وجاء آخرون وقد صلوا العصر قبل مغيب الشمس وقالوا لم يرد الرسول إخراج الصلاة عن وقتها وإنما أراد الحث والإعجال، وعلم رسول الله ﷺ ذلك عن الطائفتين فلم يعنف إحداهما وأقر كلاً منهما على اجتهاده وإن كان فى اجتهاد إحداهما مخالفة لما أمر به الرسول ﷺ .

ولقد كانوا يرجعون إليه فيما اجتهدوا فيه عند لقائهم إياه فإما أقرهم وإما بيّن لهم ما أخطئوا فيه. ولكن لم يكن للاجتهاد يومئذ ذلك الشأن الذى كان له فى تعرف الأحكام بعد وفاته ﷺ ؛ إذ كان اجتهادهم يومئذ معتمداً ابتداء وانتهاء على أنفسهم وما لكل منهم من قدرة على تفهم القرآن والإحاطة بدلالته بالنظر إلى عمومه وخصوصه ومطلقه ومقيده ومجمله ومفصله، وما جاءت به السُنة من بيان يتصل بذلك بعد أن كانوا يرجعون إليه صلوات الله عليه فيما يلجئون إليه من ذلك ليقرهم على رأيهم أو يردهم إلى الصواب فيه. وكان عدد من اضطلع منهم بالنظر والفتوى على ما ذكره ابن القيم فى إعلام الموقعين ؛ مائة ونيفا وثلاثين منهم المكثر ومنهم المتوسط ومنهم المقل، وعنهم أخذت أحكام ما استجد من الحوادث مما لم يكن فيه حكم سابق محفوظ.

لقد كان أصحابه ﷺ عند وفاته كغيرهم من الأمم فيهم العلماء الذين بلغوا الذروة، وفيهم من هم دون ذلك على مراتب متفاوتة، وفيهم العامة وهم السواد الأعظم. وكان فرضاً دينياً أن يرجع الذين لا يعلمون إلى العالمين ؛ فكثر الاستفتاء والمستفتون ولم يكن يتقيد واحد باستفتاء عالم بعينه ولا يلتزم فتوى مفت فى جميع أموره، فأقبل المفتون على الافتاء والاجتهاد وواجهوا النوازل المتعاقبة والحوادث المتجددة يفتون فيها بما جاء به الكتاب، فإن لم يجدوا أفتوا بما سَنّه رسول الله ﷺ،

فإن لم يجدوا اجتهدوا، وقد اجتهدوا واتفقوا فكان عن ذلك دليل الإجماع، واجتهدوا واختلفوا فلم يتحزبوا لرأى معين، بل كان فى اختلافهم توسعة على الناس اتسع به نطاق الفقه الإسلامى. وكان لكل رأيه ولمن ارتضاه من مقلديه.

وكان ذلك ما جرى عليه الخلفاء الراشدون - فكان أبو بكر ﷺ فى خلافته إذا نزل به أمر يقتضى النظر والمشاورة فى تعرف حكمه دعا رجالاً من المهاجرين وآخرين من الأنصار كعمر وعثمان وعلى وعبدالرحمن بن عوف ومعاذ بن جبل وأبىّ بن كعب وزيد بن ثابت، وكل هؤلاء كانوا يفتون فى خلافة أبى بكر ولا تصير فتوى الناس إلى غير هؤلاء وأمثالهم.

وقد مضى أبو بكر على هذا، ثم ولى عمر فكان يدعو هؤلاء النفر وكانت الفتوى تصير وهو خليفة إلى عثمان وأبىّ وزيد وغيرهم.

نشأة الخلاف :

وجملة القول إن الصحابة لم يكونوا جميعاً أهل فتوى وإن كان الدين يؤخذ عن جميعهم وإنما كان ذلك مختصاً بالقراء وهم الحافظون لكتاب الله العارفون بالسُنة وبناسخ الكتاب ومنسوخه ومتشابهه ومحكمه وأنواع دلالاته ومختلف معانيه والفاهمون لروح الشريعة، وذلك بما تلقوه عن رسول الله ﷺ وما شاهدوه من قضائه وفتاويه مباشرة أو بالواسطة، وقد أتاح لهؤلاء المفتين من أصحاب رسول الله ﷺ اجتماعهم فى مدينة الرسول بعد وفاته أن يشهد بعضهم اجتهاد بعضهم الآخر وأن يتشاوروا فيما يحدث لهم وينزل بهم، غير أن عهد ذلك لم يطل ؛ فقد غادر أكثر هؤلاء المدينة مجاهدين غازين فتفرقوا فى الولايات وتوطنوا الأمصار ، وحدث فى تلك الأمصار المتباعدة من الحوادث المتجددة والوقائع المستحدثة ما تعددت أنواعه واختلفت صوره وألوانه تبعاً لاختلاف البيئة وتغاير العادات، ولم يكن هناك مندوحة من سؤالهم عنها وفصلهم فيها، لأنهم كانوا أولى الأمر يومئذ فأفتوا فيها وقضوا على ما كان من اختلافهم فى أفكارهم ومحفوظاتهم ووزنهم وملاحظتهم بناء

على ما استنبطوه من الأدلة، وكان لابد من اختلافهم فى ذلك تبعاً لاختلافهم فيما أشرنا إليه واختلاف أمكنة الحوادث وظروفها وملابساتها واختلاف الأدلة فى دلالتها وضوحاً وخفاء حتى لقد يفتى أحدهم بالإباحة فى أمرحدث بينما يفتى آخر فى مثله بالحظر فى بلد آخر. بل قد كان يحدث الخلاف فى حكم أمر حدث ببلد بين مفتين فيه بسبب اختلافهما منهجاً ووزناً وتقديراً. وبذلك خلفوا رسول الله ﷺ فى الإفتاء والقضاء. ونشر الدين وبيان نصوص القرآن والسُنة وذلك بسبب ما امتازوا به من طول صحبتهم لرسول الله ﷺ، ومشاهدتهم كثيراً من قضائه وفتاويه، فضلاً عن مواهبهم فى العلم والفهم.

وقد بيّن ابن خلدون أن وقوع الخلاف بين المجتهدين من السلف فى الأحكام الفقهية أمر حتمى نتيجة وجود المشترك فى النصوص وتعارض الأحاديث واختلاف المجتهدين فى العلم بها واختلافهم فى حجتها ووزنها واختلاف مسالك النظر فيما لا نص فيه. مع ما يُضاف إلى ذلك من اختلاف الطبائع فى تقدير الواقعات بين الشدة والسهولة كما قيل فى رخص ابن عباس وتشديدات ابن عمر واختلاف الأقاليم والأعراف مما يجعل الواقعة مقترنة بملابسات لا تقارنها فى مصر آخر.

هذا وقد تتابعت الفتوح بعد رسول الله ﷺ وتعددت وخضعت أقاليم عديدة متباعدة متنائية لأحكام المسلمين وكان فيها من الحوادث والوقائع والنوازل ما لم يكن يحدث على عهد الرسول ﷺ ولم يعرفه أصحاب رسول الله ﷺ من قبل، وكان لانتقالهم إلى هذه الأمصار وتوطنهم فيها أن صاروا مرجع الناس فيما ينزل بهم من حوادث وما يستجد عليهم من خصومات فنظروا واجتهدوا وأفتوا وقضوا واختلفوا ، والتف حولهم فى كل إقليم أو مصر من أخذ عنهم القرآن والسُنة من التابعين، فنهجوا نهجهم واتبعوا طرائقهم وسلكوا مسالكهم على اختلافهم فى ذلك فكانت لهم آراء فيما حدث واستجد ، وكان من وراء ذلك اختلافهم أيضاً فيما انتهوا إليه باجتهادهم.

ولما كانت الحوادث المتكررة على اختلافها وتنوعها تحمل الفقيه الباحث عن حكمها على أن يعود المرة بعد الأخرى إلى الأدلة التى سبق له أن استدل بها ممعناً نظره فيها باحثاً عن دلالتها سالكاً فى ذلك المسلك الذى كان قد درج عليه من قبل فى استفادة الأحكام منها؛ فإن كل فقيه من الفقهاء فى كل مصر من الأمصار أصبحت له فى الاستدلال صور متشابهة متكررة وطرائق متماثلة تقوم على مقومات كليه تتعلق ببيان ما يعتمد عليه من الأدلة، وبيان مالا يعتمد عليه منها كما أنها تبين مسالكه التى يتوصل بها إلى ربط الحكم بدليله. وعن تشابك تلك المقدمات الكلية واشتراكها فى الهدف وارتباط بعضها ببعض يظهر ما بين الفتاوى الصادرة عن الفقيه الواحد من التقارب فى المدرك وإن تباعدت موضوعاتها. ومن ملاحظة ذلك يتبين أساس ما يفتى به كل فقيه واختلافه عن أسس ما يفتى به فقيه آخر فى المسألة الواحدة اختلافاً يشعر بأن لكل منهما وجهة نظر تختلف عن وجهة نظر صاحبه وإن لم يعن كل منها ببيان ذلك وضبطه.

ولم يخرج حال أى فقيه من فقهاء السلف الذين عنوا بالفتيا والاجتهاد فى مصر من الأمصار عن ذلك الوضع ولذلك حين جاء الناشئون من طبقة التابعين بعد طبقة الصحابة واتصلوا بهم وأخذوا عنهم ومارسوهم وتخرجوا عليهم تأثروا بأصولهم ومسلكهم فى الاستدلال وبدءوا يحسون ما بينهم من اختلاف فى الأصول والاستدلال اختلافاً أدى إلى اختلافهم فى الفروع الفقهية، وكان هذا الاختلاف واضحاً بيناً بالنظر إلى اختلاف الأمصار وانطباع الفقه فى كل مصر بطابع يرجع إلى تسلسل الطريقة التى درج عليها فقهاء الصحابة من أهل ذلك المصر فى استدلالهم واستنباطهم واعتمادهم على الأصول، وعن ذلك كان للفقه فى المدينة صورته ومنهجه، وكذلك كان الحال فى فقه مكة وفقه الكوفة وفقه الشام وهكذا، فكان فقهاء المدينة من التابعين مثل سعيد بن المسيب (ت / ٩٣) وعروة بن الزبير (ت / ٩٤) والقاسم بن محمد (ت / ١٠٦) وسليمان بن يسار (ت / ١٠٠) ونافع (ت / ١٢٠) وعبيدة السلمانى (ت / ٧٢) ورجاء بن حيوه (ت / ١١٢) وسويد الجعفى

(ت / ٨٠) وأبان بن عثمان بن عفان (ت / ١٠٥) وغيرهم على طريقة فقهاء المدينة من الصحابة كعائشة (ت / ٥٧) وعمر بن الخطاب (ت / ٢٤) وعبدالله بن عمر (ت / ٧٤)، وكان فقهاء التابعين بمكة مثل مجاهد (ت / ١٠٣) وعكرمة (ت / ١٠٥) وعطاء بن أبى رباح (ت / ١١٤) والأسود بن يزيد النخعى (ت / ٧٤) وعمر بن شراحيل الهمدانى (ت / ١٠٣) بالكوفة، والحسن بن الحسن بن يسار (ت / ١١٠) بالبصرة على طريقة فقيه مكة ابن عباس (ت / ٧٣) وكان فقهاء العراق مثل علقمة (ت / ٦١) وشريح (ت/ ٨٠) والأسود بن يزيد النخعى (ت/ ٧٤) وعمر بن شراحيل الهمدانى (ت / ١٠٣) على طريقة ابن مسعود (ت / ٣٢) وكان فقهاء الشام مثل رجاء بن حيوه (ت / ١١٢) وأبى إدريس الخولانى (ت / ٨٠) وعبدالرحمن بن أعتم (ت / ٧٨) ومكحول بن أبى سالم (ت / ١١٣) على طريقة فقهاء الشام من الصحابة مثل معاوية ومعاذ بن جبل وغيرهما.

وكان يزيد بن أبى حبيب (ت / ١٢٨) ومرثد بن عبدالله (ت / ٩٠) بمصر على طريقة فقيهها عبدالله بن عمرو (ت / ٦٥) وكان طاووس بن كيسان (ت / ١٠٦) فى اليمن وهكذا.

ثم تتابع الأمر فتلت هذه الطبقة من فقهاء التابعين طبقة أخرى تخرجت عليهم وأخذت عنهم فتاويهم وفتاوى من قبلهم من الصحابة وتمرسوا بهم ووقفوا على طرائقهم فى الاستدلال وقارنوا بين فتاويهم وفتاوى من قبلهم من فقهاء الصحابة وتبينوا أماكن الاختلاف بين فقهاء الأمصار فى الفتيا وما يومئ إليه هذا الاختلاف من اختلاف فى المدارك وطرق الاستنباط مما دعاهم إلى الرجوع إلى الفتاوى يستقرئونها ويردونها إلى أدلتها ويستخرجون من ذلك الاستقراء الشامل للفروع والأصول ضوابط كلية لأنواع الأدلة وأوصافاً تفصيلية لطرق الاستدلال التى نشئوا عليها وتفقهوا بها واطمأنوا إلى صواب نتائجها، واضطلعوا بما عرض عليهم من حوادث ووقائع لم تحدث لمن قبلهم ونوازل نزلت بهم، وكانت متعددة مختلفة باختلاف أماكنها وتغاير بيئاتها وتعدد أقطارها فبينوا حكم الله فيها كل بحسب ما

انتهى إلى رأيه واستقر عنده ظنه. ولم يختلف اجتهادهم فى مسالكه وقواعده وسماته عن اجتهاد من سبقهم ممن أخذوا عنهم إلا من حيث السعة والإحاطة والشمول لكثرة ما حدث واستجد بسبب اتساع الفتوح وانتشار الإسلام فى كثير من الأقطار وخضوع أهلها لحكمه وازدياد عدد ممن اشتغل بالفقه من الموالى وغيرهم وما حدث من اختلاط العرب بغيرهم وتأثر لغتهم بلغة من خالطوهم.

وكان لذلك كله أثره فى نمو الاجتهاد وازدياد مداركه والنظر فى تعرف أسسه وقواعده وتبلورها وتحديد آفاقه، مما دعا أخيراً إلى وضع علم أصول الفقه إذ قام به من جاء بعدهم من تلاميذهم كأبى يوسف والشافعى. وعلى الجملة كان اجتهادهم قائماً على الكتاب والسُنة وتفهمها، لا ينحرفون عنها ولا يلجئون إلى الرأى إلا حيث يعييهم أن يجدوا الحكم فى أحدهما. وكان لفقهاء كل قطر من الأقطار الإسلامية منهجهم الذى رسمه لهم من اتخذه موطناً له من أصحاب رسول الله ﷺ ومن أخذوا عنهم من التابعين وعن ذلك تمثل الفقه المتسلسل فى كل مصر من الأمصارمن لدن الصحابة إلى زمن تبلوره ووضوح سماته وقسماته فى فقه أصبح له مميزاته وطرائقه واتجاهاته فى استدلاله وإبراز أحكامه، كما كان له فقهاؤه الذين اتخذوه مذهباً لهم له أصوله وقواعده وصفاته بعد أن كان أقوالاً منثورة لا ضابط لها ولا جامع يجمعها، وبدأ كل قطر يستقر فقهه على علم من أعلامه يصبح الفقيه الأول الذى يرجع إليه فيه وينسب إليه أو إلى أصوله كل رأى.

ولقد كان الاجتهاد فى زمن التابعين وتابعهم اجتهاداً مطلقاً يقوم على النظر والبحث وتحرى وجه الصواب دون تقيد برأى مجتهد، وكان لكل مجتهد رأيه لا يلزم به غيره ولا يدعوه إلى اتباعه. ولكل مقلد الحق فى تقليد من يشاء من المجتهدين ممن تطمئن إلى تقليده نفسه. ولم يكن لرأى مجتهد رجحان على رأى عند من لا يستطيع النظر فى الأدلة إلا أن يكون ذلك بسبب ما يعرف من صلاح أو علم أو انقطاع للبحث لصحاب رأى معين أو بسبب انتساب رأى معين إلى صحابى يظن أنه استمده من سُنة لم يتهيأ لها ظهور لسبب من الأسباب. كما يلاحظ أن الفقه

فى زمن تابعى التابعين قد تهيأت له أمور لم تكن مهيأة له من قبل، وعاصرته أحداث كان لها تأثير فيه انتشاراً وظهوراً فقد تغيرت البيئة السياسية بانتقال الخلافة من الأمويين إلى العباسيين، وكان للعباسيين ما ليس للأمويين من العناية بأمور الدين وتكريم العلماء والفقهاء وإجلالهم وتقريبهم إليهم وإظهار تمسكهم بأحكام الشريعة وظهورهم بمظهر الحريص عليها، قصدا إلى تأييد دولتهم وسلطانهم. كما بدئ يومئذ فى تدوين السنة وعنى الناس بأمر تدوينها جمعاً وتصنيفاً. وصاحب تدوينها تدوين كثير من فتاوى الصحابة والتابعين وآرائهم. وازدهر الفقه فى الأمصار بكثرة المشتغلين به من الموالى، وظهرت الأحزاب السياسية وانتشرت دعوتها، وكان لها اتجاهها فى الاجتهاد والتشريع وغير ذلك من العوامل التى كان لها أثر فى نمو الاجتهاد واتجاهه إلى النظر والقياس واتساع نطاقه فى اعتماده عليه وكثرة الخلاف فى الأحكام مما أدى إلى النظر فيها واستقرائها والموازنة بينها لاستنباط أسسها. وعن ذلك نشأ كثير من المذاهب الفقهية الخالدة والمندثرة مثل مذهب الحسن البصرى ومذهب الطبرى وسفيان الثورى والليث بن سعد وغيرهم.

وفى هذا العصر ظهر فى الإفتاء اتجاهان: اتجاه يميل إلى التوسع فى الاعتماد على النظر والقياس والبحث عن مقاصد الأحكام وعللها لاتخاذها أساساً فى الاجتهاد، وكان موطنه العراق. واتجاه يميل إلى عدم التوسع فى ذلك والوقوف عند دلالة الآثار والنصوص، وكان موطنه الحجاز.

وكان وجود هذين الاتجاهين نتيجة طبيعية لوضع كل من الحجاز والعراق فقد كان الحجاز موطن النبوة، فيه أقام الرسول وبلغ دعوته واستجاب لها أصحابه واستمعوا إليه وحفظوا أقواله ووعوا سنته وطبقوها، ولم يزل موطن الكثرة التالية منهم إلى وفاتهم فاستودعوا كل ما استوعبوه أهله من التابعين الذين حرصوا على الاستيطان فيه، فكان علم السُنة لديهم موفوراً وكان علمهم بالآثار أعظم حظاً، وكان لذلك افتاؤهم فيما يعرض عليهم مستنداً إلى ما يعلمون من ذلك وهو كثير، وكان التجاؤهم إلى النظر والاجتهاد بسبب ذلك قليلاً حين لا تسعفهم الآثار ولا

يجدون فيها حاجتهم. وهذا إلى اقتصارهم على ما يقع وكراهتهم لافتراض المسائل والرغبة فى تشعيبها بسبب ما هم عليه من البداوة.

أما العراق فقد كان له حضارته ونظمه وتعدد سبل العيش فيه، ولم يكن له من السُنة حظ إلا بسبب ما انتقل إليه من الصحابة وتابعيهم، وهم بالنظر إلى من يستوطن الحجاز منهم قليل. وكان ما نقلوه منهم من الآثار إلى العراق أقل مما هو فى الحجاز، وكانت حوادث العراق لعمارته وحضارته وثرائه أكثر من حوادث الحجاز وكانت ثقافة أهله أعظم وتمرسهم على النظر أوسع وأقوى وكانت حاجتهم إلى النظر لذلك أشد واستعمالهم له أكثر والاعتماد عليه أظهر، فضلا عما كانوا يميلون إليه من كثرة الافتراض والتفريع رغبة فى زيادة المعرفة وعمق النظر وكثرة التطبيق. وكان زعيم الحجازيين فى اتجاههم سعيد بن المسيب، وزعيم العراقيين فى اتجاههم وحامل لوائه إبراهيم النخعى شيخ حماد (ت / ٩٦)، ولهذا سمى أهل العراق بأهل الرأى وأهل الحجاز بأهل الأثر وإن كان من الحجازيين من يعد من أهل الرأى كربيعة بن أبى عبدالرحمن (ت/ ١٣٦)، ومن العراقيين من يعد من أهل الأثر كأحمد بن حنبل (ت / ٢٤١).

مدارس الفقه فى الأمصار :

وعلى الجملة فقد كان تعدد النزعة التى تتمثل فى متابعة أهل كل مصر لمن أدركوهم من التابعين، ومن استوطنه من قبل من الصحابة ظاهرة فى كل الأمصار الإسلامية وكان المذهب المختار عندهم هومذهبهم، وكان من نتيجة ذلك أن ساد فى كل بلد مذهب إمام منه تابعه أهله، فإذا نظرنا إلى العراق وجدنا أن كثيراً من الصحابة قد ارتحلوا إليه غازين وأقاموا فيه مجاهدين مرابطين فنقلوا إليه ما حفظوه من الآثار والفتاوى والآراء ما كان منها عن رسول الله ﷺ ، وما كان منها عن الخلفاء الراشدين وغيرهم من أصحاب رسول الله ﷺ، كما نشروا فيه ما ذهبوا إليه من آراء فيما عرض عليهم من حوادثه وقضاياه، وكان لذلك أثره فى أهله ممن أخذ عنهم وترسمهم ونظر فى فتاواهم، وكانت الكوفة والبصرة يومئذ حاضرتين وفيهما

أقام العلماء منهم واستوطنها التابعون لهم المتخرجون عليهم، وكانت الكوفة يومئذ أهم المراكز العلمية إليها انتقلت الخلافة بارتحال على رضى الله عنه إليها بعد أن سبقه إلى الإقامة فيها ابن مسعود وسعد بن أبى وقاص وعمار بن ياسر وأبو موسى الأشعرى والمغيرة بن شعبة وأنس بن مالك وحذيفة وعمران بن حصين، وكذلك ذهب إليها كثير غيرهم ممن كانوا مع على ومن حزبه كابن عباس، وكان لهم فيها آراء وفتاوى كان لها الأثر البالغ فى فقه العراق واتجاهه ونشأته ونموه بما عرضوا له من بحوث وتفريع نتيجة للدراسة والنظر والاستفتاء. وبما قام به من أتى بعد هؤلاء من الفقهاء وأخذ عنهم، وتخرج عليهم من التابعين مثل إبراهيم النخعى وعلقمة ابن قيس النخعى (ت/ ٦١). وكان أكثر الصحابة أثراً وقضاء وفتياً عبدالله بن مسعود (ت/ ٣٢) حتى أصبح أهل العراق تابعين لرأيه وروايته معتمدين عليها، وإن كان هناك أقضية وأحاديث مأثورة لا تتصل بابن مسعود. وجاء من بعدهم حماد بن أبى سليمان (ت/ ١٢٠) شيخ أبى حنيفة فأخذ عن هؤلاء ثم جاء أبو حنيفة فأخذ عن حماد وأقرانه. وكان ألصق بحماد إذ أخذ عنه فتاوى إبراهيم النخعى. وعلى ذلك كان فقه أبى حنيفة ثمرة لآراء فقهية اجتمعت والتقت فى نفس أبى حنيفة، وهى آراء تعتمد أكثر ما تعتمد على الرأى والاجتهاد عندما يعوزها دليل من الكتاب والسُنة. وكانت هذه المجموعة من الأحكام والفتاوى والآراء والبحوث هي أساس فقه أبى حنيفة وأصحابه مثل أبى يوسف (ت/ ١٨٢) ومحمد بن الحسن (ت/ ١٨٩) وزفر (ت/ ١٥٨) ومن كان فى عصرهم من الفقهاء، وعلى هذا نشأ فقه أهل العراق ومذهب أبى حنيفة، وكان ذلك يقوم على الاجتهاد والنظر والمقايسة أكثر مما يقوم على الأثر بخلاف الحال فى فقه الحجاز. وإذا كانت الحركة العلمية فى الكوفة بما كان لها من تطور وتفرع قد انتهت إلى فقه أبى حنيفة وأصحابه فإن الحركة العلمية فى البصرة كان لها كذلك نمو وازدهار وثمرات تتمثل فيما كان لفقهائها وعلمائها من آراء ومدارك تستند إلى ما نقل إليها من سُنة وآثار وآراء وفتاوى. وكان من ثمراتها فقه الحسن بن أبى الحسن البصرى أحد أئمة الهدى والسُنة؛ فقد كان صاحب مذهب ورأى وعده عياض فى المدارك من الأئمة

أصحاب المذاهب المقلدة المدونة وتوفى سنة ١١٠هـ .

وإذا نظرنا إلى الحجاز وما ظهر فيها من فقهاء الصحابة رضوان الله عليهم مثل أبى بكر وعمر وعثمان وعلى وعائشة وابن عمر وابن عباس وابن مسعود وأبيّ بن كعب وأبى موسى الأشعرى وأبى عبيدة الجراح وأنس وعبدالله بن عمرو وزيد بن ثابت ومعاذ وعبدالرحمن بن عوف وأبى هريرة وغيرهم لاحظنا أن حياة الفقه فيه قد قامت على ما حفظه ورواه هؤلاء من السنة وعلى ما كان لهم من نظر فى الوقائع التى لم يُحفظ فيها قضاء عن رسول الله ﷺ ولا رأي، وقد انتقل هذا الفقه عنهم إلى فقهاء المدينة من التابعين كسعيد بن المسيب (ت / ٩٣) أحد الفقهاء السبعة الذين نشروا الفقه والفتوى والحديث، وقد جمعهم البيت التالى:

(فخرهم عبيد الله عروة قاسم سعيد أبو بكر سليمان خارجة)

فهم عبيد الله بن عبدالله بن عتبة بن مسعود (ت / ٩٤) والقاسم بن محمد بن أبى بكر (ت / ١٠٦) وأبو بكر بن عبدالرحمن بن الحرث بن هشام الخزرى (ت / ٩٤) وسليمان بن يسار مولى أم المؤمنين (ت/ ١٠٠) وخارجة بن زيد بن ثابت (ت / ١٠٠) وسالم بن عبدالله بن عمر بن الخطاب (ت / ١٠٦) وأبو سلمه بن عبدالرحمن بن عوف (ت / ١٠٤). ومن الفقهاء من عد منهم عروة بدلاً عن أبى سلمه. وقد أخذ هؤلاء الفقه مستنداً إلى الآثار والسُنة عن أصحاب رسول الله ﷺ ولم يلجئوا إلى الاجتهاد والنظر إلا حين كان يعييهم تعرف الحكم من الأثر، ثم تلقاه عنهم من أتى بعدهم من تلاميذهم مثل:

عبدالرحمن بن هزير (ت / ١١٧) وابن الزناد (ت / ١٣١) وربيعة الرأى (ت / ١٣٦) ويحيى بن سعيد الأنصارى (ت / ١٤٣) وابن شهاب الزهرى (ت / ١٢٤) ونافع مولى ابن عمر (ت / ١١٤) وعن هؤلاء أخذ مالك فقه الصحابة والتابعين ممن ذكرنا.

وقد كان هؤلاء جميعاً ذوى علم بالآثار، وكان منهم من غلب عليه الحديث

والأثر كنافع وأبى الزناد وابن شهاب الزهرى، ومنهم من غلب عليه الرأى كربيعة ويحيى بن سعيد، ولذا جاء فقه مالك مزيجاً من فقه الدراية والرواية. وكان ذا قدم عظيم فى الأمرين جميعاً، ولم تكن شهرته بالرأي في عصره أقل من شهرته بالحديث واقتفاء الأثر، لا يغالى فى الرأى ولا يتقيد عند نصوص الآثار لا يعدوها.

ثم جاء الشافعى (ت/ ٢٠٤) يتلقى الفقه على فقهاء تباعدت أماكنهم واختلفت مناهجهم فنال من كل خير ما عنده وأخذ فقه الحجاز عن فقهاء مكة وفقهاء المدينة وفقه العراق عن فقهائه، وكان مشايخه الذين أخذ عنهم كثير والمشهورون منهم الذين كانوا من أهل الفتوي هم سفيان بن عيينه (ت/ ١٩٨) ومسلم بن خالد الزنجى وسعيد بن سالم القداح وداود بن عبدالرحمن وعبدالحميد بن عبدالعزيز من فقهاء مكة، ومالك بن أنس وإبراهيم بن سعد الأنصارى وعبدالعزيز بن محمد وإبراهيم بن أبى يحيى ومحمد بن سعيد وعبدالله بن نافع صاحب ابن أبى ذؤيب من فقهاء المدينة، ومطرف بن مازن وهشام بن يوسف قاضى صنعاء وعمر بن أبى سلمه صاحب الأوزاعى ويحيى بن حسان صاحب الليث بن سعد من فقهاء اليمن، ووكيع بن الجراح وأبو أسامة حماد بن أسامة وإسماعيل بن علية وعبدالوهاب بن عبدالحميد ومحمد بن الحسن من فقهاء العراق.

وبذلك اجتمع للشافعى فقه مكة والمدينة ومصر والشام واليمن والعراق وتلاقى هذا المزيج الفقهى المتكامل فى نفسه والتحمت منازعه وتآلفت قواعده، فكان من ثمرتها ما أخرجه الشافعى من أصول وقواعد قدمها للناس فى بيان رائع وقول محكم جمع بها بين فقه الآثار وفقه المقايسة والنظر أو بين فقه العراق وفقه الحجاز .

وليس يفوتنا أن نشير إلى ما أنهى إليه نظر هؤلاء الأئمة ومن أخذ عنهم فى استنباطهم الأحكام من الأدلة فقد اتفقوا على أن منها ما هو معلوم من الدين بالضرورة ولا يحتاج إلى اجتهاد ولا استنباط، ومنها ما يستنبط من أدلة ليست محلاً للاختلاف فى دلالتها عليه، ومنها أحكام مستنبطة من أدلة اختلفت فى أصل دلالتها

مثل عمل أهل المدينة وسد الذرائع والاستحسان وقول الصحابى أو من أحكام متفق على دلالتها ولكن اختلف فى شروطها ومدلولها ومبلغ الاحتجاج بها للاستدلال بالمفهوم المخالف وبالحديث المرسل وبالإجماع السكوتى ونحو ذلك مما كان سبباً للاختلاف.

وفى عصر هؤلاء الأئمة وما تلاه من الزمن ظهر فقهاء. ومجتهدون عديدون كان منهم من صار له مذهب قلد فيه ودوّن وإن لم يُتح له البقاء طويلاً ولم يكن له اشتهار وأتباع كثيرون. ومنهم الإمام أبو سعيد الحسن بن أبى الحسن البصرى أحد أئمة الهدى والسُنة أدرك سبعين بدريًا، وكان إماماً هاماً من الأئمة أصحاب المذاهب المقلدة المدونة جمع بعض العلماء فتاويه فى سبعة أسفار ضخمة وتوفى سنة ١١٠هـ.

وإمام أهل الشام عبدالرحمن الأوزاعى المتوفى سنة ١٥٧ وفيه قال النووى: انعقد الاجماع على جلالته وإمامته وعلو مرتبته وكمال فضله وكان أثرياً يكره القياس ولا يتجاوز السنة. وقد انتشر مذهبه فى الأندلس لكثرة ما كان يفد إليها من أهل الشام ثم غلب بعد ذلك عليه مذهب مالك بعد المائتين حين قامت فى الأندس الدولة الأموية التى تزعمها عبدالرحمن الداخل .

وعامر بن شراحيل الشعبى كان من المجتهدين فى الفقه العارفين للسُنة المتمسكين بها فى فتاويه استفتى والصحابة متوافرون فى زمنه، وفيه يقول الزهرى: العلماء أربعة ابن المسيب بالمدينة والشعبى بالكوفة والحسن بالبصرة ومكحول بالشام وتوفى ١٠٣.

والليث بن سعد المصرى فقيه مصر وإمامها وفيه قال الشافعى وابن بكير إنه كان أفقه من مالك ولكن ضيّعه أصحابه. وله مذهب قلد فيه تجلت بعض منازعه واتجاهاته فى رسالته إلى مالك، توفى سنة ١٧٥ .

وسفيان الثورى إمام الكوفة والعراق وأحد الأئمة الأعلام، وقد كان إماماً من أئمة المسلمين وعلماء المجتهدين ومن أرباب المذاهب المقلدة له أتباع، وأصحابه يفتون بمذهبه وينشرونه مثل الأشجعى واليافى بن عمران. وكان يميل إلى الأثر،

توفى بالبصرة متوارياً عن السلطان سنة ١٦١.

وأبو محمد سفيان بن عيينة الكوفى أصلاً المكى داراً إمام المكيين. وكان فى مذهبه ميّالاً إلى الأثر وتوفى سنة ١٩٨.

وفى أواخر هذه الحقبة التى ظهر فيها أولئك المجتهدون ولد أحمد بن حنبل، فى وقت يعج بالفقهاء والمحدثين كان فيه الفقيه الذى يقف عند الأثر إذا وجده فلا يتجاوزه ويتوقف إذا لم يسعفه، والفقيه الذى يجعل من الآثار وروحها منطلقاً لرأيه فيكثر منه فى المقايسة والاستنباط والتفريع ، والفقيه الوسط الذى يطلب الأثر ولا يتجاوزه إلى الرأي إلا قليلاً حيث تكون المناسبة جلية واضحة فكانت نشأة أحمد بن حنبل بين هذه الاتجاهات والمناهج فأخذ عن هؤلاء العلماء والفقهاء ، أخذ عن أصحاب أبى حنيفة وهم من أهل الرأى وأخذ عن هيثم بن بشير بن أبى حازم وعن سفيان بن عيينة وغيرهما من المحدثين وأخذ عن الشافعى وهو ممن أقام مذهبه على الرأى والأثر ، ولكن أحمد بن حنبل كان أميل إلي الحديث وأقرب إلى أهله منه إلى الرأي وأهله فأقام مذهبه على الآثار وعلى ما روى عن الصحابة رضوان الله عليهم لا يعدو ذلك إلى الرأى إلا لضرورة. وكانت وفاته سنة ٢٤١.

وفى عهده كانت حياة الإمام أبى ثور إبراهيم بن خالد أحد الأئمة المجتهدين؛ أخذ عن الشافعى وسفيان بن عيينه وفيه قال ابن حيان كان أحد أئمة الدنيا فقهاً وعلماً صنف الكتب وفرع على السُنة. وكان فى أول حياته يميل إلى الرأى إذ أخذ عن الشافعى وألم بأصوله ثم رجع عنه إلى الحديث فمال إليه فى آرائه وفتاويه وتوفى سنة ٢٤٠.

وإسحاق بن راهويه فقد كان إماماً مجتهداً وعلماً من أعلام الفقه جمع بين الحديث والفقه، وفيه قال الإمام أحمد: لا أعلم لإسحاق نظيراً وهو عندنا من أئمة المسلمين. وتوفى بنيسابور سنة ٢٣٨.

ومحمد بن جرير الطبرى من أهل طبرستان كان من الأئمة العارفين للسُنة الحافظين لها المجتهدين فى الفقه، أخذ فقهه عن المالكية والشافعية وأهل الرأى ثم

استقل بآرائه مجتهداً. وكان له أتباع انقرضوا فى القرن الخامس وتوفى سنة ٣١٠.

وفى هذا العهد أيضاً ظهر الإمام أبو سليمان داود بن على بن خلف الظاهرى أحد أئمة المسلمين وفقهائهم ذوى المذاهب المدونة المقلدة. ومذهبه يقوم على التمسك بظاهر الكتاب والسُنة ولذا نسب إلى ظاهرهما فقيل الظاهرى، وعلى إنكار القياس وأن الأحكام لا مصدر لها إلا الكتاب والسُنة والإجماع. وله كتب دونت ولكنها اختفت وأتباع انقرضوا، وتوفى سنة ٢٧٠. وأحفل كتاب معروف الآن فى مذهبه (المحلى) لابن حزم غير أن ابن حزم سلك فيه مسلك الاجتهاد وإن كان ظاهرياً.

تلك هى المذاهب الفقهية السنية المدونة المقلدة، وهى أربعة عشر مذهباً لأربعة عشر إماماً من أهل السُنة والجماعة والفقه، ولم تكن ظروفها التى أتاحت لها الانتشار وكثرة الأتباع والتدوين واحدة ولذا كتب البقاء لبعضها إلي اليوم لما أتيح لها من أسباب الانتشار وكثرة الأتباع والعناية بالتدوين وهى المذاهب الأربعة المدونة: مذهب الحنفية ومذهب المالكية ومذهب الشافعية ومذهب الحنابلة. وربما كان أكثرها انتشاراً وأتباعاً مذهب الحنفية حيث ينتشر فى نواح من القارة الأسيوية كالعراق وتركيا والصين والهند وأفغانستان والتركستان.

ويليه مذهب الشافعية حيث ينتشر فى مصر والأردن وسوريا ولبنان واليمن والهند الشرقية وفلسطين والملايو والحجاز والعراق.

ويليه مذهب مالك حيث يوجد فى المدينة وشمال أفريقيا وغرب مصر وجنوبها والسودان والكويت والبحرين.

ويليه مذهب الحنابلة حيث يوجد فى الحجاز ونجد والإحساء وسواحل الخليج العربى مثل قطر وعمان والبحرين ويوجد فى سوريا.

أما سائر المذاهب الأخرى التى أشرنا إليها فقد انقرضت، فليس لها وجود ولا أتباع وليس لها مؤلفات معروفة متداولة بين أيدينا إلا مذهب الظاهرية إذ نتداول فيه مؤلفاً واحداً هو (المحلى) لابن حزم الأندلسي الظاهرى المجتهد المستقل برأيه، ولذا كان كتابه (المحلى) إنما يمثل فى الجملة مذهب الظاهرية من ناحية أن مؤلفه ظاهرى. وهو لا

يتقيد دائماً برأى إمامه داود بن على الظاهرى بل يخالفه فى كثير من المسائل.

وليس يفوتنا أن هناك من المذاهب الفقهية الموجودة الآن مذاهب أخرى غير ما أشرنا إليه سابقاً، وهى مذاهب تختلف فى أسسها عن المذاهب الأربعة عشر المتقدمة بعض الاختلاف بسبب ما كان للسياسة والحكمة فى وجودها من أثر ولذا كانت مناهجها تختلف بعض الاختلاف عن مناهج المذاهب الأربعة عشر التى سبق ذكرها. وهذه المذاهب هى مذهب الشيعة الجعفرية نسبة إلى جعفر الصادق بن محمد الباقر سنة ١٤٨ وهو المذهب المنتشر بفارس والعراق ومذهب الزيدية المنتسب إلى زيد بن على زين العابدين المتوفى سنة ١٢٢ المنتشر فى اليمن الشمالية ومذهب الإباضية المنتسب إلى عبدالله بن إباض المتوفى فى خلافة هشام بن عبدالملك وهو منتشر فى جزيرة جيربه بالجمهورية التونسية ونواح من الجمهورية الليبية وفى بنى ميزاب بالجمهورية الجزائرية.

ذلك هم أرباب المذاهب الذين سلكوا فى اجتهادهم سبيل الاجتهاد المطلق الذى لم يقلدوا فيه ولم يتقيدوا فيه برأى أحد من العلماء.. وقد جاء من بعدهم وفى عصر متأخر عنهم علماء حافظون متبحرون على درجات متفاوتة فى العلم بالقرآن والسُنة وأسرار التشريع وفتاوى الصحابة والتابعين ومناهجهم فى اجتهادهم، ولكنهم لم يبلغوا درجة أسلافهم ولم يخالفوهم فى أصولهم وإنما انتسبوا إليهم وسلكوا طريقتهم ونهجوا نهجهم. وكانوا فى ذلك على درجات متفاوتة؛ منهم من أخذ فقهه عن إمامه وسلك منهجه فى اجتهاده ولكن خالفه فى كثير من المسائل والفروع التى عرضت على إمامه لوجهة رآها لا ترجع إلى أصل خالفه فيه إمامه من ناحية دلالته أو الاحتجاج به وإنما ترجع إلى التطبيق والتفصيل وسلامة المقايسة مما دعا إلى اختلاف الرأى فى الحكم عليه فى اجتهاده أكان اجتهاداً مطلقاً أم اجتهاداً مقيداً تبع فيه إمامه فى المبادئ التى أقرها من قبل وذلك لكثرة ما بينهم وبين إمامهم من خلاف لا يقل عما بين إمامهم وإمام آخر من خلاف حتى لقد قيل فى أصحاب أبى حنيفة وأبى يوسف ومحمد وزفر إنهم لم يتفقوا مع إمامهم إلا فى مسائل

معدودة، كما قيل فى أصحاب مالك إنه لا توجد مسألة لم ير فيها خلاف بينهم وبين مالك ومن هؤلاء أبو يوسف ومحمد وزفر أصحاب أبى حنيفة وابن نافع وابن الماجشون وابن القاسم وأشهب وأمثالهم من أصحاب مالك والزعفرانى والمزنى والبويطى وأمثالهم من أصحاب الشافعى. وقد مثل فقههم صورة تمثل بها تقليد الفقيه للفقيه الذى برزت به الصورة الأولى للمذهب الذى انتسب إليه وكان ذلك فى القرن الثالث وأوائل القرن الرابع. وقد التحق بهؤلاء فى القرن الرابع علماء انتسبوا للمذهب الحنبلى والمذهب الظاهرى فسلكوا سبيلهم فى الانتساب إلى مذهب معين والأخذ بأصوله مع حريته فى الاجتهاد المطلق فلم يوجد من الفقهاء من سلك هذه الطريق حتى كان من ذلك أن استفاض فى الناس وبين العلماء إغلاق باب الاجتهاد.

والمتأمل فى تاريخ المذاهب والفقهاء الذين تعاقبوا بعد ذلك فى كل مذهب على مر الزمن يتبين له أن الاجتهاد قد تضاءل قرناً بعد قرن وأنه لم تظهر طائفة من الفقهاء بعد القرن الرابع إلا كان التقليد أغلب عليها من الطائفة التى قبلها، إذ أن من جاء بعد ذلك من العلماء أو الفقهاء وإن كانت لهم اجتهاداتهم فيما لا رواية فيه عن أئمتهم فقد انضافت إلى مذهب إمامهم واعتبرت منه مع أنها لم تنسب إليه ولا إلى أصحابه الأول، ولم يكن لاجتهاداتهم هذه أصول مستقلة ولا وجود شخصى متميز ثم جاء من بعدهم علماء آخرون دونهم فى الدرجة ولكنهم كانوا قادرين على تفصيل ما أجمل وتقييد ما أطلق وتعليل ما لم يعلل وعلى التفريع على قواعد مذهب إمامهم؛ فقاموا بذلك وكانت لهم أحكامهم التى انضافت أيضاً إلى مذهب إمامهم. ثم جاء من بعدهم من لم يصل إلى مراتب السابقين ولكنهم كانوا قادرين على التمييز بين الشاذ وغير الشاذ من الأقوال والروايات والتمييز بين الضعيف والقوى من الآراء، وكانت لهم قدرة أيضاً على الترجيح لأسباب ترجع إلى القواعد المذهبية وقد قاموا بذلك فكانت لهم أحكامهم وآراؤهم التى انضافت إلى مذهب إمامهم وكذلك جاء المؤلفون الذين لم يبلغوا شأو أية طائفة من الطوائف السابقة ولكنهم لم

يحجموا عن التفريع والاستنباط من أقوال الطوائف السابقة عن طريق تلمسوه بالأخذ من كلامهم أو مقتضى ما ذهبوا إليه أو قالوا به. وقد فعلوا ذلك فكان لهم من الأحكام والتفريع كثير اتسع به فقه إمامهم - وقد التحقت أقوال هذه الطوائف بمذهب إمامهم واندمجت أحكامها بأحكامه مما حمل أصحاب المختصرات الذين جاءوا أخيراً بعد القرن الخامس على تدوينها فى كتبهم جمعاً لأحكام المذهب وحمل كثيراً من الفقهاء أيضاً على الترجيح بينهما وإفراد الراجح منها فى مؤلفاتهم جمعاً لأحكام المذهب التى يعتمد عليها.

ومن يلقى نظرة تاريخية فاحصة على سير الحياة الفقهية يؤمن بأن الاجتهاد المذهبى لم ينقطع ولكنه كان اجتهاداً مستمراً تحت أسماء متعددة مثل التفقه والأخذ والمقتضى وما أشبه ذلك، وأن الفقه الإسلامى لم يقف جامداً كما يزعم بعض الناس بل كان تحت هذه الأسماء فى دائرة محددة بها لم يتعداها وفى إطار معين لم يتجاوزه وكان اتجاهه مع ذلك على الجملة نحو استقراء الأقوال وبيان مجال اتفاقها واختلافها مع التخريج عليها كما ذكرنا والترجيح والاختيار والتعليل. ثم انتهى الأمر بعد ذلك إلى طلب الاختصار والاقتصار على ما رؤى ترجيحه، ووضعت فى ذلك الكتب المختصرة التى نحا فيها أصحابها إلى العناية بالفروع والاقتصاد فى الألفاظ والإعراض عن الأدلة، وعلى هذه الطريقة وهذا المنهج وضع كثير من الكتب ودونت المذاهب من جديد فى المختصرات، غير أنه وجد فى هذا العهد من لم يساير جمهرة الفقهاء فى هذا الاتجاه كالقاضى أبو بكر بن العربى الأندلسى فى القرن السادس وابن رشد الحفيد فى أواخره وعز الدين بن عبدالسلام وتقى الدين بن دقيق العيد فى القرن السابع فأظهروا نزعة إلى الاجتهاد والاستدلال فى فتاواهم ولكنهم لم يصلوا إلى الاجتهاد المطلق المستقل.

ثم جاء من بعدهم شيخ الإسلام أحمد بن عبدالحليم بن عبدالسلام الحرانى المعروف بابن تيمية فى أواخر القرن السابع وأوائل القرن الثامن وتلميذه أحمد بن أبى بكر المعروف بابن قيم الجوزية المتوفى فى سنة ٧٥١ فنعيا على المقلدين والتقليد

وأشادوا بالاجتهاد ودعوا الناس إلى الاعتصام بالكتاب والسُنة واتجها إلى الغوص فى أسرار الشريعة ومدارك الأحكام ونظرا إلى الأدلة ولم يعتدا بما ألزم المتآخرون من الفقهاء أنفسهم به ولا بكثير مما نقل عن الأئمة وشنعوا على التقليد والمقلدين ثم جاء من بعدهما محمد بن على الشوكانى المتوفى سنة ١٢٥٥ فسار على هديهما فى الدعوة إلى الاجتهاد والنظر فى الأدلة والاستنباط منها، ولم يفت فى مسألة عرضت عليه إلا بما أدى إليه الدليل فيها بحسب نظره. وعلى الجملة فقد كان لهؤلاء من النظر فى الأدلة والمدارك ومن المناهج فى الاستنباط ما ارتفع بهم أو ما كاد إلى الاجتهاد المطلق.

ومما تقدم يرى أنه قد ظهر فى القرون المتأخرة من لدن القرن الخامس إلى اليوم من رجال الفقه من قد سَمَوا بأنفسهم عن درجات التقليد والبحث فى بطون الكتب والنقل منها إلى منازل الاجتهاد المطلق ومقام النظر فى الأدلة والاستنباط منها وإبداء الرأى فى المسائل بما يؤدى إليه الدليل وافق ذلك رأى من سبقوا أو خالفه، وكان لهم فى الأدلة ومناهجها أنظار واتجاهات تماثل ما وصل إليه غيرهم من المجتهدين السابقين وتساير ما انتهى إليه الزمن من تطور وتعتبر ما وصلت إليه المعاملات من اشتباك وتنوع، غير أن ما سموا إليه من هذه المنزلة لم تسلم لهم بل أنكره عليهم غيرهم من معاصريهم وعارضوهم فى فتاواهم وحالوا دون انتشار آرائهم والاستماع إليها فلم يهيأ لهم بسبب ذلك من النجاح ما كان يرجى لهم فى القيام بذلك الواجب، واجب الاجتهاد الذى سدت على الناس طرقه وغلقت دونهم أبوابه دون دليل يدل على ذلك وحق عليهم بذلك إثم تركه وعدم السعى لبلوغه.

لقد انصرف الناس فى هذه القرون عن السعى لبلوغ درجته لما شاع بينهم خطأ أن ذلك قد أصبح أمراً محظوراً عليهم باسم الدين وما كان ترك الواجب فى يوم ما مما يأمر به الدين وإنما يأمر الدين بألا يلى الإنسان من أمور النظر فى الشريعة مالا يستطيعه ومالا يحسنه حتى لا يقول على الله غير الحق فيحرم ما أحل أو يحل ما حرم، وإذا كان الذى كان إنما هو إعراض الناس عن ولوج باب الاجتهاد لضعف

أحسوه فى نفوسهم أو خطأ ظنوه فى السعى إليه فإن الذى حدث هو انقطاع أهله لا إغلاق بابه، ويقول بعض العلماء: إن درجة الاجتهاد المطلق هى التى أيقنا انقطاعها وتعطيل سبيلها منذ ألف من السنين ولم يوجد بعد القرن الرابع من وصل إليها وأن قصارى ما بلغ إليه الفقهاء أصحاب النظر والبحث مرتبة النظر فى التخريج والترجيح والاستقلال بالافتاء فى مسائل معدودات والانتصار لرأى دون رأى سواء أكان ذلك حقاً أم وجد فى بعض القرون من وصل إلى رتبة الاجتهاد فقد كانوا من القلة مع قيام المعارضة فى وجوههم بحيث لم يفتوا فيما أصاب الفقه الإسلامى من ركود وما اعتراه من جمود صرف عنه كثيراً من الناس أمام تطور الحياة والمعاملات واختلاف العادات.

وإذا كان الفقه الإسلامى مع هذا فيما مضى قد استطاع أن يحقق الاكتفاء به حقباً من الزمن بسبب أن ما أصاب الحياة الفردية والاجتماعية من تغيير وتطور لم يكن بعيد المدى ولا عميق الغور منذ انقطع الاجتهاد إلى أن ظهرت بوادر النهضة الحديثة ولم ينقطع لذلك تشابه الحوادث وتقاربها مما أدى إلى الاعتماد على الأنظار والاعتبارات التى أخذ بها فيما قبل ذلك فى وضع الأحكام الشرعية، وكان ذلك التشابه قاضياً يتقارب المسالك فى الاستدلال وتماثل الأحكام بحيث أصبحت أكثر الصور التى عرضت للحياة بعد استقرار المذاهب وتمام التفريع فيها قد سبق إنزال الأحكام على ما يماثلها، وكان ذلك مسوغاً للأخذ بها. وعلى ذلك لم تنل الناس من الضيق والحرج ما يفتنهم ورضوا بما لديهم ولذا نقل عن إمام الحرمين أنه قال إن تعطيل الاجتهاد المطلق وزواله إلى مراتبه الدنيا لم يكن فيما قبل هذا العهد إلا نقصاً عملياً يحق للناس أن يشكوا منه ولكن لم يترتب عليه خلل اجتماعى.

أما الآن فقد تغيرت الأوضاع وانقلبت انقلاباً كلياً وأصبحت المسائل المعاصرة بعيدة الشبه بما دون فى الكتب من المسائل التى أنزلت عليها الأحكام وتغيرت المعاملات وتعددت صورها وحدثت فيها أنواع لم يكن لها وجود ولا شبه من قبل، واتصلت بالحياة العملية اقتصادية واجتماعية وسياسية اتصالاً جعلها من عناصرها

ومقوماتها. وكان من الناس من رأى أن كل ذلك بدعة ضل بها المسلمون عن سبيل الله وخسروا بها آخرتهم حين أقدموا عليها وعملوا بها ورأى لذلك أن يتجنبها مهما أصابه فى ذلك من حرج، ومنهم من أقبل عليه بدافع الحاجة والتقليد لا يسأل نفسه أعلى طيب أقبل أم على خبيث ما دام يرى أن فى ذلك منفعة عاجلة له، ومنهم من حمله دينه أن يتوقف ويسأل أفى ذلك خير لا ينهى عنه الله أم فيه شر وحرمة. وقد يرى فيهم من يتجرأ على الفتيا فى ذلك دون أهلية وصلاحية لا يبالى أصادف بفتياه حقاً أم لا؟ وبذلك انبهم الأمر على كثير من المسلمين فوقعوا فى حيرة لا يدرون ما يأخذون وما يتركون مما جعل حياتهم فى صورتها وفى وصفها حياة قلقة غير مستقرة قد افتقدت حوافز الجد والعمل. ولسبب ذلك كله أصبحت الحياة الحاضرة بعيدة عما كان للحياة فيما قبل ذلك من صور وأوضاع على أساسها طبقت عليها النصوص الشرعية وأنزلت عليها الأحكام. ولم يكن من سبيل مع هذا إلى تعرف أحكام ماحدث وتجدد من المعاملات بالرجوع إلى ما وصل إليه المجتهدون من قواعد وأصول سابقة روعى فيها أوضاع وصور تخالف ما عليه الحياة الآن، وأصبحت الشريعة لذلك بعيدة عن الحياة وظلت الحياة منعزلة عنها فى حين أن الشريعة لم تنزل إلا لتوجه الناس وتعينهم أفراداً وجماعات فى القيام على تنظيم حياتهم الاجتماعية والاقتصادية والسياسية وفى إقامة علاقاتهم الإنسانية فى جميع نواحى الحياة على أسس من المصلحة والعدالة إذ كانت هى الدين الذى شرعه الله إلى آخر الدهر لصلاح الناس فى دنياهم وآخرتهم.

وذلك هو واقع الاجتهاد فى ماضيه وحاضره، وقد علمت ما تتطلبه الحياة الحاضرة وصلاحها واستقرارها من إقامتها على أسس قويمة توائم بينها وبين شريعة الله وتكفل لها استقامتها. وسلامتها بجريانها على وفق ما شرعه الحكيم العليم من أحكام تنفى عنها خبث الباطل وتقيها رجس العدوان ووخامة الظلم حتى يخلص الناس ما أرادوه منها من نفع وما رغبوا فيه من طيب عيش وذلك يكون بتصرف حكم الله فيها وتطبيقه عليها؛ وسبيل ذلك هو الاجتهاد السليم

الصحيح القائم على كمال النظر وحسن البصيرة وسلامة الوزن والإخلاص فى ذلك والصدق فيه، ووسائله الآن أيسر تحصيلاً منها فى القرنين الأولين، فالسُنة قد جمعت وكثرت فيها الكتب وبخاصة فيما يختص منها بالأحكام والمكاتبات بها زاخرة وتفاسير القرآن بألوانه المختلفة وعلى الأخص ما يتعلق بالأحكام من آياته وما للسلف فيها من آراء مطبوعة ميسرة وكتب الفقه وأصوله تزخر بها المكتبات والحصول عليها يسير والإلمام بما يحويه كل ذلك مستطاع، وتعلم العربية بالقدر المطلوب للفهم والحكم ممكن ميسور الوسائل وليس ما يمنع من إخلاص النية والجد فى التحصيل واكتساب المعرفة وقيام الدول الإسلامية بتوفير الإمكانيات لتحقيق ذلك والترغيب فيه، ثم لا يبقى بعد ذلك إلا ما أشار إليه القراف فى فروقه والشاطبى فى موافقاته مما تشير إليه آيات الكتاب العزيز وتدل عليه أساليبه وتوصى به أحكامه ويوجد فيما تضمنته السُنة من بيان. وهو الأصول التشريعية العامة والقواعد الكلية المتضمنة مقاصد الشريعة وأهدافها من جلب المصالح ودرء المفاسد ودوران حكم الله على ذلك فإذا ما اكتسب الفقيه هذه المعرفة مستعيناً بما أرشد إليه الشاطبى فى موافقاته وعز الدين بن عبدالسلام فى قواعده وأمثالهم فيما كتبوا فقد تمت له وسائل الاجتهاد المطلق وكان له أجر التوجيه والإرشاد والتعليم.

ذلك هو السبيل المستقيم لإقامة هذا الواجب المهمل والخروج من آثام إغفاله.

وإلى أن يتم ذلك فليس إلا ما قرره المؤتمر الأول لمجمع البحوث الذى انعقد فى شوال سنة ١٣٨٣ - مارس (آزار) سنة ١٩٦٢ إذ قرر أن السبيل لمراعاة المصالح ومواجهة الحوادث المتجددة هى أن يتخير من أحكام المذاهب الفقهية ما يفى بذلك، فإن لم يكن فى أحكامها ما يفى به كان سبيل تعرف الحكم هو الاجتهاد المذهبى الجماعى، فإن لم يف كان الاجتهاد الجماعى المطلق، وينظم المجمع وسائل الوصول إلى الاجتهاد الجماعى بنوعيه ليؤخذ به عند الحاجة. وفى التجاء المؤتمر إلى الاجتهاد الجماعى عصمة من الزلل وضمان لإصابة الحق بقدر الوسع[1].

---

(١) انظر «الاجتهاد ونشأة المذاهب الفقهية» للشيخ على الخفيف .



الإمام أبو حنيفة

ولد سنة ٨٠ هـ - توفى سنة ١٥٠ هـ



أبو حنيفة[1]

مكانة أبى حنيفة:

هكذا شاءت الأقدار أن يكون الإمام أبو حنيفة أول الأئمة الأربعة: كان أولهم ميلاداً، وأسبقهم وفاة، فاستحق أن يأتى الحديث عنه فى الطليعة.

وليس أبو حنيفة بالرجل الهين الشأن أو الضعيف المكانة، حتى لا نلتمس للعناية به إلا أنه سبق غيره فى الميلاد والوفاة، فقد كان رجلاً عظيماً فى أكثر من جهة، كان ناجحاً فى سعيه لحياته ودنياه، وكان نابغاً فى تحصيله العلم والمعرفة، وكان بارعاً فى تفكيره واستنباطه، وكان صاحب أخلاق فاضلة تؤهله لمزاملة أهل الصدارة من الأئمة الأعلام، واستطاع أن ينتزع لشخصه مكانة ملحوظة فى مجتمعه الذى اختلطت فيه عوامل الإنصاف بعوامل الاعتساف، وحسبه أنه كسب لنفسه ذلك اللقب الذى سار مسير الشمس فى الآفاق، وهو لقب «الإمام الأعظم»، فإذا أضفنا إلى ذلك أنه كان «فقيه العراق»، و«إمام أهل الرأى» أدركنا الباعث الذى بعث عبدالله بن المبارك على أن يقول فى أبى حنيفة: «إنه مخ العلم»، والباعث الذى بعث ابن جريج على أن يقول فيه: «إنه الفقيه»!..

عصر أبى حنيفة:

قضى أبو حنيفة معظم حياته فى عهد الدولة الأموية، ثم شهد جانباً من عهد الدولة العباسية، فقد ولد فى زمن ولاية الخليفة الأموى عبدالملك بن مروان، وتوفى فى ولاية الخليفة العباسى الأول أبى جعفر المنصور..

وهذا العصر الذى شهده أبو حنيفة يمتاز بكثرة الاتجاهات الدنيوية والدينية، والحركات الفكرية والسياسية، فقد حول الأمويون الخلافة الراشدة إلى ملك

---

(١) ينبغى أن نلاحظ أن عصر أبى حنيفة مشترك بينه وبين بقية الأئمة الأربعة فى جزء كبير منه، فقد ولدوا وماتوا جميعاً فيما بين أواخر القرن الأول الهجرى ووسط القرن الثالث؛ أى ما بين سنة ثمانين وسنة إحدى وأربعين ومئتين كما سنرى

عضوض، ومن وراء ذلك حدثت فتن واضطرابات، وظهرت النزعة العربية القومية الواضحة فى العهد الأموى، وبدرت بوادر من التعصب على غير العرب، واشتدت الوطأة حيناً على الموالى، وتهيأ المجتمع لألوان من المؤامرات والدسائس، وظهر الاضطهاد لآل بيت الرسول ﷺ..

ثم أقبل العصر العباسى، فإذا الصراع يشتد بين العباسيين والعلويين، وإذا النزعة الأعجمية تظهر «كرد فعل» على النزعة العربية القومية السابقة، وإذا النحل والمذاهب تتكاثر، واتسع الاتصال بالفلسفة اليونانية والفكرين: الفارسى والهندى، عن طريق التوسع فى الترجمة..

وكان المجتمع على عهد أبى حنيفة يضم كثيرين من شعوب مختلفة، ففقد التجانس والتناسق، فهناك عرب، وعجم، وفرس، وهناك الموالى، والجوارى..

واتسعت الحياة المادية والاجتماعية بعد أن فتح الله تعالى على العرب والمسلمين ما فتح من أقطار الدنيا وخيرات الحياة، وكانت هناك محاولات للتوفيق بين حياة المجتمع والنصوص الدينية، فكثرت الأقوال فى الفقه الإسلامى، وظهرت الآراء والمذاهب، وبرز فى الحياة العلمية والدينية منهجان:

أولهما: منهج النقل، أو مذهب أهل الحديث، وهو المنهج الاتباعى، أو المتقيد بنصوص القرآن الكريم، وما نقله الرواة من سُنة الرسول ﷺ. وكان من الطبيعى أن يكون لهذا المنهج أنصاره الكثيرون، بمقتضى الحرص الشديد من المسلمين على تتبع كل ما قاله الرسول الأمين، أو فعله، أو أقره، لأنه المثل الأعلى، والقدوة المثلى، وهو المفسر الأول للدين..

وثانيهما: منهج العقل، أو مذهب أهل الرأى، وهو المنهج الذى يضيف إلى تقبل النص واحترامه إعمالاً للفكر، واستنباطاً للحكم، واجتهاداً فى تفسير النص..

وربما ساعد على ظهور هذا المذهب نمو المجتمع واتساعه، بجوار ما نجم من تأثر بالتفكير اليونانى الذى أخذ طريقه إلى المجتمع الإسلامى، فأعطى العقل إرادة قوية فى البحث عن علل الأحكام وحكمة التشريع.

ولم ينشأ أبو حنيفة على هامش هذا المجتمع، أو فى زاوية من زواياه، بل عاش فى قلبه وصميمه وعاصمته.. عاش فى بغداد التى تموج بالعلم والعلماء، والبحث والباحثين، والجدل والمجادلين، والتيارات المتعددة أحياناً والمتضاربة أحياناً أخرى..

وبغداد هى عاصمة العراق، والعراق يومئذ هو أقوى البيئات العلمية والإسلامية، بما له من ماض عريق فى الناحية العلمية، وبما فى أهله من استعداد للبحث والتفكير، وبهجرة الكثير من العلماء إليه - وإلى بغداد عاصمته بوجه أخص - بعد أن اتخذته الخلافة العباسية قاعدة لحكمها، فزادته قوة وجاذبية..

ومن الطبيعى أن يغلب على العراق المنهج العقلى، أو مذهب أهل الرأى، بينما غلب على «المدينة» وما حولها المنهج النقلى، أومذهب أهل الحديث والنقل، فقد ظلت المدينة ردحاً طويلاً من الزمن تمثل صخرة المقاومة أمام التيارات الاجتماعية والمادية الوافدة مع توالى الفتوح وتكاثر الأجناس، لسذاجة الحياة فيها بالنسبة إلى غيرها، ولوثاقة اتصالها بسُنة الرسول ﷺ، ففيها كان محياه، وفيها استقرمثواه، وإلى جوار قبره أقام الكثيرون من أهل الصدر الأول، يستمسكون بالذى هداهم إليه الرسول من سُنة أو أثر، ويعضون على ذلك بالنواجذ..

أما العراق فقد نشأت فيه خلافة ودولة ومجتمع كبير، وهذا كله يحتاج إلى قوانين ونظم وأحكام، فلابد من النظر والتفكير.. ومن حول العراق بلاد غير إسلامية، والعلاقات بينه وبين هذه البلاد تحتاج إلى إيضاح الأحكام المتعلقة بها..

وفى العراق وجد كثير من الموالى والجوارى، وشاع الغناء والسماع، وعرف فريق من الناس طريقهم إلى «الشراب»، ولابد أمام هذه الظواهر كلها من كلمة - بل كلمات - للفقه الإسلامى يقولها أهلوه، ليرى الناس مدى قربهم من الدين أو بعدهم عنه..

ثم إن هذا المجتمع الإسلامى قد نهض على أوضاع اقتضتها الإدارة المختلفة المجالات، فهو محتاج إلى تقويم هذه الأوضاع دينياً، وإلى تحديد واجبات الراعى

والرعية، والعلاقة بين الحاكم والمحكوم..

لم يكن عجيباً بعد هذا كله أن يغلب على العراق مذهب أهل الرأى.. ولم يكن عجيباً أن نجد للرأى فى حياة أبى حنيفة أثراً وأى أثر!..

حياة أبي حنيفة:

ولد أبو حنيفة فى مدينة الكوفة - وقيل فى الأنبار - سنة ثمانين للهجرة، وهناك رواية ضعيفة تقول إنه ولد سنة إحدى وستين، وهذا التاريخ لا يتسق مع الأحداث التى مرت على أبى حنيفة، فالصحيح هو القول الأول..

وأبو حنيفة اسمه: النعمان بن ثابت بن زوطى بن ماه مولى تيم الله بن ثعلبة. ويروى أنه عربى الأصل، وأنه من بنى يحيى بن زيد بن أسد - وقيل ابن راشد - الأنصارى..

ولكن هذا القول غير صحيح، فالمشهور أن أبا حنيفة من أصل فارسى، واستدلوا على ذلك بعدة أمور، منها: أنه قيل فى نسبه إنه: «النعمان بن ثابت بن النعمان بن المزربان»، والمزربان كلمة فارسية معناها: الرئيس من أبناء فارس الأحرار..

ومنها وجود اسم «زوطى» فى نسبه، وهو اسم أعجمى، وليس بعربى، ومنها ما روى فى أكثر من مصدر أن أصله من «كابل» أو «ترمذ»، وقد قيل إن أبا حنيفة هو أحد المقصودين بالحديث النبوى الشريف الذى رواه البخارى ومسلم، وفيه: «لو كان العلم معلقاً عند الثريا لتناوله رجال من أبناء فارس»..

و«ثابت» والد أبو حنيفة قد ولد علي الإسلام، وروى أنه من «الأنبار». وروى أنه أقام فى «ترمذ»، وقيل فى «نسا»، ولعله أقام فى كل بلدة منها زمناً، ويبدو أنه كان تاجراً موسراً حسن الإسلام، كما يروى أنه التقى بالإمام على بن أبى طالب رضى الله عنه، فدعا له الإمام ولذريته بالخير والبركة. وأما «زوطى» جده فقد كان مملوكاً لبنى تيم الله بن ثعلبة، ثم أعتق، ومن سلالة أبى حنيفة من ينكر هذا الرق، ويقول إنه من أبناء فارس الأحرار..

وأما والدة أبو حنيفة فليس بين أيدينا تفاصيل عن شخصيتها أو حياتها، ولكننا نستطيع من متابعة أخباره أن ندرك بسهولة أنه كان يجلها ويعزها ويطيعها، ويرى طاعتها سبباً من أسباب التوفيق الإلهى، كما يرى عصيانها سبباً من أسباب نقمة الله تعالى عليه..

فقد روى أبو يوسف - وهو أكثر تلاميذ أبى حنيفة شهرة - أن أبا حنيفة كان يحمل والدته على حماره إلى مجلس «عمر بن ذر» لأنها كانت تريد ذلك، وهو يحرص على إطاعة أمرها، ويقول أبو حنيفة: ربما ذهبت بها إلى مجلسه، وربما أمرتنى أن أذهب إليه، وأسأله عن مسألة فآتيه وأذكرها له، وأقول له: إن أمى أمرتنى أن أسألك عنها..

فيقول له عمر متعجباً: وأنت تسألنى عن مثل هذا؟.. يعنى أن أبا حنيفة يعرف هذا وأكثر منه، فيقول أبو حنيفة: هى أمرتنى!..

فيقول له عمر: قل لى كيف هو حتى أخبرك!..

فيخبره أبو حنيفة بجواب المسألة، ثم يعيد عليه عمر ما سمعه منه، ثم يعود أبو حنيفة إلى أمه ويقول لها: إن عمر قال فى المسألة كذا وكذا ولقد حدث أن استفتت أمه عن شىء، فأفتاها فيه، ولكنها لم تقبل فتواه، وقالت: لا أقبل إلى فتوى «زرعة القاص»..

وطلبت منه أن يحملها إليه ففعل، وقال لزرعة: أمى تستفتيك فى كذا.

فقال له زرعة: أنت أعلم وأفقه، فأفتها..

فقال أبو حنيفة: لقد أفتيتها بكذا، ولكنها لم تقبل..

فقال لها زرعة: القول ما قال أبو حنيفة..!

ولقد حاولت الدولة إكراه أبى حنيفة على تولى القضاء فى أيام مروان فلم يقبل، فضربوه على رأسه ضرباً موجعاً، ولما أطلقوا سراحه لم يشك الحبس ولا الضرب، بل قال: «كان غم والدتى أشد علىّ من الضرب»!

ويظهر أن الضرب كان شديداً، لأن الإمام أحمد بن حنبل كان إذا ذكروا ذلك

أمامه بكى وترحم على أبى حنيفة!

اشتغاله بالتجارة:

كان أبو حنيفة فى أول أمره منصرفاً إلى الاشتغال بالتجارة وحدها، ثم اشتغل معها بالعلم، وظل يتاجر طيلة حياته، وكان يتاجر فى الخز - وهو نوع من الثياب - ولعله أخذ الاتجار فيه عن أبيه، وكان ماهراً فى التجارة مسعداً فيها، وكان له دكان معروف فى الكوفة، واستعان بشركاء فى التجارة يسافرون له فيها وينوبون عنه، ومن شركائه حفص بن عبدالرحمن..

وكان أبو حنيفة أميناً فى تجارته لا يخدع مشترياً، ولا يشتط فى أخذ الربح، ويذكر للمشترى ما فى السلعة من عيب إذا كان فيها، ويروى أنه وكل إلى شريكه «حنص» أن يبيع ثياباً فيها عيوب، وأن يذكرها لمن يشتريها، ولكن الشريك نسى ذلك، وحاول أبو حنيفة أن يعرف المشترى فلم يهتد إليه، فتصدق بالثمن كله!..

واستطاع أبو حنيفة أن يحسن الجمع بين التجارة والعلم!..

طلبه للعلم:

نشأ أبو حنيفة فى الكوفة، وهى حينئذ تشهد نشاطاً علمياً كبيراً، فكان من الطبيعى أن يتجه أبو حنيفة الذكى المتوقد الذهن إلى العلم، ويروى أنه بدأ يتعلم النحو، والنحو فى أصله قواعد مضبوطة وأقوال مسموعة، ولا مجال فيها لتصرف العقل أو تعدد الرأى، ولكن أبا حنيفة رجل يحب استخدام عقله ورأيه، فأراد بمقتضى هذا أن يجمع كلمة «كلب» على «كلوب»، كما تجمع كلمة «قلب» على «قلوب»، فقالوا له: لابد أن يكون جمع «كلب» هو «كلاب».

فضاق ذرعاً بهذا الحجر، وترك النحو الذى لا قياس فيه إلى تعلم الفقه الذى يوجد فيه قياس يرضى عقله وذكاءه، وكأن الذين رووا لنا هذه الحادثة قد أرادوا أن يشعرونا بميل أبى حنيفة إلى الأخذ بالرأى من أول الطريق..

وبجوار الفقه اشتغل أبو حنيفة بعلم الكلام، وكان له فيه بحوث منها: الفقه الأكبر - الرد على القدرية - العالم والمتعلم - رسالته إلى البستى..

وليس عجيباً أن يبرع أبو حنيفة فى هذا المجال، فإن للعقل فيه صيالاً أى صيال!..

ويروى فى سبب انصرافه إلى العلم أنه مرَّ يوماً على الإمام الشعبى، فدعاه إلى الجلوس وقال له: إلى من تختلف؟.. يعنى: إلى أى العلماء تذهب لتتعلم منه؟.. فقال أبو حنيفة: أختلف إلى السوق. فقال الشعبى: لم أعن الاختلاف إلى السوق، عنيت الاختلاف إلى العلماء..

فأجاب أبو حنيفة: أنا قليل الاختلاف إليهم. فقال له: لا تفعل، وعليك بالنظر فى العلم ومجالسة العلماء. فإنى أرى فيك يقظة وحركة!..

ووقعت كلمة الشعبى فى نفس أبى حنيفة، وأخذ يضرب بسهمه الوافر فى العلم، فنفعه الله عز وجل بكلام الشعبىّ!..

شيوخ أبى حنيفة:

عجبت حين قرأت فى طبقات الشعرانى أن أبا حنيفة كان فى زمنه أربعة من الصحابة، هم: أنس بن مالك، وعبدالله بن أبى أوفى، وسهل بن سعد، وأبو الطفيل، وهو آخرهم موتاً، ولم يأخذ عن واحد منهم!..

فلماذا لم يأخذ عنهم؟.. من البعيد أن يكون قد تيسر له الأخذ واستخف به أو أعرض عنه، فالغالب أنه عز عليه ذلك، وإنما عز عليه أن يأخذ عنهم لأن منهم من مات وأبو حنيفة مازال صغيراً، مثل عبدالله بن أبى أوفى الذى توفى سنة سبع وثمانين، فكان عمر أبى حنيفة حينئذ سبع سنوات، ومثل سهل بن سعد الذى توفى سنة ثمان وثمانين، أو سنة إحدى وتسعين، وعمر أبى حنيفة فى نحو الحادية عشرة.

وأنس بن مالك مات - كما تقول الروايات التاريخية - سنة تسعين، أو اثنتين وتسعين، أو خمس وتسعين، فكان أبو حنيفة حينئذ غير منصرف إلى طلب العلم، وسنه فى الخامسة عشرة، فقد عرفنا أنه بدأ بالاشتغال فى التجارة.

بقى أبو الطفيل - وهو عامر بن واثلة - فقد مات سنة عشر ومائة، فكان عمر أبى حنيفة حينئذ عشرين سنة، وهى سن صالحة لتلقى العلم، فلابد أن يكون هناك

مانع منع أبا حنيفة من التلقى عنه، بدليل أنه كان ينوه بأخذه العلم عمن أخذوه من الصحابة، فقد زار أبو حنيفة أبا جعفر المنصور الخليفة العباسى، وكان عنده عيسى ابن موسى، فقال عيسى للمنصور عن أبى حنيفة: هذا عالم الدنيا اليوم..

فسأل المنصور أبا حنيفة: يا نعمان، عمن أخذت العلم؟..

قال: عن أصحاب عمر عن عمر، وعن أصحاب على عن على، وعن أصحاب عبدالله بن عباس عن عبدالله، وما كان فى وقت ابن عباس على وجه الأرض أعلم منه.

فقال المنصور معجباً: استوثقت لنفسك!..

وفى رواية أخرى أنه قال للمنصور عن أخذه الفقه: «عن إبراهيم عن عمر بن الخطاب، وعلى بن أبى طالب، وعبدالله بن مسعود، وعبدالله بن عباس».

فقال المنصور: بخ بخ، استوثقت ما شئت يا أبا حنيفة الطيبين الطاهرين المباركين، صلوات الله عليهم..

***

ولقد كان لأبى حنيفة طائفة من الشيوخ والأساتذة، منهم حماد بن أبى سليمان الأشعرى، وزيد بن على زين العابدين، ومحمد الباقر زين العابدين، وجعفر الصادق، وعبدالله بن الحسن بن الحسن، وجابر بن يزيد الجعفى..

ولكن أكبرهم أثراً فى نفس أبى حنيفة هو حماد بن أبى سليمان الأشعرى فقيه الكوفة، المتوفى سنة عشرين ومائة، ولقد قال أبو حنيفة عنه: «كنت فى معدن العلم والفقه، فجالست أهله، ولزمت فقيهاً من فقهائهم»، وهو يقصد أنه عاش فى بيئة علمية تموج بالعلم والفقه، وتعمر بالبحث والنظر، ومن حوله أهل العلم يجالسهم ويباحثهم، وله أستاذ جليل هو حماد بن أبى سليمان!

وتلقى أبو حنيفة عن حماد الفقه والحديث، وإذا كان قد تلقى جانباً من الفقه عن إبراهيم النخعى والشعبى، فإن جلوسه إليهما لم يطل كما طال مع حماد، حيث جلس إليه أبو حنيفة - وهو فى نحو الثانية والعشرين من عمره - وظل يلازمه إلى نحو الأربعين، ثم استقل بالتدريس فى مسجد الكوفة بعد سن الأربعين.

ويروى أن أبا حنيفة كان يتعلم «علم الكلام»[1]، ويجلس على مقربة من حماد، وأقبلت امرأة ذات يوم على أبى حنيفة تسأله عن مسألة، فلم يعرف جوابها، فأحالها إلى حماد، ورجاها أن تعود إليه بعد ذلك لتخبره بجواب حماد، فمضت المرأة إليه وسمعت جوابه، وعادت فأخبرت به أبا حنيفة، فأعجب به، وقال: لا حاجة لى بعلم الكلام..

وتحول إلى مجلس حماد يسمع منه، ويحفظ أقواله، ويعيدها فى براعة، فأعجب به حماد، وقال لمن حوله: لا يجلس فى صدر الحلقة بحذائى غير أبى حنيفة. وظل أبو حنيفة يلازمه حتى مات حماد!

وكانت نفس أبى حنيفة قد تطلعت إلى الرياسة فى العلم والفتوى - ومازال شيخه حماد حياً - ولكنه بالتجربة والاختبار وجد نفسه غير أهل لهذه الرياسة حينئذ، فندم على تطلعه السابق لأوانه، وقرر أن يلازم شيخه حتى يموت، وقد فعل!

وبعد موت حماد جلس الناس إلى ابن له يسمعون منه، راجين أن يتصل جهده بجهد أبيه العظيم فيدوم ذكره، ولكن الابن لم يصبر على مجلس الفقه، إذ كان يغلب عليه حب النحو، فتقدم الناس إلى أبى حنيفة يطلبون منه أن يجلس لهم، وكثر الساعون إليه فى ذلك، ومنهم أبو يوسف القاضى، وزفر بن هذيل. وقبل أبو حنيفة، وظل نجمه يسطع ويتألق حتى ذكره الخلفاء، واحتاج إليه الأمراء.

وعلى الرغم من هذا السطوع وهذا التألق، لم يسهل على أبى حنيفة أبداً أن ينسى شيخه وأستاذه حماداً، فأقام على شرعة الوفاء له، يذكره بالخير، ويثنى على فضله، وينوه بأثره فيه، ويدعو له، حتى قال أبوحنيفة: «ما صليت قط إلا ودعوت لشيخى حماد، ولكل من تعلمت منه علماً، أو علمته». وفى رواية أخرى قال: «ما صليت

(١) وهو علم البحث فى العقائد والجدل حولها، ويسمى "علم التوحيد" لأن بعض أبوابه تدور حول إثبات وحدانية الله، وقد خلطه بعض أهله بالفلسفة فتعقد.

صلاة منذ مات حماد إلا استغفرت له مع والدى، وإنى لأستغفر لمن تعلمت منه علماً، أو علمته علماً»!

ولو رجعنا إلى كتاب «تهذيب الأسماء واللغات» للنووى لوجدناه قد أورد أسماء كثيرين ممن سمع منهم أبوحنيفة، وأسماء كثيرين ممن سمعوا منه!

وقد أخذ أبو حنيفة قراءة القرآن الكريم عن الإمام عاصم، وهو أحد القراء السبعة.

وإذا تركنا الشيخ الأول لأبى حنيفة وهو حماد، وجدنا أن أبا حنيفة قد تأثر تأثراً واضحاً بمذهب إبراهيم النخعى، حتى ذهب بعض الباحثين إلى أن جهد أبى حنيفة كان مقصوراً على تخريج المسائل من هذا المذهب، والمهارة فى التفريع على أصوله، وقد يكون هناك لون من المبالغة فى هذا القول، لأن أبا حنيفة له آراؤه المستقلة التى لا يلتزم فيها رأى النخعى، فهو يستقل بالرأى كثيراً، ويخالف شيخه النخعى وأستاذه حماداً، وإذا رجعنا إلى كتاب «الآثار» الذى وضعه محمد بن الحسن صاحب أبى حنيفة وجدنا فيه كثيراً من الشواهد على ذلك.

وأبو حنيفة - بجوار ذلك - هو الذى وضع طريقة القياس، وبدأ فيها، وبذل مجهوده فى توطيدها، وجاء من بعده فزادوا فيها ووسعوا.

جلوسه للتدريس:

عرفنا أن أبا حنيفة قد لازم شيخه حماداً حتى مات، ثم تولى التدريس بعد وفاة شيخه بمدة، وعرفنا أن نفسه تطلعت إلى التدريس فى حياة شيخه ولكنه لم يستمر، ولقد حدثنا أبو حنيفة عن نفسه أنه همَّ بالجلوس للتدريس وأن يعتزل شيخه، ويجعل له حلقة مستقلة، وخرج ذات ليلة لينفذ ما حدثته به نفسه، ولكنه حينما رأى شيخه استحيا، وعزفت نفسه عما همّ به، وجلس إلى شيخه.

ثم هيأت الأقدار لأبى حنيفة فرصة يرضى فيها طموحه، دون أن يرتكب فى حق شيخه ما يعاب عليه، فقد اضطر شيخه إلى السفر لواجب عزاء، وطلب من أبى حنيفة أن يجلس مكانه حتى يعود، ففعل.

وسئل أبو حنيفة ستين سؤالاً، أجاب عنها كلها، وكتب أجوبته التى قالها، ولما عاد شيخه حماد عرض عليه هذه الأجوبة، فوافقه على أربعين منها، وخالفه في عشرين، وأبان له أسباب المخالفة، فآلى أبو حنيفة على نفسه ألا يفارق شيخه حتى يموت، ووفى بعهده!..

وكانت الحادثة الماضية فرصة لأبى حنيفة كى يدرب نفسه على التدريس من جهة، ولكى يقف على سعة محيط العلم من جهة أخرى.

ومات حماد، وجاء لأبى حنيفة طوعاً واختياراً ما حدثته نفسه بأن يناله قبل الأوان!..

وجلس للتدريس، واستمع إليه من نستطيع أن نسميهم بالتلاميذ الكبار، فلم يكن جلساء أبى حنيفة من عامة الناس، ولا من البادئين الشادين فى العلم والمعرفة، بل كان فيهم من له نصيب أي نصيب فى التحصيل والفقه، حتى أن رجلاً قال يوماً فى مجلس وكيع بن الجراح الفقيه: أخطأ أبو حنيفة. فقال له وكيع: كيف يقدر أبو حنيفة أن يخطئ، ومعه مثل أبى يوسف وزفر فى قياسهما، ومثل يحيى بن أبى زائدة، وحفص بن غياث، وحبان ومندل فى حفظهم الحديث، والقاسم بن معن فى معرفته باللغة العربية، وداود الطائى وفضيل بن عياض فى زهدهما وورعهما؟.. من كان هؤلاء جلساءه لم يكد يخطئ، لأنه إن أخطأ ردوه!..

وإذا كان كلام وكيع هذا يدل من جهة على أن جلساء أبى حنيفة كان فيهم علماء بصراء بمختلف العلوم، وكانوا يستطيعون أن يصححوا له أخطاءه، فإن هذا الكلام نفسه يدل بمضمونه من جهة أخرى على أن علم أبى حنيفة كان من الكثرة والدقة بحيث يصلح صاحبه ليجلس مجلس التدريس والإفتاء بين أمثال هؤلاء!..

تلاميذ أبى حنيفة:

وما دمنا قد عرضنا لمجلس أبى حنيفة للتدريس والتعليم، فلنتعرف إلى طائفة من تلاميذه الذين كان لهم ذكر أو أثر فى مجال الفقه الحنفى أكثر من غيرهم. وفى طليعة هؤلاء التلاميذ أبو يوسف يعقوب بن إبراهيم بن حبيب الأنصارى الكوفى،

المولود سنة ثلاث عشرة ومائة، والمتوفى سنة اثنتين وثمانين ومائة.

وكان فقيراً فى أول أمره، فاضطر أن يعمل بيديه، وكانت لديه رغبة فى العلم، فأعانه عليها أبو حنيفة بالمال والرعاية، وجلس أبو يوسف أولاً إلى ابن أبى ليلى نحو تسع سنين، ثم انصرف إلى أبى حنيفة، وصار فقيهاً عالماً حافظاً، وتولى القضاء للخلفاء: المهدى، والهادى، والرشيد، من خلفاء الدولة العباسية.

وقد أفاده توليه القضاء خبرة وتجربة وقدرة على تطبيق الأحكام، وكان يدعم رأيه بالحديث النبوى.

وله كتب كثيرة فى العبادات والبيوع والحدود وغيرها، ومن أشهر كتبه كتاب «الخراج» الذى وضعه لهارون الرشيد، والذى يعد من أهم المراجع التى نتعرف عن طريقها إلى النظم الاقتصادية المختلفة فى الإسلام..

ومن كتبه كتاب «الآثار» وكتاب «الرد على سير الأوزاعى فيما خالف فيه أبا حنيفة»، وغير ذلك..

ومن تلاميذ أبى حنيفة أبو عبد الله محمد بن الحسن الشيبانى، المولود سنة اثنتين وثلاثين ومائة، والمتوفى سنة تسع وثمانين ومائة، وقد جلس إلى أبى حنيفة زمناً طويلاً، ومات أبو حنيفة والشيبانى مازال دون العشرين من عمره، وهذا يدل على تبكير نبوغه واستعداده للتفقه.

ثم جلس الشيبانى بعد أبى حنيفة إلى أبى يوسف، كما أخذ عن سفيان الثورى والأوزاعى، وتلقى عن الإمام مالك بن أنس فقه الحديث والرواية..

وولى القضاء للرشيد، وكان يجمع بين الفقه والأدب، وقال فيه الإمام الشافعى: «كان أفصح الناس، وكان إذا تكلم خيل إلى سامعه أن القرآن الكريم نزل بلغته»!..

وكانت له مهارة فى التفريع والحساب، وعناية بالتدوين، وله كتب منها: المبسوط، والزيادات، والجامع الكبير، والجامع الصغير، والسير الكبير، والسير الصغير، والرد على أهل المدينة، وأكبر كتبه هو المبسوط..

وكان رجلاً يصون كرامته ويحفظ عزته!..

ومن تلاميذ أبى حنيفة زفر بن الهذيل، المولود سنة عشر ومائة، والمتوفى سنة ثمان وخمسين ومائة، وهو عربى الأب فارسى الأم، وقد سبق أبا يوسف ومحمد فى التلقى عن أبى حنيفة، وكان أكثر تلاميذه قياساً، ولم يؤلف كتباً، ولكنه نشر آراء شيخه بلسانه..

***

وتولى قضاء البصرة، وكان أهل العلم فيها يكرهون أبا حنيفة، ويسيئون به الظن، فجعل زفر ينقل إليهم من الأقوال والآراء ما يعجبون به ويستحسنونه، ثم يقول لهم بعد ذلك: هذا قول أبى حنيفة. فيقولون متعجبين: ويحسن هذا أبو حنيفة؟!.. فيقول لهم: نعم.. وأكثر من هذا!..

فلم تزل حاله معهم على هذا حتى رجع كثير منهم عن بغض أبى حنيفة إلى محبته!..

ومن تلاميذ أبى حنيفة الحسن بن زياد اللؤلؤى الكوفى، المتوفى سنة أربع ومائتين، وقد اشتهر برواية الحديث، وتتلمذ لأبى حنيفة، وكان من أصحابه، وتولى قضاء الكوفة سنة أربع وتسعين ومائة وله كتب منها: أدب القاضى، والخصال، ومعانى الإيمان، والنفقات، والخراج، والفرائض، والوصايا، والمجرد، والأمالى.

ولقد كان أثر أبى حنيفة فى تلاميذه عميقاً واسعاً، فإذا كان أبو حنيفة قد استطاع أن يتتلمذ لشيوخه، ثم يتألق ويستقل ويصير له مذهب خاص، فإن تلاميذه لم يستطيعوا أن يتخلصوا تمام التخلص من طوق المتابعة الفقهية له..

وإذا كان فى هؤلاء التلاميذ من خالف أستاذه فى مسائل أو مواضع فقد ظلت الصبغة الغالبة على هؤلاء التلاميذ هى التأثر بمذهب أستاذهم وسيرهم على منواله.

وهذا أشهرهم أبو يوسف قد تابع شيخه فى أكثر آرائه، ودافع عن هذه الآراء كلما وجد من الفقهاء من يخالفها أو يعترض عليها.

وكذلك كان تلميذه محمد بن الحسن الشيبانى..

ولا يسهل علينا أن نغمط هؤلاء التلاميذ حقهم وجهدهم، فإذا كان لشيخهم حق الأستاذية ومكانة الموجه، فقد كان لبعض هؤلاء التلاميذ فضل كبير فى نشر المذهب الحنفى، وتخليد ذكرى صاحبه فى عقول الناس، والبارز فى هذا الميدان من تلاميذه هما أبو يوسف ومحمد.

وينبغى أن نعلم أن أبا حنيفة لم يؤلف فى مذهبه كتباً، ومع ذلك شاع هذا المذهب وذاع، لأن تلاميذه - وفى طليعتهم أبو يوسف، ومحمد كما ذكرنا - ألفوا الكتب فى المذهب، ثم أفاد أبو يوسف ومحمد مذهب شيخهما بأمر آخر، وهو دعمهما له بالأحاديث النبوية، وقد تيسر لهما هذا من اتصالهما أيضاً بفقه أهل المدينة القائم على السُنة..

كما أن أبا يوسف أفاد مذهب شيخه كثيراً بتوليه القضاء، لأن القضاء بالمذهب يثبت أحكامه، ويشيع أقواله، ويعطيه قوة ومكانة!

ولا نغمط حق من جاء بعد أبى يوسف ومحمد، فقد كان هناك زفر بن الهذيل الذى خدم مذهب شيخه كذلك، وكان هناك أيضاً أبو عبدالله محمد بن شجاع الثلجى المتوفى سنة ست وخمسين ومائتين، وهو الذى قال عنه ابن النديم فى كتابه «الفهرست» إنه «الذى فتق فقه أبى حنيفة، واحتج له، وأظهر علله، وقواه بالحديث وحلاه فى الصدور»!

أصول مذهب أبى حنيفة:

إن مذهب أبى حنيفة صورة حية واضحة لصلاحية الفقه الإسلامى لإمداد المجتمع بما يحتاج إليه من أحكام تتعلق بنواحيه المختلفة، لأن أبا حنيفة قد اعتمد فى تكوين مذهبه على القرآن الكريم، والسُنة النبوية، والإجماع، والقياس، والاستحسان، وبذلك فسح المجال أمامه لكى يجتهد ويستنبط ويقعد للحياة ما تحتاج إليه أوضاعها الكثيرة، دون خروج على أصول الدين أو قواعد الشريعة.

وكان يقول: «آخذ بكتاب الله تعالى، فما لم أجد فبسُنة رسول الله ﷺ، فما لم أجد

فى كتاب الله ولا فى سُنة رسول الله ﷺ أخذت بقول أصحابه: آخذ بقول من شئت منهم، وادع من شئت منهم، ولا أخرج من قولهم إلى قول غيرهم».

والجزء الأخير من كلمته هذه يدلنا على الخطوة الأولى فى طريقه نحو الاجتهاد والرأى، وإعطاء الرأى حقه من المقارنة بين الأقوال، واختياربعضها دون البعض الآخر.

ثم نراه يقول: «إذا جاءنا الحديث عن رسول الله ﷺ أخذنا به، وإذا جاءنا عن الصحابة تخيرنا، وإذا جاءنا عن التابعين زاحمناهم».

وهذه الكلمة تتضمن خطوة أخرى واسعة، فهو يرى أن أقوال التابعين غير ملزمة له، فإذا لم يجد نصاً فى القرآن الكريم، ولا أثراً ثابتاً عن الرسول، ولا قولًا للصحابة، رأى نفسه فى حل من أن ينافس التابعين فى آرائهم واجتهادهم، فينظر كما نظروا، ويجتهد كما اجتهدوا، ويتلمس الحق جهده كما تلمسوه.

ولذلك كان يذكر أسماء طائفة من التابعين ثم يقول عنهم إنهم: «قوم اجتهدوا فأجتهد كما اجتهدوا». ويقول: «وما جاءنا عن التابعين فهم رجال ونحن رجال»!..

ومعنى هذا أن أبا حنيفة يخضع للقرآن والسُنة، ويقارن بين آراء الصحابة ويختار منها ما يرتضيه، وأما بالنسبة إلى التابعين فهو يرى لنفسه الحق فى أن يوافقهم أو يخالفهم حسب اجتهاده، لأنه نظيرهم، له مثل رأيهم واجتهادهم، فهو رجل وهم رجال، ولذلك يحق له مزاحمتهم ومسابقتهم فى مجال البحث والرأى.

وإذا استعرضنا مذهب الإمام أبى حنيفة باتجاهاته وتفريعاته ونظرياته وجدنا أنه ينهض على طائفة من الأصول لاحظها سابق ولاحق، ومن هذه الأصول:

أولاً: التيسير فى العبادات والمعاملات، فأبو حنيفة يرى مثلاً أنه إذا أصاب الجسم أو الثوب نجاسة جاز غسلها بكل مائع طاهر يزيلها، كماء الورد والخل، ولا يقصر التطهير على الماء وحده.

وكذلك يقول: إذا كان الإنسان فى ليلة مظلمة، وأراد الصلاة، واشتبه عليه أمر

تعيين «القبلة»، وصلى إلى غير «القبلة» بعد أن تحرى جهده، صحت صلاته، ولو ظهر فيما بعد أنه أخطأ فى الاجتهاد..

وفى الزكاة يجيز أبو حنيفة إخراج القيمة بدل عين الزكاة، وهو يرى أنه لا يجتمع «العشر» و«الخراج» فى الأرض التى يملكها المسلم، فإذا دفع المسلم عن هذه الأرض خراجاً لم تجب عليه الزكاة، وإذا دفع فيها العشر باسم الزكاة لا يجب عليها الخراج.

ويجيز أبو حنيفة فى المعاملات شراء الثمر قبل أن ينضج، إذا لم يشترط المشترى تركه فى شجره حتى ينضج، وعليه أن يقطعه.

هذه الأقوال - وأمثالها كثير - تشير إلى أن أبا حنيفة كان يميل إلى التيسير على الناس، بينما يميل بعض الفقهاء إلى التشديد.

ثانياً: رعاية جانب الفقير والضعيف، ومن أمثلة ذلك أن أبا حنيفة أوجب الزكاة فى الحلى من الذهب والفضة، حتى يتجمع من وراء ذلك ما يكون فيه سعة للفقراء. ويرى أبو حنيفة أن المدين لا تجب عليه زكاة إذا كان الدين يستغرق ماله، ولاشك أن فى هذا رفقاً بالمدين.

ثالثاً: تصحيح تصرفات الإنسان بقدر الإمكان: فأبو حنيفة يحاول أن يجعل تصرف الإنسان صحيحاً مقبولاً، مادام قد استقام واستوفى شروط التصرف الصحيح، ومن أمثلة ذلك أنه يقول إن إسلام الصبى العاقل الذى لم يبلغ الرشد يعتبر إسلاماً صحيحاً كإسلام الكبار.

وكذلك يجيز أبو حنيفة للوصى على اليتيم أن يتجر فى مال هذا اليتيم الذى يقوم بالوصاية عليه.

رابعاً: رعاية حرمة الإنسان وبشريته، ولذلك لا يجعل أبو حنيفة لولى المرأة البالغة الرشيدة سلطاناً عليها فى زواجها بمن تحب، إذ لها الحق فى أن تباشر بنفسها عقد زواجها، ويكون صحيحاً. ويرى أن الرجل إذا زوج ابنته البالغة، ورفضت

ذلك وكرهته، لم يصح الزواج.

كما يرى أبو حنيفة أن الشهادة فى عقد الزواج تجوز برجل وامرأتين، ولا يشترط أن يكونا رجلين فقط. ويجيز أبو حنيفة شهادة بعض أهل الذمة على بعض.

خامساً: رعاية سيادة الدولة ممثلة فى الإمام، ولذلك جعل أبو حنيفة من حق الإمام «أى الحاكم الشرعى» أن يتصرف فيما يغنمه المسلمون من الأرض المفتوحة بما تقتضيه المصلحة.

وجعل من حق الإمام أن يحرض المجاهدين على القتال بأية وسيلة مجدية يراها، كأن يجعل نصيباً معيناً من المال لمن يفعل أمراً معيناً فى المعركة، يعاون به على نصر المؤمنين.

وجعل من حق الإمام تمليك الأرض الموات (البور) لمن يحييها، أي يجعلها خصبة مثمرة.

وجعل للإمام الولاية على «اللقيط»، كما جعل له استيفاء حق القصاص..

وهذه القواعد جديرة بأن تجعل أبا حنيفة مستحقاً لقب «إمام أهل الرأى»، ولا عجب، فقد كان يجتهد كثيراً، ويأخذ بالقياس فيما لا نص فيه، وكان كما عرفنا تلميذ حماد والنخعى، وقد كانا من أعلام فقهاء الرأى..

وقد نفع أبا حنيفة فى هذا المجال أنه لم يقتصر على التلقى عن أهل الرأى، بل تعرف بجوار ذلك إلى آراء مختلف الفقهاء، كعطاء بن أبى رباح، وعكرمة مولى ابن عباس، ونافع مولى ابن عمر، وزيد بن على، وجعفر الصادق.

ويضاف إلى هذا ألمعيته فى استنباط الأحكام من الأحاديث، ولقد نرى أناساً على عهده يحفظون الأحاديث ولا يفهمون منها إلا ظواهرها، ولكن أبا حنيفة يغوص فى أعماق معانيها ليلتقط منها ما ينفع الأمة، ولا يتعارض مع نصها..

وقد روى أن الأعمش المحدث أملى على أبى حنيفة طائفة من الأحاديث فوعاها وتفهمها.. وبعد حين من الزمان، كان أبو حنيفة فى مجلس الأعمش، وجاء من سأل الأعمش عن طائفة من المسائل، فلم يهتد إلى الجواب فيها، فالتفت نحو أبى حنيفة

وقال له: ما تقول فيها؟..

فسارع أبو حنيفة بذكر أجوبتها، فقال الأعمش: من أين لك هذا؟..

فقال أبو حنيفة: من الأحاديث التى رويتها عنك.. ثم سرد عليه طائفة من الأحاديث بأسانيدها..

فقال الأعمش له: حسبك، ما حدثتك به فى مائة يوم، تحدثنى به فى ساعة؟.. ما علمت أنك تعمل بهذه الأحاديث، يا معشر الفقهاء، أنتم الأطباء، ونحن الصيادلة!..

أبو حنيفة والحديث:

أساء بعض الناس الظن بأبى حنيفة حينما رأوه يستخدم العقل والرأى والاجتهاد فى استنباط الحكم، فادعوا عليه أنه يترك العمل بالحديث النبوى، وسببت هذه الدعوى لأبى حنيفة بعض المتاعب، ولذلك عنى بتفنيدها والرد عليها، فنراه فى موطن يقول: «عجباً للناس، يقولون إنى أفتى بالرأى، ما أفتى إلا بالأثر»، والمراد بالأثر هنا هو ما جاء فى السُنة..

وأبو حنيفة يقصد بكلمته هذه أنه متى صح الأثر عنده قبله وخضع له، وإلا اجتهد برأيه.

وإذا كان أبو حنيفة قد أخذ بالقياس أو الاستحسان أو العرف، فليس هذا مجوزاً أن يتهمه البعض بأنه يقدم القياس على الحديث، لأنه كان يخضع أولاً - كما يصرح - للقرآن والحديث وأقوال الصحابة، وهو الذى يقول: «كذب والله وافترى علينا من يقول أننا نقدم القياس على النص، وهل يحتاج بعد النص إلى القياس؟». ويقول: «نحن لا نقيس إلا عند الضرورة الشديدة، فإن لم نجد دليلاً قسنا حينئذ مسكوتاً عنه على منطوق به». ويقول: «إنا نأخذ أولاً بكتاب الله، ثم بالسُنة، ثم بأقضية الصحابة، ونعمل بما يتفقون عليه، فإن اختلفوا قسنا حكماً على حكم، بجامع العلة بين المسألتين، حتى يتضح المعنى».

وأبو حنيفة يأخذ بالأحاديث المتواترة، والأحاديث المشهورة، وأحاديث الآحاد.

وهو إذا لم يأخذ بحديث رواه شخص، فإنه لا يعد نفسه طاعناً فى الحديث النبوى، ولكنه يطعن فى ثبوت هذا الحديث عن النبى ﷺ، ويقرر أن الطعن فى الراوى أو فى الثبوت، وليس رفضاً لشىء جاء عن النبى، لأنه متى ثبت أن الرسول قد قال هذا القول، أو فعل هذا الشىء، فإنه يكون على العين والرأس، ولذلك نجد أبا حنيفة فى كتاب «العالم والمتعلم» يقول:

«فردى على كل رجل يحدث عن النبى ﷺ بخلاف القرآن، ليس رداً على النبى ﷺ، ولا تكذيباً له، ولكنه رد على من يحدث عن النبى ﷺ بالباطل، والتهمة دخلت عليه ليس على نبى الله عليه السلام، وكذلك كل شىء تكلم به نبى الله ﷺ، سمعناه أو لم نسمعه، فعلى الرأس والعينين، قد آمنا به، ونشهد أنه كما قال نبى الله.

ونشهد أيضاً على النبى ﷺ أنه لم يأمر بشىء نهى الله عنه، ولم يقطع شيئاً وصله الله، ولا وصف أمراً وصف الله ذلك الأمر بغير ما وصف به النبى، ونشهد أنه كان موافقاً لله فى جميع الأمور، ولم يبتدع، ولم يتقول على الله غير ما قاله الله تعالى، ولا كان من المتكلفين، ولذلك قال الله تعالى: ﴿ مَّن يُطِعِ ٱلرَّسُولَ فَقَدۡ أَطَاعَ ٱللَّهَۖ وَمَن تَوَلَّىٰ فَمَآ أَرۡسَلۡنَٰكَ عَلَيۡهِمۡ حَفِيظٗا ﴾ [النساء: ٨٠].

وجاء تلاميذ أبى حنيفة فأكدوا نفى هذه التهمة عنه، وأيدوا خضوعه للكتاب والسُنة قبل كل شىء، فهذا زفر يقول: «لا تلتفتوا إلى كلام المخالفين، فإن أبا حنيفة وأصحابنا لم يقولوا فى مسألة إلا من الكتاب والسنة والأقاويل الصحيحة، ثم قاسوا عليها».

وإذا كان أبو حنيفة يستخرج من الحديث ما لا يستخرجه غيره، فليس ذلك راجعاً إلى افتراء أو ابتداع، وإنما هو الفهم، والتأويل، والاستنباط.. فيظن الظان الضعيف البصر أو النظر أن أبا حنيفة قد هجر السُنة أو فارق الحديث، والواقع أنه مازال حوله يدندن، ولذلك قال أبو يوسف: «ما رأيت أحداً أعلم بتفسير الحديث ومواضع النكت التى فيه من الفقه من أبى حنيفة».

وإذا كنا لا نرى كثرة للأحاديث فى كلام أبى حنيفة[١]، فمرجع ذلك إلى أنه كان يدقق فى قبول الأحاديث، ويشترط شروطاً لتحقيق صحتها، وإذا قيل له حديث فى موضوع، ولم تتوافر فيه شروط الصحة، توقف وقال: «لم يصح فى هذا عندى عن رسول الله ﷺ شيء فأفتى به»، فإذا أساء أحد فهم هذا وقال لأبى حنيفة: أتخالف النبى ﷺ؟.. سارع بالرد قائلاً فى حزم وعزم: لعن الله من يخالف رسول الله ﷺ، به أكرمنا الله، وبه استنقذنا!»

ولعل هذا المسلك هو الذى جعل ابن خلدون يقول فى مقدمته: «الإمام أبو حنيفة إنما قلّت روايته لما شدد فى شروط الرواية والتحمل، وضعف رواية الحديث اليقينى إذا عارضها الفعل النفسى، وقلت من أجلها روايته فقل حديثه، لا إنه ترك رواية الحديث، فحاشاه من ذلك، ويدل على أنه كان من كبار المجتهدين فى علم الحديث اعتماد مذهبه عندهم، والتعويل عليه».

وينبغى أن نلاحظ أن بعض الناس فى عصر أبى حنيفة كذبوا على الرسول ﷺ، ونسبوا إليه أحاديث غير صحيحة، وكان هذا نتيجة لظهور الفرق والفتن، وكان العراق موئلاً للشيعة والخوارج وغيرهما، وقد صلح هذا الجو أكثر من غيره لوضع الأحاديث، بل بالغ البعض فقال عن العراق إنه «دار ضرب الحديث»!..

وكان أبو حنيفة يترك الحديث من الأحاديث لأنه يجد حديثاً أقوى منه وأصح، وكان لا يأخذ برواية راو متروك أو متهم بوضع الحديث، وكان يفسر نص الحديث أحياناً بتفسير غير التفسير الذى يراه غيره، كما في حديث «البيعان بالخيار ما لم يتفرقا». فالفقهاء يفسرون «التفرق» هنا بتفرق المجلس، وأبو حنيفة يفسره بتفرق القول، فيرى أن البيع يتم بالإيجاب والقبول ولو لم يتفرق الطرفان من المجلس!..

ومع سعة العلم عند أبى حنيفة، ودقة الفهم منه، كان يتواضع للعلم، ولا يغتر

---

(١) زعم ناقدو أبى حنيفة إنه لم يرو سوى سبعة عشر حديثاً، وهذا غير صحيح لأنه انفرد برواية مائتين وخمسة عشرحديثاً، فوق ما اشترك فى إخراجه من الأحاديث مع الأئمة، ولأبى حنيفة كتاب من المسانيد «كتب الأحاديث» طبع فى مصر سنة ١٣٢٦ هـ فى ثمانمائة صفحة.

برأيه، ولا يحمل الناس عليه، بل يقول: قولنا هذا رأى، وهو أحسن ما قدرنا عليه، فمن جاء بأحسن من قولنا فهو أولى بالصواب منا»..

وهو يعنيه الوصول إلى الحق أولاً وقبل كل شيء، ومن أى طريق كان، وليس لديه شغف بالمجادلة أو المماراة، ولذلك نهى ابنه حماداً عن الجدل والمناظرة فى علم الكلام والعقائد، فقال له ابنه: رأيناك تناظر فيه وتنهانا عنه؟!..

فأجاب أبو حنيفة: كنا نناظر وكأن على رؤوسنا الطير مخافة أن يزل صاحبنا (أى مناظرنا)، وأنتم تناظرون وتريدون زلة صاحبكم، ومن أراد أن يزل صاحبه فقد أراد أن يكفر صاحبه، ومن أراد أن يكفر صاحبه فقد كفر قبل أن يكفر صاحبه!

ومع هذا فقد كان أبو حنيفة يغلظ فى القول، أو يقسو فى الرد أحياناً على مناظريه أو مجادليه، ولست أدرى لماذا أثارتنى محاورة أبى حنيفة مع «جهم بن صفوان» حول الإيمان: أيكون اعتقاداً بالجنان، أم لابد معه من الإقرار باللسان؟..

وليس معنى هذا أننى أخفف الحكم على «جهم بن صفوان»، فقد يستحق قسوة الحكم عليه بسبب آرائه وانحرافه، ولكنى أرى أن أبا حنيفة كان يستطيع تجنب بعض العبارات الشديدة، ويبلغ ما يريد بغير هذا الأسلوب.

ولنستعرض هذه المحاورة، فقد ذهب «جهم بن صفوان» إلى أبى حنيفة وقال له: يا أبا حنيفة، أتيتك لأكلمك فى أشياء هيأتها لك:

فأجابه أبو حنيفة: الكلام معك عار، والخوض فيما أنت فيه نار تتلظى!..

قال جهم: فكيف حكمت علىّ بما حكمت، ولم تسمع كلامى ولم تلقنى؟..

أجاب أبو حنيفة: بلغنى عنك أقاويل لا يقولها أهل الصلاة..

قال جهم: أفتحكم علىَّ بالغيب؟..

أجاب أبو حنيفة: اشتهر عنك ذلك، وظهر عند العامة والخاصة، فجاز لى أن أحقق ذلك عليك..

قال جهم: لا أسألك عن شىء إلا عن الإيمان..

قال أبو حنيفة: أو لم تعرف الإيمان إلى الساعة حتى تسألنى عنه؟

قال جهم: بلى، ولكن شككت فى نوع منه..

قال أبو حنيفة: الشك فى الإيمان كفر..

فردَّ جهم: لا يحل لك إلا أن تبين لى من أى وجه يلحقنى الكفر..

قال أبو حنيفة: سل..

فسأله جهم: أخبرنى عمن عرف الله بقلبه، وعرف أنه واحد لا شريك له ولا ند، وعرفه بصفاته، وأنه ليس كمثله شىء، ثم مات قبل أن يتكلم بلسانه: أمؤمناً مات أم كافراً؟..

وأجاب أبو حنيفة بقوله: كافر من أهل النار، حتى يتكلم بلسانه مع ما عرفه بقلبه[1]

فسأله جهم: وكيف لا يكون مؤمناً وقد عرف الله بصفاته؟..

ورد أبو حنيفة: إن كنت تؤمن بالقرآن، وتجعله حُجة، كلمتك به.. وإن كنت لا تؤمن به ولا تجعله حُجتك كلمتك بما نكلم به من خالف ملة الإسلام.

قال جهم: أومن بالقرآن وأجعله حُجة..

قال أبو حنيفة: قد جعل الله تبارك وتعالى الإيمان فى كتابه بجارحتين: بالقلب واللسان، فقال تبارك وتعالى: ﴿ وَإِذَا سَمِعُواْ مَآ أُنزِلَ إِلَى ٱلرَّسُولِ تَرَىٰٓ أَعْيُنَهُمْ تَفِيضُ مِنَ ٱلدَّمْعِ مِمَّا عَرَفُواْ مِنَ ٱلْحَقِّ يَقُولُونَ رَبَّنَآ ءَامَنَّا فَٱكْتُبْنَا مَعَ ٱلشَّٰهِدِينَ ﴿٨٣﴾ وَمَا لَنَا لَا نُؤْمِنُ بِٱللَّهِ وَمَا جَآءَنَا مِنَ ٱلْحَقِّ وَنَطْمَعُ أَن يُدْخِلَنَا رَبُّنَا مَعَ ٱلْقَوْمِ ٱلصَّٰلِحِينَ ﴿٨٤﴾ فَأَثَٰبَهُمُ ٱللَّهُ بِمَا قَالُواْ جَنَّٰتٍ تَجْرِى مِن تَحْتِهَا ٱلْأَنْهَٰرُ خَٰلِدِينَ فِيهَا ۚ وَذَٰلِكَ جَزَآءُ ٱلْمُحْسِنِينَ ﴿٨٥﴾ ﴾ [المائدة ٨٣ :٨٥].

فأوصلهم إلى الجنة بالمعرفة والقول، وجعلهم مؤمنين بالجارحتين: بالقلب واللسان.

---

(١) قال الموفق المكى في توضيح ذلك: «تأويل قول أبى حنيفة: إذا اتهم «الشخص» بعدم الإقرار ولم يقر فإنه يموت كافرا، فأما إذا لم تكن هناك تهمة بأن كان فى جزيرة من البحر أو فى مغارة من الأرض فإنه لا يكون كافرا» وهذا تأويل حسن، وقد ورد عن أبى حنيفة قوله: إن المؤمن بقلبه الذى لم ينطق بلسانه يكون مؤمنا عند الله وإن لم يكن مؤمناً عند الناس، فكيف قال هنا ما قال؟

وقال تعالى: ﴿ قُولُوٓاْ ءَامَنَّا بِٱللَّهِ وَمَآ أُنزِلَ إِلَيۡنَا وَمَآ أُنزِلَ إِلَىٰٓ إِبۡرَٰهِـۧمَ وَإِسۡمَٰعِيلَ وَإِسۡحَٰقَ وَيَعۡقُوبَ وَٱلۡأَسۡبَاطِ وَمَآ أُوتِيَ مُوسَىٰ وَعِيسَىٰ وَمَآ أُوتِيَ ٱلنَّبِيُّونَ مِن رَّبِّهِمۡ لَا نُفَرِّقُ بَيۡنَ أَحَدٖ مِّنۡهُمۡ وَنَحۡنُ لَهُۥ مُسۡلِمُونَ ۝ فَإِنۡ ءَامَنُواْ بِمِثۡلِ مَآ ءَامَنتُم بِهِۦ فَقَدِ ٱهۡتَدَواْ ﴾ [البقرة١٣٦ : ١٣٧]

وقال تعالى: ﴿ وَأَلۡزَمَهُمۡ كَلِمَةَ ٱلتَّقۡوَىٰ ﴾ [الفتح/ ٢٦]

وقال تعالى: ﴿ وَهُدُوٓاْ إِلَى ٱلطَّيِّبِ مِنَ ٱلۡقَوۡلِ ﴾ [الحج/ ٢٤]

وقال تعالى: ﴿ إِلَيۡهِ يَصۡعَدُ ٱلۡكَلِمُ ٱلطَّيِّبُ ﴾ [فاطر/ ١٠] .

وقال تعالى: ﴿ يُثَبِّتُ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ بِٱلۡقَوۡلِ ٱلثَّابِتِ فِي ٱلۡحَيَوٰةِ ٱلدُّنۡيَا وَفِي ٱلۡأٓخِرَةِ ﴾ [إبراهيم/ ٢٧] .

وقال النبى ﷺ: «قولوا: لا إله إلا الله تفلحوا».. فلم يجعل الفلاح بالمعرفة دون القول..

وقال النبى ﷺ: «يخرج من النار من قال: لا إله إلا الله، وكان فى قلبه كذا..!» ولم يقل: يخرج من النار من عرف الله وكان فى قلبه كذا..

ولو كان القول لا يحتاج إليه، ويكتفى بالمعرفة، لكان من رد الله بلسانه وأنكره بلسانه إذا عرفه بقلبه مؤمناً، ولكان إبليس مؤمناً لأنه عارف بربه، يعرف أنه خالقه ومميته وباعثه ومغويه: ﴿ قَالَ رَبِّ بِمَآ أَغۡوَيۡتَنِي ﴾ [الحجر/ ٣٩] وقال: ﴿ أَنظِرۡنِيٓ إِلَىٰ يَوۡمِ يُبۡعَثُونَ ﴾ [الأعراف/ ١٤] وقال: ﴿ خَلَقۡتَنِي مِن نَّارٖ وَخَلَقۡتَهُۥ مِن طِينٖ ﴾ [الأعراف/ ١٢] .

ولكان الكفار مؤمنين بمعرفتهم ربهم، إذا أنكروا بلسانهم. قال الله تعالى: ﴿ وَجَحَدُواْ بِهَا وَٱسۡتَيۡقَنَتۡهَآ أَنفُسُهُمۡ ﴾ [النمل/ ١٤] فلم يجعلهم مع استيقانهم بأن الله واحد مؤمنين مع جحدهم بلسانهم.. وقال عز وجل: ﴿ يَعۡرِفُونَ نِعۡمَتَ ٱللَّهِ ثُمَّ يُنكِرُونَهَا وَأَكۡثَرُهُمُ ٱلۡكَٰفِرُونَ ﴾ [النحل/ ٨٣].

وقال تعالى: ﴿ قُلۡ مَن يَرۡزُقُكُم مِّنَ ٱلسَّمَآءِ وَٱلۡأَرۡضِ أَمَّن يَمۡلِكُ ٱلسَّمۡعَ وَٱلۡأَبۡصَٰرَ

وَمَن يُخْرِجُ ٱلْحَىَّ مِنَ ٱلْمَيِّتِ وَيُخْرِجُ ٱلْمَيِّتَ مِنَ ٱلْحَىِّ وَمَن يُدَبِّرُ ٱلْأَمْرَ ۚ فَسَيَقُولُونَ ٱللَّهُ ۚ فَقُلْ أَفَلَا تَتَّقُونَ ﴿٣١﴾ فَذَٰلِكُمُ ٱللَّهُ رَبُّكُمُ ٱلْحَقُّ ﴾ .. فلم تنفعهم معرفتهم مع إنكارهم..

وقال تعالى: ﴿ ٱلَّذِينَ ءَاتَيْنَٰهُمُ ٱلْكِتَٰبَ يَعْرِفُونَهُۥ كَمَا يَعْرِفُونَ أَبْنَآءَهُمُ ٱلَّذِينَ خَسِرُوٓاْ أَنفُسَهُمْ فَهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ ﴿٢٠﴾﴾ [الأنعام/ ٢٠] . فلم تنفعهم المعرفة مع كتمانهم أمره وجحودهم به!..

وهنا قال «جهم» لأبى حنيفة: قد أوقعت فى خلدى شيئاً، فسأرجع إليك!..

***

أرأيت كيف تدفق أبو حنيفة فى استدلاله؟.. أرأيت كيف ساق الآيات الكريمة تباعاً لتأييد رأيه؟.. أرأيت كيف ثنى بعد الآيات بالأحاديث الشريفة ليزيد رأيه تأييداً وتوطيداً؟..

إن هذه المحاورة تدل على باع طويل للإمام فى العلم والمناظرة، ولقد تمنيت لو خلت هذه المحاورة من بعض العبارات الشديدة كما ذكرت!

وليت أبا حنيفة واجه «جهماً» بما رواه ابن عبدالبر منسوباً إلى أبى حنيفة وهو قوله فى تقسيم الإيمان: «الإيمان هو المعرفة والتصديق والإقرار بالإسلام، والناس فى التصديق على ثلاثة منازل: فمنهم من صدق الله وما جاء منه بقلبه ولسانه، ومنهم من صدق بلسانه وهو يكذب بقلبه، ومنهم من يصدق بقلبه ويكذب بلسانه..

فأما من صدق الله عز وجل وما جاء به رسول الله ﷺ بقلبه ولسانه فهو عند الله وعند الناس مؤمن، ومن صدق بلسانه وكذب بقلبه كان عند الله كافراً وعند الناس مؤمناً، لأن الناس لا يعلمون ما فى قلبه، وعليهم أن يسموه مؤمناً بما أظهر لهم من الإقرار بهذه الشهادة، وليس لهم أن يتكلفوا علم القلوب. ومنهم من يكون عند الله مؤمناً، وعند الناس كافراً، وذلك أن يكون المؤمن يظهر الكفر بلسانه فى حالة التقية (الخوف)، فيسميه من لا يعرفه كافراً، وهو عند الله مؤمن» .

لو أن أبا حنيفة واجه «جهماً» بهذا الكلام لما رأى نفسه مضطراً إلى أن يسمع

«جهماً» فى محاورته كلمات: العار، والنار التى تتلظى، وكافر من أهل النار.. إلخ..

ولكن لعل أبا حنيفة أراد أن يقسو على «جهم» ليردعه عما كان عليه!..

مكانة مذهب أبى حنيفة:

غالى بعض الناس فى تقدير مذهب أبى حنيفة، فقالوا إنه كان جديداً كله، فريداً فى بابه، لم يسبق بمثله..

وغالى بعض آخر فى التهوين من شأن هذا المذهب، فقالوا: إن أبا حنيفة لم يبلغ درجة الاجتهاد، وإنما كان مقلداً متبعاً غيره..

والإنصاف هو أن أبا حنيفة جاء فوجد فى العراق فقهاً ناشئاً، فأنضجه وزاد فيه، وإذا كان قد استفاد من شيوخه ما استفاد، فهو قد أضاف إلى الفقه وأفاد، وإذا كان قد تابع غيره فى بعض خطواته، فهو قد عاد فاستقلت شخصيته، وتميزت جهوده، وبلغ مرتبة الاجتهاد والإمامة فى الفقه بلا مراء..

ولقد أنكر أحد المستشرقين - وهو جوينبل الإنجليزى - أن يكون لأبى حنيفة أصول فقهية مبتكرة، أو مذهب أسسه واعتمد فيه على القياس، أو طريقة متميزة فى استنباط الأحكام الشرعية..

وكان هذا غلواً وجدنا بجواره أقوالاً لمستشرقين آخرين، مثل: إدوارد سخاو، وجولد تسيهر، يقررون أن أبا حنيفة هو إمام أهل الرأى، وأنه وضع نظماً فقهية كاملة، وظهر فى عهده عرض منهجى للفقه الإسلامى المبنى على أساس القياس..

ومما جعل لمذهب أبى حنيفة مكانة ملحوظة أنه كان موصول الأسباب بالحياة والمجتمع، وقد هيأت التجارة التى احترفها الإمام خبرة واسعة عنده بالحياة والمعاملات، كما أنه كان كثير الرحلة، والرحلة مدرسة واسعة متنقلة، وقد حج أبو حنيفة مثلاً - فيما قيل - خمساً وخمسين مرة، وفوق هذا كان عنده ميل فطرى إلى المباحثة والمحاورة، والحقيقة بنت البحث، وذهب الرأى لا يصفو إلا بعرضه على نار المراجعة بين الباحثين والمفكرين.

ولم يكتف أبو حنيفة فى فقهه بالأمور التى وقعت أو تقع، ولا بالأمور الكثيرة التى يستفتيه الناس فيها، وإنما اشتغل إلى جوار هذا بالفقه التقديرى، وهو فقه

المسائل التى لم تقع بعد، ولكن يتصور العقل وقوعها، أو يظن الإنسان حدوثها فى المستقبل.

ولذلك كان أبو حنيفة يكثر من فرض الفروض وتقدير الوقائع وتصور الحوادث، ثم يستنبط لها الأحكام، ويسوغ عمله هذا بقوله: «إنا نستعد للبلاء قبل نزوله، فإذا ما وقع عرفنا الدخول فيه والخروج منه»..

وإذا كان بعض السابقين لأبى حنيفة قد تعرض لبعض الفروض أو التقديرات فى مجال الفقه، فإن أبا حنيفة قد توسع فى ذلك وزاد، ولا شك أن التعرض لأحكام الوقائع الفرضية أو التقديرية قد أضاف ثروة ضخمة إلى التراث الفقهى الإسلامى.

وقد يتصل بالتوسع فى المذهب موضوع «فن الحيل». والمقصود به هو محاولة التوفيق بين واقع الحياة ونصوص الدين، وقد ظهر هذا الفن عند فقهاء الكوفة، وفى مدرسة أبى حنيفة.

وقد قيل إن السبب فى ظهور هذا الفن هو اتصال بعض الفقهاء بالخلفاء والسلاطين، ورغبة هؤلاء الخلفاء والسلاطين فى انتزاع موافقة الفقهاء على أوضاع الحياة القائمة حينئذ. ويقال إن أول من أنشأ هذا الفن هو أبو يوسف صاحب أبى حنيفة، والذى تولى القضاء لهارون الرشيد..

والحيل قد تكون طرقاً ملتوية للوصول إلى ما هو محرم، وقد تكون مشروعة مؤدية إلى أمر مشروع، وقد تكون وسيلة للتوصل إلى الحق أو دفع الظلم بطرق مباحة لم توضع فى الأصل للتوصل إلى ذلك.

وإذا كان هناك شىء من هذه الحيل فى مذهب أبى حنيفة فهو من النوع الأخير، والراجح عند الباحثين أن أبا حنيفة لم يضع كتاباً فى هذا الفن، وإنما الذى كتب فيه كتاباً هو تلميذه محمد بن الحسن، وبعض الباحثين يشك فى نسبة هذا الكتاب إلى محمد، ويقول إنه من عمل الوراقين..

ومهما يكن من أمر فإن دخول باب الحيل مزلق خطير،إن سلم فيه الإنسان مرة، فهو لا يأمن السلامة منه مرة أخرى.

أقوال السلف فى أبي حنيفة :

تناثرت كلمات كبار السلف فى التنويه بأبى حنيفة تناثر اللآلىء، التى لم ينتظمها عقد، وقد يكون من وسائل التبيان لشخصية هذا الإمام أن نلتقط طائفة من هذه اللآلىء، وننظمها تباعاً لتتعاون على تجلية المكانة الجليلة التى بلغها هذا الإمام الأعظم:

١ - يقول فيه الشافعى: الناس عيال فى الفقه على أبى حنيفة. وفى رواية أخرى له: من أراد أن يعرف الفقه فليلزم أبا حنيفة وأصحابه، فان الناس كلهم عيال عليه فى الفقه..

٢ - وقال عبدالله بن المبارك: إن كان الأثر قد عرف واحتيج إلى الرأى، فرأى مالك، وسفيان، وأبى حنيفة، وأبو حنيفة أحسنهم، وأدقهم فطنة، وأغوصهم على الفقه، وهو أفقه الثلاثة. ويقول أيضاً: إن كان أحد ينبغى أن يقول برأيه، فأبو حنيفة ينبغى له أن يقول برأيه.

٣ - وقال النضر بن شميل: كان الناس نياماً عن الفقه حتى أيقظهم أبو حنيفة بما فتقه، وبينه، وعلمه..

٤ - وقال خلف بن أيوب: صار العلم من الله تعالى إلى محمد ﷺ، ثم صار إلى أصحابه، ثم صار إلى التابعين، ثم صار إلى أبى حنيفة وأصحابه، فمن شاء فليرض، ومن شاء فليسخط..

٥ - وقال سفيان بن عيينة: شيئان ما ظننت أنهما يجاوزان قنطرة الكوفة، وقد بلغا الآفاق: قراءة حمزة، ورأى أبى حنيفة..

٦ - وقال معمر بن راشد: ما أعرف رجلاً يحسن أن يتكلم فى الفقه، أو يسعه أن يقيس ويشرح لمخلوق طريق النجاة فى الفقه أحسن معرفة من أبى حنيفة..

٧ - وقال الحكم بن عبدالله: ما رأيت صاحب حديث أفقه من سفيان الثورى، وأبو حنيفة أفقه منه..

٨ - وقال يزيد بن هارون: سفيان أحفظ للحديث، وأبو حنيفة أفقه..

الإمام مالك

ولد سنة ٩٣ هـ - توفى سنة ١٧٩ هـ

مالك.. ومكانته ومهابته

كان الداخل إلى المسجد النبوى فى منتصف القرن الثانى الهجرى يرى رجلاً طويلاً مسنون اللحية أشقر الوجه جميل الثياب جليل المنظر ذو مهابة ووقار ولعينيه بريق ينفذ إلى القلوب، يجلس فى أكبر حلقة علمية فى ذلك التاريخ، ذلك الرجل هو مالك بن - أنس رضى الله عنه - قد أتاه الله تعالى بسطة فى العلوم والجسم والخلق، وقد اختار أن يكون درسه فى مسجد رسول الله ﷺ وهو ثالث المساجد التى تشد إليها الرحال، واختار أن يكون موضع جلوسه فى المكان الذى كان يجلس فيه عمر بن الخطاب فى قضائه وتدبيره شئون الدولة وفتاويه للناس. وكان أيضاً مجلس شوراه الخاصة الذى يتشاور فيه مع على بن أبى طالب وعثمان بن عفان وعبدالرحمن بن عوف وعبدالله بن مسعود وزيد بن ثابت ومعاذ بن جبل وغيرهم من فقهاء الصحابة وذوى الرأي منهم.

وقد تحدث أهل المدائن والأمصار باسم مالك وكانت فتاويه تنشر وتذاكر فى مصر والشام وبلاد المغرب كلها، وكان فى الأندلس الإمام الذى لا يذكر بجواره إمام، حتى كان أهل الأندلس يستسقون بقلنسوته إذ يتخذونها بركة ويضرعون إلى الله أن تمطر السماء وهم حاملون لها، وقد كان له سلطان فى المدينة يصل إلى سلطان الولاة بها، وإن لم تكن له ولاية؛ ولقد قال بعض الشعراء فى وصفه:

يأبى الجواب فما يراجع هيبة ... والسائلون نواكس الأذقان

أدب الوقار وعز سلطان التقى ... فهو المطاع وليس ذا سلطان

إن تلك المكانة ما جاءته عفواً بل لها أسباب من نشأته ومن جهوده ومن شيوخه ومن شخصه ثم ما أفاض على الناس من علم غزير واستنباط فقهى سليم وإدراك لمصالح الناس وعلم بالقرآن والسُّنة وتنقيح الرواية ونقدها بدراية عميقة مدركة، وقد عاش فى عصر ماجت فيه فتن كموج البحر وكان هو يركب سفينة النجاة ولا يخوض فيها، ويستنقذ العلم والفقه والدين بشخصه القوى الذى لا يفرض عليه أمر إلا ما كان من أمر الله ونهيه.

من بيت عُنى بالحديث والفتوى!!

لقد ولد إمام دار الهجرة على أرجح الروايات سنة ٩٣ هـ بعد أن استتب الأمر لبنى مروان. وهو ينتمى إلى ذوى أصبح، وهم قوم من اليمن وقد أسلم قومه فى عهد الرسول ﷺ وكان أهل بيته يُعنون بالحديث واستطلاع أخبار الصحابة وفتاويهم. وقد توارثوا الرواية بذلك خلفاً عن سلف فجده مالك بن أبى عامر كان من كبار التابعين، روى عن عمر بن الخطاب وعثمان بن عفان وأم المؤمنين عائشة، وقد روى عنه بنوه ومنهم أنس أبو الإمام ولكن أنساً هذا لم يشتهر بالرواية كما اشتهر عماه ربيع ونافع المكنى بأبى سهيل.

وبهذا يتبين أن مالكاً – رضى الله عنه – قد ولد فى أسرة اشتهرت بالرواية ونشأ بين رواة محدثين وكان الفقه إلى ذلك الإبان مختلطاً بالحديث فلم يكن قد تميز عنه فالرواة يروون فتاوى الصحابة ويطبقونها على الحوادث التى تقع بين ظهرانيهم ويستفتون فيها.

ولذلك اتجه الإمام مالك بعد أن حفظ القرآن كشأن كثيرين من المؤمنين وبعد أن تفصح بالعربية إلى طلب علم الرواية، ومع علم الرواية الفقه.

مدينة العلم والرواية

وقد كانت البيئة العامة كبيئته الخاصة توجهه نحو المعرفة وطلب الرواية فقد ولد وعاش بمدينة الرسول ﷺ، ومهاجره الذى هاجر إليه ومنزل الشرع الإسلامى ومعقد حكم الإسلام الأول، إذ كانت قصبة الدولة الإسلامية فى عهد أبى بكر وعمر وعثمان رضى الله عنهم أجمعين.

وقد كان بها فى عهد الفاروق عمر رضى الله عنه كل فقهاء الصحابة أو جلهم أبقاهم بجواره ليتعرف الرأى القويم من آرائهم وجعل من كبارهم مجلس شوراه الخاص وقد خرج بعض الصحابة من المدينة بعده ولكنهم عادوا إليها بعد أن كانت الفتن والحروب بين المسلمين إذ وجدوا فيها الموئل والمثابة والأمن.

وكذلك قصدها التابعون الذين كانوا يريدون فقه الصحابة الذين لم يجاوزوا

حدود المدينة أو آبوا إليها بعد أن خرجوا منها.

ولقد كانت للمدينة تلك المنزلة العلمية فى العهد الأموى وكانت مهد السنن والفتاوى المأثورة حتى لقد كان الحاكم العادل عمر بن عبدالعزيز - رضى الله عنه - يكتب إلى الأمصار يعلمهم السنن والفقه ويكتب إلى أهل المدينة يسألهم عما مضى ويعمل بما عندهم ، وكتب إلى أبى بكر بن حزم من علماء التابعين بالمدينة أن يجمع له السنن ويكتب بها إليه ، ولكنه توفى قبل أن يتم له ما أراد وهو تعميم فقه التابعين بالمدينة فى كل الأمصار.

هذه هى البيئة التى عاش فى ظلها مالك ، وتلك أسرته وكلتاهما تنمى فيه النزوح إلى العلم والاتجاه إليه. ولقد كان له بجوار هاتين البيئتين هاد مرشد يدفع ويسدد وهى أمه فقد كانت ذات رأى صائب وفكر مستقيم، وكانت تشرف على توجيه مالك حتى شب عن الطوق. بل إنها كانت تختار له شيوخه وترشده إلى ما يأخذه من كل واحد منهم لينال من كل شيخ ما عنده فكانت تقول له وهو يذهب إلى ربيعة الرأى أحد شيوخه: «اذهب إلى ربيعة فتعلم من علمه قبل أدبه»! وقد كان ربيعة فقيهاً ذا رأى عميق واستنباط دقيق وله لسان فصيح، ولعلها رضى الله عنها كانت ترى فى لسانه بعض النبوات كشأن كثيرين من ذوى الفصاحة فحذرت ولدها فى عبارة رقيقة من أدبه.

وبهذا التوجيه الكريم والبيئة الخاصة الهادية والبيئة العامة التى تمكن طالب العلم من أن يرد موارده انصرف مالك الناشئ إلى العلم وذهب إلى مصادره من التابعين رواة أحاديث رسول الله ﷺ وأقضية الصحابة وفتاويهم وأقبل على ذلك بإخلاص وجد ودأب.. كان يذهب إلى شيوخه فى كل وقت لا يمنعه حر ولا برد ولقد روى عنه أنه قال:

«كنت آتى نافعاً (مولى عبدالله بن عمر) نصف النهار تظللنى شجرة من الشمس أتحين خروجه فإذا خرج أدعه ساعة كأنى لم أره ثم أتعرض له فأسلم عليه وأدعه حتى إذا دخل أقول له كيف قال ابن عمر فى كذا كذا فيجيبنى ثم أحبس عنه، وكان فيه حدة».

ولقد كان ينتهز كل فرصة ليخلو إلى الشيخ الذى يريده حيث لا ضجة ولا صخب ولنتركه يتحدث إلينا عن قصته فى تتبع الزهرى الذى كان يسميه (بحر العلوم) فهو يقول:

«شهدت العيد فقلت هذا يوم يخلو فيه ابن شهاب فانصرفت من المصلى حتى جلست على بابه فسمعته يقول لجارته: انظرى من بالباب فسمعتها تقول: «مولاك الأشقر مالك قال: أدخليه فدخلت فقال: ما أراك انصرفت بعد إلى منزلك!! قلت: لا. قال: هلا أكلت شيئاً؟ قلت: لا. قال: فما تريد؟ قلت: تحدثنى. قال: هات فأخرجت ألواحى فحدثنى بأربعين حديثاً فقلت: زدنى، قال: حسبك، إن كنت رويت هذه الأحاديث فأنت من الحفاظ. قلت: قد رويتها فجبذ الألواح من يدى ثم قال: حدث، فحدثته بها، فردها إلى وقال: «قم فأنت من أوعية العلم».

شاب يافع.. لكنه وقور!

اتجه هذا الاتجاه إلى طلب العلم مع صفة لازمته من وقت أن كان غلاماً إلى أن صار إماماً، وهى حبه للوقار والاتزان، وقد مر وهو يافع بأحد شيوخه هو أبو الزناد، فوجده يحدث فى مزدحم وكان المكان ضيقاً فلم يجلس ولم يستمع ولما التقى به من بعد قال له الشيخ عاتباً: ما منعك أن تجلس إلى؟ فقال الشاب الوقور الذى يجل السُنة: «كان المكان ضيقاً فكرهت أن أكتب حديث رسول الله ﷺ وأنا قائم».

وقد تلقى من شيوخ كثيرين فقد كان فى مدينة رسول الله ﷺ وهى معدن العلم، وإليها أوى التابعون أو جلهم فى عهد الأمويين والذين اختاروا غيرها مقاماً كانوا يجيئون إليها الوقت بعد الآخر لزيارة الروضة الشريفة على صاحبها أفضل الصلاة وأتم التسليم.

وكان فى هذا يتلقى أحاديث الرسول من أصحابه الذين شاهدوا وعاينوا وتلقوا التنزيل وتفسيره من صاحب الرسالة عليه السلام. وكان ينتقى الثقات من أهل الرواية وأهل الدراية وهو يقول: «إن هذا العلم دين، فانظروا عمن تأخذون منه. لقد أدركت سبعين ممن يقولون قال رسول الله، عند هذه الأساطين» وأشار إلى

المسجد، «فما أخذت عنهم شيئاً. وإن أحدهم لو اؤتمن على بيت مال لكان أميناً، إلا أنهم لم يكونوا من أهل هذا الشأن».

وبعد أن وعى مالك ما أدركه من علم أهل عصره، اتجه عند نضجه فى السن والعقل إلى الدرس واختار أن يكون مجلس درسه هو المجلس الذى كان يجلس فيه الإمام عمر رضى الله عنه وكان من حسن الاختيار أنه كان يسكن فى المنزل الذى كان ينزل فيه عبدالله بن مسعود رضى الله عنه فالعلم كان يظل فكره فى المكان، كما كان يظله فى كل أعماله وكل الأزمان.

وعندما جلس للدرس، قسم درسه قسمين أحدهما لرواية الحديث والثانى للفقه، ويسميه المسائل لأنه ما كان يتكلم فى الفقه إلا فيما يسأل عنه من وقائع تقع.

وكان فى درسه يبتعد عن الغلو، مع أنه لم تكن فيه جفوة ولا خشونة. وقد قال بعض تلاميذه كان إذا جلس معنا كأنه واحد منا. يتبسط معنا فى الحديث، وهو أشد تطامنا منا له، فإذا أخذ فى حديث رسول الله تهيبنا كلامه كأننا ما عرفناه ولا عرفنا!!

ومع أنه كان المهيب فى عامة أحواله، فإنه فى درسه كان يخص الحديث بسمت خاص يلتزمه، فكان إذا حدث توضأ وتهيأ، ولبس أحسن ثيابه..

ولما مرض انتقل درسه إلى بيته ومع ذلك كان للدرس سمته ووقاره يحكى أحد تلاميذه أنه عندما انتقل درسه إلى داره: «كان إذا أتاه الناس خرجت إليهم الجارية، فتقول لهم: أتريدون الحديث أم المسائل؟ فإن قالوا المسائل خرج إليهم فأفتاهم. وإن قالوا الحديث قالت لهم: اجلسوا ودخل مغتسله فاغتسل وتطيب ولبس ثياباً جدداً وتعمم. وتلقى له المنصة ولم يكن يجلس على المنصة إلا إذا حدث.

تلاميذ مالك:

كان أكثر الأئمة الذين تألقوا فى عصره تلاميذ له، وكان تلاميذه من أقطار شتى، ومن الواضح - كما سبق - أن إقامته بالمدينة - مثوى الحجيج من كل فج بعد مكة - يسرت أمامه تلاميذ كثيرين يأخذون عنه، منهم من يطول به المقام، ومنهم من يقصر عنده زمن تلقيه، وقد ساعد على كثرة تلاميذه أيضاً أنه كان معمراً، حيث

عاش تسعين عاماً أو نحوها.

وقد روى عنه من شيوخه التابعين: الزهرى، وأيوب السختيانى، وأبو الأسود، وربيعة بن أبى عبدالرحمن، ويحيى بن سعيد الأنصارى، وموسى بن عقبة، وهشام ابن عروة.

ومن غير التابعين: نافع بن أبى نعيم، ومحمد بن عجلان، وسالم بن أبى أمية، وأبو النضر مولى عمر بن عبدالله، وغيرهم.

ومن أقرانه: سفيان الثورى، والليث بن سعد، وحماد بن سلمة، وحماد بن زيد، وسفيان بن عيينة، وأبو حنيفة، وأبو يوسف القاضى، وشريك، وابن لهيعة، وإسماعيل بن أبى كثير، وغيرهم.

ومن تلاميذه أيضاً: عبدالله بن وهب، وعبدالرحمن بن القاسم، وأشهب بن عبدالعزيز، وأسد بن الفرات، وعبدالملك بن الماجشون، وعبدالله بن عبدالحكم.

وقد ذكر النووى أسماء كثيرين ممن سمعوا منه، ثم قال: «وخلائق آخرون»!..

وقال محمد بن الحسن الشيبانى تلميذ أبى حنيفة المشهور: «أقمت بباب مالك ثلاث سنين، وسمعت نيفا وسبعمائة حديث لفظا».

مالك والحكام:

كان مالك يدعو العلماء إلى الدخول على السلاطين لدعوتهم إلى الخير، ونهيهم عن الشر، وكان يقول: «إنما يدخل العالم على السلطان لذلك»..

وقد دخل مالك على هارون الرشيد ووعظه، وذكره بأن الفاروق عمر بن الخطاب كان ينفخ على النار فى عام المجاعة «عام الرمادة». ثم يقول له: «وقد رضى الله منكم بدون هذا»..

ولقد وعظ الخليفة المهدى حينما طلب منه أن يوصيه فقال له: «أوصيك بتقوى الله وحده، والعطف على أهل بلد رسول الله ﷺ وجيرانه، فإنه بلغنا أن رسول الله ﷺ قال: «المدينة مهاجرى، وبها قبرى، وبها مبعثى، وأهلها جيرانى، وحقيق على أمتى حفظى فى جيرانى، فمن حفظهم كنت له شهيداً وشفيعاً يوم القيامة»..

ووعظ أحد الولاة فقال له: «افتقد أمور الرعية فإنك مسئول عنهم، فإن عمر بن الخطاب قال: والذى نفسى بيده لو هلك جمل بشاطئ الفرات ضياعاً، لظننت أن الله يسألنى عنه يوم القيامة».

وأرسل إلى أحد الخلفاء يوصيه فقال له: «اعلم أن الله تعالى قد خصك من موعظتى إياك بما نصحتك به قديماً، وأتيت لك فيه ما أرجو أن يكون الله تعالى جعله لك سعادة، وأمراً جعل سبيلك به إلى الجنة. فلتكن - رحمنا الله وإياك - فيما كتبته إليك، مع القيام بأمر الله، وما استرعاك الله من رعيته، فإنك المسئول عنهم: صغيرهم وكبيرهم، وقد قال النبى ﷺ: «كلكم راع وكلكم مسئول عن رعيته»..

وروى فى بعض الحديث أنه يؤتى بالوالى ويده مغلولة إلى عنقه، فلا يفك عنه إلا العدل، وكان عمر بن الخطاب رضى الله تعالى عنه يقول: والله إن هلكت سخلة[1] بشط الفرات ضياعاً لكنت أرى الله تعالى سائلاً عنها عمر..

وحج عمر عشر سنين، وبلغنى أنه ما كان ينفق فى حجه إلا اثنى عشر ديناراً، وكان ينزل فى ظل الشجرة، ويحمل على عنقه الدرة[2]، ويدور فى السوق يسأل عن أحوال من حضرها ومن غاب عنها.

ولقد بلغنى أنه وقت أصيب حضر أصحاب النبى ﷺ، فأثنوا عليه، فقال: المغرور من غررتموه، لو أن ما على وجه الأرض ذهب لافتديت به من أهوال المطلع[3].

فعمر رحمه الله تعالى كان مسدداً موفقاً، مع ما قد شهد له النبى ﷺ بالجنة، ثم هو مع هذا خائف لما تقلد من أمور المسلمين، فكيف بمن قد علمت؟

فعليك بما يقربك إلى الله، وينجيك منه غداً، واحذر يوماً لا ينجيك فيه إلا عملك، وليكن لك. أسوة بمن قد مضى من سلفك، وعليك بتقوى الله، فقدمه

---

(١) السخلة: الشاة الصغيرة

(٢) الدرة: شيء كالعصا يضرب بها

(٣) المطلع: يريد به الموقف يوم القيامة أو ما يشرف عليه من أمر الآخرة عقيب الموت. شبهه بالمطلع، وهو مكان الاطلاع من موضع عال

حيث هممت، وتطلع فيما كتبت به إليك فى أوقاتك كلها، وخذ نفسك بتعاهدها والأخذ به والتأدب عليه، واسأل الله التوفيق والرشاد إن شاء الله تعالى».

ومن الأمور التى نلاحظها فى هذه الوصايا أن مالكاً لا يخلط الوصية بغيرها من الثناء على الحاكم، أو الإطراء للخليفة، فهو ينزه وصاياه عن المديح والتمجيد.. ولا عجب فقد كان ينهى عن إسماع الخلفاء مدائح فيهم أو ثناء عليهم، ويحذر الممدوحين أنفسهم من عاقبة هذا المديح.. ولقد كان مالك عند الحاكم مرة، ووجد أحد الحاضرين يثنى عليه فقال للحاكم:

«إياك أن يغرك هؤلاء بثنائهم عليك، فإن من أثنى عليك وقال فيك من الخير ما ليس فيك، أوشك أن يقول فيك من الشر ما ليس فيك، فاتق الله فى التزكية منك لنفسك، ولا ترض بها من أحد يقولها لك فى وجهك، فإنك أنت أعرف بنفسك منهم، فإنى بلغنى أن رجلاً مُدح عند النبى ﷺ فقال: قطعتم ظهره أو عنقه، لو سمعها ما أفلح. وقال النبى ﷺ: احثوا التراب فى وجوه المداحين»..

وإذا كان مالك يدعو إلى الدخول على السلاطين لنصحهم وإرشادهم، ويرى عدم الخروج عليهم ولو انحرفوا، لأن الانحراف المحدود خير من الفتنة الشعواء، فإن ذلك لا يعنى أنه كان يذل نفسه، أو يهين كرامتها، أو يخادع فى دينه.

لقد كان مالك صادعاً بكلمة الحق، جريئاً فى تبليغ ما يؤمن به، وحدث ذات مرة أن نهاه هارون الرشيد عن التحديث بحديث نبوى معين، فرفض أن ينصاع لأمره، وتلا قول الله تبارك وتعالى: ﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ يَكْتُمُونَ مَآ أَنزَلْنَا مِنَ ٱلْبَيِّنَٰتِ وَٱلْهُدَىٰ مِنۢ بَعْدِ مَا بَيَّنَّٰهُ لِلنَّاسِ فِى ٱلْكِتَٰبِ ۙ أُو۟لَٰٓئِكَ يَلْعَنُهُمُ ٱللَّهُ وَيَلْعَنُهُمُ ٱللَّٰعِنُونَ ﴾ [البقرة/ ١٥٩].

وكان مالك يصون علمه عن الابتذال، ويحفظ مكانته من التعرض للهوان، ولقد بعث إليه هارون الرشيد وقال له: يا أبا عبدالله، ينبغى أن تختلف إلينا «أى تزورنا» حتى يسمع صبياننا الموطأ[1]. فرد عليه مالك يقول: أعز الله أمير المؤمنين،

(١) هو الكتاب الذى جمع فيه مالك الأحاديث والفقه.

إن هذا العلم منكم خرج[1] .. فإن أنتم أعززتموه عز، وإن أذللتموه ذل، والعلم يؤتى ولا يأتى..

فقال له هارون: صدقت. ثم قال لولديه: اخرجا إلى المسجد حتى تسمعا مع الناس. فقال مالك: بشريطة ألا يتخطيا رقاب الناس، ويجلسا حيث ينتهى بهما المجلس.. فحضرا على هذا الشرط.

وكذلك حدث لما حج الرشيد أن أرسل إلى مالك يطلب منه أن يحمل إليه كتاب «الموطأ» حتى يسمعه منه، فرفض مالك أن يسعى به، وطلب من الرشيد أن يسعى هو إلى العلم، فقال الرشيد له موافقاً: «والله لا نسمع إلا فى بيتك»!.

وما دمنا قد عرضنا لموقف مالك من الحكام ورجال السياسة، فلنذكر طرفا من آرائه السياسية: كان مالك يبغض سب أحد من الصحابة رضوان الله عليهم، ولا يفاضل بينهم، ويقدم أبا بكر وعمر وعثمان[2] على هذا الترتيب، ولا يخص بيتاً بالخلافة.. ويرى أن الاستخلاف فى الخلافة جائز، بدليل أن أبا بكر استخلف من بعده عمر، ولكن يحتاج انعقاد هذا الاستخلاف إلى بيعة من المسلمين، ويجيز خلافة المفضول - أى الذى يوجد فى الأمة من هو أفضل منه - بشرط أن يعدل المفضول ويستقيم، وكان يكره الفتن والخروج على الخليفة.

محنة مالك:

تعرض مالك فى عهد أبى جعفر المنصور للضرب والتعذيب والإهانة، واختلف الرواة فى السبب الذى دعا إلى هذه المحنة، فهناك من يقول أن السبب هو أن مالكاً كان يحدث بالحديث النبوى الذى يقول:

«ليس على مستكره طلاق». وكان المنصور لا يريد التحديث بهذا الحديث، كيلا يتخذه أعداؤه مستنداً لتخلص الناس من بيعة المنصور ماداموا مكرهين عليها.

فنهى المنصور مالكاً عن التحديث بهذا الحديث فأبى، فكان إباؤه سبباً لإيذائه..

(١) كأنه يشير بهذا إلى أن هارون ينتسب إلى آل الرسول

(٢) ولا ندرى لماذا ينسى على بن أبى طالب رابع الخلفاء رضى الله عنهم أجمعين

وهناك من يورد سبباً قريباً من السبب السابق، وهو أن بعض الناس استفتوا مالكاً فى حكم الخروج مع محمد بن أبى عبدالله الحسن ضد العباسيين، مع وجود بيعة من هؤلاء لأبى جعفر المنصور..

فقال لهم مالك: إنما بايعتم مكرهين، وليس على مكره يمين ؛ فسارعوا إلى مناصرة محمد، وسعى بعض الساعين فقالوا للمنصور: إن مالكاً لا يرى إيمان بيعتكم هذه بشىء، وغضب أبو جعفر من ذلك وأحضره وجرده، وضربه بالسياط حتى انخلعت كتفه، وذلك سنة سبع وأربعين ومائة..

وهناك من يقول إن سبب المحنة هو أن مالكاً كان يقول بحرمة زواج «المتعة» مع القول بأن ابن عباس قد أجازها وابن عباس هو رأس أسرة الخلفاء العباسيين، فغضب العباسيون عليه وآذوه.

وهناك من يقول إن سببها هو أن مالكاً كان يقدم عثمان بن عفان على على بن أبى طالب، رضى الله عن عثمان، ورضى الله عن على!

هذه طائفة من الأقوال والروايات فى سبب المحنة، وأصحها وأشهرها هو أن مالكاً كان يحدث فى المدينة بحديث: «ليس على مستكره طلاق». وكان الوالى على المدينة حينئذ هو «جعفر» ابن عم الخليفة المنصور، فسعى إليه الوشاة سنة ست وأربعين ومائة يقولون له: إن مالكاً يفتى بأنه لا يمين على مستكره، وهذا معناه أن ما أبرمتموه من بيعة الناس بالاستكراه ينقضه مالك بفتواه!

وأراد جعفر أن يبادر بالبطش بمالك، وليس بيده بينة إلا ما نقله السعاة، فنهاه بعض ناصحيه عن التسرع وقال له عن مالك: «إنه أكرم الناس على الخليفة». فدس إليه جعفر من يسألونه عن رأيه فى الموضوع، فأبدى رأيه بصراحة، وشهد عليه من دسهم جعفر، فأمر بإحضاره، وضربه سبعين سوطاً أرهقته وأضجعته.

وثار الناس فى المدينة وهاجوا، وبلغ منهم الغضب مبلغه لانتهاك حرمة الإمام مالك، وبلغ الخبر مسمع المنصور فقلق منه، وأعظمه إعظاماً شديداً، وأنكره وأكد أنه لم يأمر به ولم يعلم عنه، وأصدر قراراً بعزل ابن عمه «جعفر» من ولاية المدينة،

وأمر بإحضاره من المدينة إلى بغداد على قتب «أي برذعة صغيرة على قدر سنام الجمل».. ولعله فعل ذلك إطفاء للفتنة، وتسكيناً لثورة أهل المدينة.

وأرسل إلى الإمام مالك يستقدمه إليه فاعتذر، فكتب إليه بأن يقابله فى موسم الحج المقبل، والتقى الإمام بالخليفة فى «منى»، فلما دخل عليه مالك نزل المنصور عن مجلسه الذى يقعد فيه إلى البساط الموضوع دونه، وكان قد لبس ثياباً قصيرة لا تشبه ثياب مثله، وكأنه فعل هذا تواضعاً لدخول مالك عليه، ولم يكن معه فى القبة إلا حارس بيده سيف..

ولما دنا مالك رحب به المنصور وقربه، وقال له يستدنيه: ها هنا إلىّ. فأراد مالك أن يجلس حيث انتهى فقال له المنصور يستدنيه أيضاً: ها هنا. ولم يزل يدنيه منه حتى أجلسه وقد لصقت ركبتا مالك بركبتى الخليفة..

وبدأ المنصور كلامه، فقال يعتذر إلى مالك عن ضربه وإيذائه:

- والله الذى لا إله إلا هو - يا أبا عبدالله[1] - ما أمرت بالذى كان، ولا علمته قبل أن يكون، ولا رضيته إذ بلغنى. وهنا حمد مالك ربه تعالى على كل حال، وصلى على الرسول ﷺ، ونزه الخليفة عن الأمر بذلك أو الرضا به.

وواصل الخليفة اعتذاره وتقديره لمالك، فقال: يا أبا عبدالله، لا يزال أهل الحرمين بخير ما كنت بين أظهرهم، وإنى أخالك أماناً لهم من عذاب الله وسطوته، ولقد رفع الله بك عنهم وقعة عظيمة، فإنهم أسرع الناس إلى الفتن وأضعفهم عنها، قاتلهم الله أنى يؤفكون، وقد أمرت أن يؤتى بجعفر عدو الله من المدينة على قتب، وأمرت بضيق محبسه والمبالغة فى امتهانه، ولابد أن أنزل به من العقوبة أضعاف ما ناله منك.

فرد مالك قائلاً: عافى الله أمير المؤمنين وأكرم مثواه، قد عفوت عنه لقرابته من رسول الله ﷺ وقرابته منك.

---

(١) هذه كنية الإمام مالك.

فقال المنصور: وأنت عفا الله عنك ووصلك.

ثم يصف الإمام مالك ما كان عقب هذا فيقول عن المنصور: «ثم فاتحنى فيمن مضى من السلف والعلماء فوجدته أعلم الناس بالناس، ثم فاتحنى فى العلم والفقه فوجدته أعلم الناس بما اجتمعوا عليه، وأعرفهم بما اختلفوا فيه، حافظاً لما روى، واعياً لما سمع».

ثم قال المنصور لمالك: يا أبا عبدالله، ضع هذا العلم ودونه، ودون منه كتباً، وتجنب فيه شدائد عبدالله بن عمر، ورخص عبدالله بن عباس، وشواذ عبدالله بن مسعود، واقصد إلى أوسط الأمور، وما اجتمع عليه الأئمة والصحابة رضى الله عنهم، لنحمل الناس إن شاء الله على علمك وكتبك، ونبثها فى الأمصار، ونعهد إليهم ألا يخالفوها، ولا يقضوا بسواها.

فقال مالك: أصلح الله الأمير، إن أهل العراق لا يرضون علمنا، ولا يرون فى علمهم رأينا.

فرد المنصور قائلاً: يحملون عليه، وتضرب عليه هاماتهم بالسيف، وتقطع عليه ظهورهم بالسياط، فتعجل بذلك وضعها، فسيأتيك محمد ابنى المهدى العام القابل إن شاء الله إلى المدينة ليسمعها منك، فيجدك وقد فرغت من ذلك إن شاء الله.

وكأن مالكاً قد هم بالحديث لولا أن ولداً صغيراً للمنصور طلع من قبة مجاورة، وأقبل عليهما.. ولكن الصبى حينما رأى مالكاً فزع ولم يتقدم، بل تقهقر، فقال له أبوه المنصور: تقدم يا حبيبى، إنما هو أبو عبدالله فقيه أهل الحجاز.

ثم التفت المنصور إلى مالك وقال له: أتدرى لم فزع الصبى ولم يتقدم؟ قال مالك: لا.. قال المنصور: والله استنكر قرب مجلسك منى، إذ لم ير به أحداً غيرك قط، فلذلك تقهقر.

ثم أمر المنصور لمالك بألف دينار، ولابنه محمد بألف دينار، وقام فودعه، وأرسل إليه بكسوة، وفى رواية أنه أمر لمالك بستة آلاف، وفى رواية أنه أمر له بخمسة آلاف، ولعل فى هاتين الروايتين لوناً من المبالغة، وينبغى أن نتذكر أن المنصور كان بخيلاً،

وكانوا يسمونه من بخله «الدوانيقى»!..

ويروى أن المهدى قدم على مالك بعد ذلك وسأله عما صنع، فقدم إليه ما دونه من كتب، وهى كتب «الموطأ»، فأمر المهدى بنسخها، وقرئت على مالك، ولما تمت القراءة أمر لمالك بأربعة آلاف دينار، ولابنه بألف دينار..

هذه قصة المحنة التى أصابت الإمام مالكاً، فكانت مصدر ابتلاء له في أول أمرها، ثم عادت عليه بالخير فى عاقبتها، فقد زادته إجلالاً ومحبة عند الناس، وزادته مكانة وترضية عند الخليفة المنصور الذى كان يأمر بالمناداة على الناس فى موسم الحج: لا يفتى الناس إلا مالك وابن أبى ذئب!..

وابن أبى ذئب هذا هو أبو الحارث محمد بن عبدالرحمن بن المغيرة المدنى، من تابعى التابعين، روى عنه جماعات من الأئمة الكبار تابعى التابعين، وكان ثقة صدوقاً ورعاً، يسمونه «فقيه المدينة».. ولد سنة ثمانين، وتوفى بالكوفة سنة تسع وخمسين ومائة، وكان يفتى بالمدينة.

ولما دخل الخليفة المهدى مسجد الرسول قام الناس كلهم له، إلا ابن أبى ذئب، فقال له المسيب بن زهير: قم، هذا أمير المؤمنين. فأجاب: إنما يقوم الناس لرب العالمين. فقال المهدى للمسيب: دعه، فلقد قامت كل شعرة فى رأسى.

***

الموطأ وتصنيفه

فى الكتاب مجموعة من الحديث النبوى وأقوال الصحابة وفتاوى التابعين ومن بعدهم تمس شئون الحياة ونظمها حتى منتصف القرن الثانى الهجرى - أواسط القرن الثامن الميلادى.

ويبدو أن تسمية «الموطأ» كانت تعبيراً عن الحاجة العلمية والعملية إلى مؤلفات ميسرة سهلة يجد فيها الناس حاجتهم من الأحكام القانونية العامة والخاصة التى يطمئنون إلى مطابقتها للتوجيه الدينى الذى يقدم القرآن خطوطه الكبرى ويتولى الرسول عليه السلام بيانه ويحتفظ أصحابه منه بما رأوا وسمعوا وتلقوا.

ولهذا سميت مجموعات متعددة باسم «الموطأ» ونازعت مالكاً رحمه الله أولية هذا الصنف من التدوين كما شاركته فى الاسم أيضاً فقيل مثلاً: إن أبا الوليد عبدالملك بن عبدالعزيز بن جريج فقيه مكة المتوفى سنة ١٥٠ هـ هو صاحب أول كتاب صنف فى الإسلام كما كان لإبراهيم بن أبى يحيى معاصر مالك ومنافسه المتوفى سنة ١٨٤ هـ موطأ أضعاف موطأ مالك لكن موطأ مالك من بينها هو الذى كتب له البقاء وصار أساساً لبناء مدرسة فقهية عاشت حتى اليوم وذلك لأسباب دينية وعلمية واجتماعية.

ولو أجمعنا القول فى ذلك لقلنا: إن الموطأ يحتوى ما انتهى إلى مالك مما كان يسمى لعهده «العلم» ويرد فى عبارته وعبارات معاصريه بلفظ العلم وهو علم نقلى مروى طريقه تلقى الخالف عن السالف. ويبدو أن هذا العلم النقلى الدينى كان فى ذلك العهد جملة متصلة الأجزاء متداخلة الأقسام لم تتميز فروعها بالأسماء التى عرفت بعد ذلك من علم الحديث وعلم التفسير وعلم الفقه والكلام والتصوف وكذلك احتوى «الموطأ» من ذلك ما لو نظرت إليه على ضوء التقسيم الأخير لكان فنوناً مختلفة قد يكون الطابع الفقهى أبرزها والمحتكم فى جمعها وفى ترتيبها كذلك.

وقد صنف الموطأ أبواباً هى أبواب الفقه الأخيرة أو أقرب ما تكون إليها

بعناوينها وبترتيبها كثيراً أو مع شيء من المخالفة ففيه الأبواب التى ترى أخيراً فى كتب الفقه تحت عنوان «العبادات» مع شيء من مغايرة الترتيب إذ بدأ الموطأ بكتاب «وقوت الصلاة» على حين تبدأ كتب الفقه بعد ذلك بكتاب الطهارة.

وفى الموطأ بعد ذلك أبواب الفقه الأخرى غالباً، من المعاملات والحدود والفرائض - المواريث - والأقضية وما إلى ذلك، وإن اختلف ترتيب هذه الأبواب عما استقر بعد فى كتب الفقه التى جعلت تلتمس النكت والمناسبات لترتيب تلك الأبواب، كما تختلف تلك الأبواب توزيعاً فى الموطأ عما فى كتب الفقه التالية أيضاً.

فتجمع ما يكون قد فرقه مالك فى أكثر من باب أو تتوسع فى بعض الأبواب.

ويلى تلك الأبواب أو الكتب كتاب عنوانه «كتاب الجامع» يستهلك نحو ١١٪ من صفحات الموطأ: وفيه فنون من الأعمال والمعارف المختلفة من اجتماعية عملية إلى خلقية سلوكية بينها كلامية اعتقادية مما يتحقق به من أن العلم فى ذلك العصر كان يؤلف تلك المجموعة المتداخلة التى لما تتميز حدود أقسامها.

وهناك علوم إسلامية قد ظهرت بعد ذلك بفعل الزمن واتصال الثقافة الإسلامية بثقافات الأمم السالفة فكانت تلك العلوم مظهر نمو وتقدم نحو مستوى عقلى خاص كعلم أصول الفقه، فإنك لا تجد فى الموطأ الصورة الواضحة لهذا العلم مثلاً.. لكنك تجد ملامح مقررات له قد أخذت صورة القواعد بعد ذلك فقاعدتهم «إن الضرورات تبحن المحظورات» تجدها فى الموطأ بقول مالك: وإذا كانت الضرورة فإن دين الله يسر - الموطأ بشرح السيوطى المسمى تنوير الحوالك جـ ١٢ ص ١١٢ - كما ترى قاعدة «لا ضرر ولا ضرار» أكثر من مرة يلفظها - المرجع السابق ٢: ٢١٨ و٣ : ٢٨.

وما يتقرر بعد تفصيل من سد الذرائع نرى نواته فى مثل قول مالك: لأنه ذريعة إلى الربا وتخوف أن يدار ذلك على هذا الوجه - المرجع نفسه ٢ : ١٦٤ - وهكذا يقف الموطأ فى تاريخ العلم الدينى موقفاً تمثل فيه أتم التمثيل صورة العلم الدينى بالحجاز فى تلك الفترة التى ظهر فيها من عقود القرن الثانى الهجرى.

مادة الموطأ:

وفى هذا نجد أن الحديث بمعناه الخاص من قول أو فعل أوتقرير هو العنصر المتميز فى مادة الكتاب والطابع الظاهر الذى يسلك الموطأ من أجله فى كتب السُنة والمجموعات الحديثية. والحديث هو الذى يصدر به الباب المعنون بتلك العناوين التى ظلت تحملها كتب الفقه لكن مع الحديث أو السُنة أو الأثر - على اختلاف الاصطلاح فى ذلك - مواد أخرى من فتاوى الصحابة وعملهم وقولهم. ومن فتاوى التابعين وعملهم كذلك. وإلى جانب تلك فتاوى مالك فيما سئل فيه وقوله فيما يفهم من الحديث وما يعلق به على المنقول من القول أو الفعل وأحب ما يكون من ذلك إليه وأعجبه عنده وأحسنه لديه. وهو بهذا الوضع مطابق للخطة التى روى أن مالكاً رسمها حينما أتى بما ألفه معاصره عبدالعزيز بن عبدالله بن أبى سلمة الماجشون الفقيه المدنى - المتوفى سنة ١٦٦ هـ - وقد عُنى الماجشون فى تأليفه بما اجتمع عليه أهل المدينة وذكره بغير حديث فقال مالك: «ما أحسن ما عمل، ولو كنت أنا الذى عملت ابتدأت بالآثار، ثم شددت ذلك بالكلام». وكذلك رأيناه فعل فيما عرضنا من المثل السابق وكانت عنايته بالآثار سبب احتساب الموطأ فى أصول السُنة حتى الآن مع منزلته الفقهية وصفته الواضحة فى ذلك.

وفيما ألم به الموطأ من شئون الحياة فى عصره وقبل ذلك العصر فى حياة الرسول عليه السلام وحياة الصحابة، بل فيما عرض له من أحداث الحياة فى الجاهلية وما أحدث فيها الإسلام من تغيير وإصلاح.. وفى كل ذلك ما يجعل للموطأ مكاناً واضحاً وأثراً بارزاً فى فروع من الثقافة الإسلامية غير الفروع الدينية البحتة وهو ما نقف هنا وقفة خاصة لبيان مكان الموطأ فى تلك الفروع مع ما عرفنا له من مكانته فى الإسلاميات بخاص معناها، من شريعة، وخلق، وعقيدة، فنتحدث عن:

الموطأ.. فى اللغة والأدب:

ويختلف الرأى فى الاحتجاج على اللغة بالحديث فقوم يجيزون ذلك وآخرون يمنعون وقوم يتوسطون فيجيزون شيئاً ويمنعون شيئاً لكن إذا ذكر «الموطأ» خاصة

حق على من يمنع الاحتجاج للغة بالحديث أن يقدر فى «الموطأ» أشياء:

منها: أنه نص ظهر فى حدود العصر الذى يحد به زمن الاحتجاج وهو منتصف القرن الثانى الهجرى.

ومنها: أنه فى ميدان الحديث طليعة مبكرة، تهيأ لها مع تقدم الزمن، بيئة خاصة حجازية، قد تكون اللغة فيها ذات تأثر بالبيئة التى فيها بقية من السلف المقدر لما يقول ويعلم، وجهاً من التقدير على رغم تغير الحال.

ومنها: أنه نص قد نقل متحرياً، إلى حد كبير وعلى قدر ما احتملت دقة المنهج النقلى لعهده وقد يدعو ذلك إلى شىء من الحرص فى التعبير حتى حينما تكون الرواية بالمعنى.

ولكل ذلك وغيره، من أمر هذا «الموطأ» يتريث من ينكر الاحتجاج بالحديث فى تعميم هذا الإنكار على الموطأ أيضاً، ثم يجىء مع ذلك ما لمالك صاحب الموطأ من شأن ؛ فقد تختلف الرواية عن مدى فصاحته هو نفسه فينقل أنه كان يلحن، وأن الأصمعى لذلك قال: «ما هبت عالماً قط ما هبت مالكاً حتى لحن فذهبت هيبته من قلبى». لكن الأصمعى عينه يثبت لمالك عليه مشيخة لغوية حين يقول: «أخبرنى مالك أن الاستجمار هو الاستطابة ولم أسمعه من غير مالك».. وصاحب الموطأ ينبغى مع كل اعتبار أن تقدر فى مدى فصحاته أشياء:

منها: أنه من أهل هذا العصر المتقدم الذى عرف لرجال العلم الدينى فيه شأن لغوى وأدبى، فالشافعى هو من هو فى الميدان اللغوى ، وهو تلميذ مالك ، والأوزاعى له شأن فى الحياة الأدبية وهو معاصر مالك ونظيره فى الشام، فروح العصر العامة التى اعتبرته عصر احتجاج لغوى بوجه ما، والروح الخاصة التى جعلت لرجال الحديث هذه المشاركة مما ينبغى تقديره عند الحديث عن الموطأ واللغة. ثم يؤازر ذلك ما يروى - ولو كان من المناقب - أن مالكاً أول من تكلم فى غريب الحديث لأن هذا الكلام عناية لغوية فى نشاط أصحاب الحديث ومالك فوق كل ذلك مجتهد لابد له من العلم باللغة علماً يهيىء له

استنباط الأحكام من النصوص - كما يقولون.

ولكل ذلك من أمر الموطأ ومؤلفه نقدر ما للموطأ من أثر فى الثقافة اللغوية وأن نصوصه فى هذا الميدان تثبت وتنفى أو ترجح وتؤيد على أقل تقدير.

وأنه ينبغى أن ينظر فيه من هذه الناحية نظراً أكثر اهتماماً من النظر إلى ما تأخر عنه من مجموعات الحديث أو كتب الفقه فسيرى الناظر فيه من اللغويات أشياء مثل:

إشباع تاء المخاطبة حتى تنشأ من ذلك الأشباع ياء واضحة على نحو ما نقول الآن فى لغة الحياة، ويتكرر ذلك فى مواضع من الموطأ منها:

حديث مالك عن ابن شهاب عن عروة بن الزبير عن عائشة زوج النبى ﷺ فيما لا يجوز من النحل - أى الإعطاء بلا عوض - وأن أبا بكر الصديق كان نحلها جاد عشرين وسقا من ماله بالغابة فلما حضرته الوفاة كان مما قال لها بشأن هذا النحل «فلو كنت جددتيه واخترتيه كان لك» فتشبع التاء على ما ترى من الفعلين حتى يكون بعدها ياء وترسم هكذا واضحة فى نسخ الكتاب.

ومن ذلك أيضاً حديث مالك فى باب ما جاء فى أكل الضب من كلام الرسول عليه السلام فى بيت ميمونة بنت الحارث وقوله لها من حوار طويل ما عبارته: «أرأيتك جاريتك التى كنت استأمرتينى فى عتقها أعطيتها أختك وصلى بها رحمك» بإثبات تلك الياء التى أشرنا إليها فهذه النصوص الحديثية - ولا سيما فى الموطأ على ما تبين - تسند حكاية يونس عن أن إثبات هذه الياء لغة وتهز إنكار الأصمعى لهذه اللغة وتؤيد جعل هذه الياء فى كلامنا اليوم من صحيح العامية على ما ذكره ابن الحنبلى فى كتابه بحر العلوم فيما أصاب فيه العوام، واحتج له بحديث آخر وهذان الحديثان يزيدان الحُجة تأييداً.

وهكذا يجد الدارس اللغوى فى الموطأ مثل تعبير: «لا هاء الله إذن» ومعناه، واختلافات أهل العربية بشأن ووصفهم عمل رواة الحديث فيه وتفسير معانيه وبيان أوجه إعرابه ووقوف من وقف من اللغويين إلى جانب رواة الحديث وهو ما

لا نجد المكان للخوض فى شىء منه وإنما نسوقه مثلاً لما للموطأ، بما هو نص له زمان ومكان وظروف خاصة تجعله فى البحث اللغوى شيئاً متميزاً عما بعده من مراجع حديثية متأخرة عن عصر الاحتجاج.

وإذا ما جاوزنا اللغة بمتنها ونحوها وما يتصل بذلك إلى الأدب وأساليبه وثروته من النصوص الفصيحة وقفنا عند الموطأ وقفة كتلك الوقفة فى المجال اللغوى إذ نشعر أن الموطأ بجامعه، وعصره، وبيئته وعمله فى الفهم والتخريج يكون مادة تصاحب الدرس الأدبى يجد فيها من النصوص الأدبية ما يجد من خطب وكتب وعبارات حوار وصيغ تقرير يظفر فيها من الطابع العربى الخالص بما يحفظه ويأنس به كما يجد فى ثنايا هذه النصوص من أعلام الأشخاص والأماكن والوقائع ما يتكامل مع سائر مراجع الأدب فى ذلك. ومن الخير لدارس الأدب فى هذا العصر أن يعرج على هذا الموطأ بما هو نص نثرى منقول نقلاً دقيقاً يمثل ضرباً من الأسلوب الأدبى تلتمس فيه خصائص الأساليب فى ذلك الوقت المبكر وتقرر به الصلة التى هدى إليها البحث فيمابين أصحاب هذا العلم الدينى وأصحاب القلم والنثر الأدبى الخاص فى هذا العهد.. ولا مجال هنا لأكثر من هذه الإشارة اللافتة التى يتولى إتمامها صاحب الدرس الأدبى مستفيداً من الرجوع إلى هذا الموطأ فائدة ليست بقليلة.

الموطأ : فى التاريخ والسيرة :

يظل للموطأ مكانه بين المصادر التى يرجع إليها المؤرخ الدارس بمعنى الكلمة بل نحتاج إلى أن نلفت ذلك الدارس الحق إلى قيمة هذا المرجع المهم فيما يقصد إليه من درس الحياة العربية قبل الإسلام فى كيانها الداخلى ونظامها الاجتماعى الذى يعنى به المؤرخ الجدير بهذا الاسم وتعوزه المصادر فيه. كما يفيده ذلك الموطأ فى فهم الصلات الخارجية لهؤلاء العرب بمن حولهم من الأمم وهى صلات نادرة المصادر.. فإذا كان الإسلام وصدره الأول ففى الموطأ بأسبقيته وأقدميته مجموعة قيمة فى وصف تلك الحياة فى ميادينها المختلفة من دينية وعلمية وسياسية

واقتصادية وغيرها، فأما السيرة فتلك المجموعة من أقوال الرسول وأفعاله مصدر مباشر تفصيلى لهذه السيرة يمتاز عما سواه من مصادرها الأخرى.

الموطأ.. والمذهب المالكى

لما حج المنصور اجتمع بالإمام مالك وأشار إليه بأن يدون فى كتاب ما ثبت عنده من مسائل العلم فألف كتاب الموطأ فى الحديث والفقه. فلما جاء المهدى حاجاً سمعه منه وأمر له بخمسة آلاف دينار ثم رحل إليه الرشيد مع أولاده وسمعه منه وأغدق عليه الخير الكثير. ويظهر أن الموطأ وقع من نفس الرشيد موقع الإعجاب ولهذا حاول أن يعلقه فى الكعبة ويحمل الناس على ما فيه لولا أن راجعه فى ذلك الإمام مالك.

روى أبو نعيم فى الحلية عن مالك بن أنس قال: «شاورنى هارون الرشيد فى أن يعلق الموطأ فى الكعبة ويحمل الناس على ما فيه فقلت: لا تفعل فإن أصحاب رسول الله ﷺ اختلفوا فى الفروع وتفرقوا فى البلدان، وكل مصيب فقال: «وفقك الله يا أبا عبدالله».

وقد روى الموطأ عن مالك كثير من العلماء ورواه عنه محمد بن إدريس الشافعى ومحمد بن الحسن صاحب أبى حنيفة. ومن أجّل أصحابه الذين تفقهوا عليه ورووه عنه عبدالله بن وهب وعبدالرحمن بن القاسم وقد صحبه كل منهمانحو عشرين سنة وقد دونا مذهبه مع غيرهما من أصحابه ونقلوه إلى أمصار الإسلام ثم نقله عنهم غيرهم ممن تلقاه عنهم من العلماء، وهكذا أخذ ينتشر حتى غلب على مصر وأفريقيا والأندلس والمغرب الأقصى فى الغرب كما غلب على البصرة وبغداد وغيرها من بلاد المشرق.

وبنى الإمام مذهبه على الأصول الأربعة: الكتاب والسُنة والاجماع والقياس.

وذكر ابن خلدون أنه اختص بمدرك آخر للأحكام، وهو عمل أهل المدينة لأنه رأى أنهم فيما ينفسون عليه من فعل أو ترك متابعون لمن قبلهم ضرورة لدينهم واقتدائهم، وهكذا إلى الجيل المباشرين لفعل النبى ﷺ الآخذين ذلك عنه.

وأول من أدخل فقه مالك إلى مصر عثمان بن الحكم الجزامى من أصحاب مالك المصريين، وعبدالرحيم بن خالد بن يزيد بن يحيى مولى جمح، وكان فقيهاً روى عنه الليث بن سعد وابن وهب ورشيد بن سعد وتوفى بالأسكندرية سنة ١٦٣هـ. ثم نشره بمصر عبدالرحمن بن القاسم وأشهب بن عبدالعزيز وابن عبدالحكم والحارث ابن مسكين ومن فى طبقتهم فاشتهر بها أكثر من مذهب أبى حنيفة لتوافر أصحاب مالك بها.

ولم يزل مذهب مالك مشتهراً بمصر حتى قدم إليها محمد بن إدريس الشافعى ونشر مذهبه بها فشارك مذهب مالك فى الشهرة والذيوع وصارت المذاهب الثلاثة - الحنفى والمالكى والشافعى - تتداول القضاء بمصر حتى غلب الفاطميون عليها، فأبطلوا العمل بمذاهب أهل السُنة وفى زمن الدولة الأيوبية عاد مذهب مالك إلى الظهور وبنيت لفقهائه المدارس.. ففى سنة ٥٦٦ هـ بنى لهم صلاح الدين المدرسة القمحية وفى سنة ٦٤١ هـ رتب الصالح نجم الدين أيوب فى مدرسته الصالحية بالقاهرة دروساً أربعة للمذاهب الأربعة.

ثم كثر هذا النوع من المدارس بعد ذلك. ثم فى دولة المماليك البحرية جعل الظاهر بيبرس القضاة أربعة بعد أن كان القضاء مقصوراً على الشافعية فى الدولة الأيوبية ومن ثم عاد القضاء للمذهب المالكى.

ومع أن القضاء قصر على الحنفية فى الدولة العثمانية، فإن مذهب مالك بقى حافظاً مركزه فى الشهرة والذيوع إلى الآن وأكثر انتشاره فى صعيد مصر.

وكان أهل الأندلس ملتزمين مذهب الأوزاعى. أدخله بها صعصعه بن سلام لما انتقل إليها وبقى مذهبه غالباً بها حتى أدخل مذهب مالك إلى الأندلس زياد بن عبدالرحمن القرطبى الملقب بشبطون بعد أن لقى الإمام مالكاً وأخذ عنه فقهه وذلك فى زمن هشام بن عبدالرحمن (١٧١ - ١٨٠هـ) فمن ثم أخذ مذهب مالك فى الانتشار والتغلب على مذهب الأوزاعى.

وشبطون أول من أدخل الموطأ إلى الأندلس مكملاً متقناً، وقد تلقاه عنه يحيى بن

يحيى بن كثير وبعد أن أخذه عنه حج وسمعه من الإمام مالك إلا أبواباً منه ثم أخذ عن ابن وهب وابن القاسم وغيرهما كثيراً من العلم وعاد إلى الأندلس فاشتهر أمره وتفقه عليه كثير من أهل الأندلس واختص به الحكم بن هشام الملقب بالمنتصر (١٨٠ - ٢٠٦ هـ)، فنال من الرياسة والسلطان ما لم ينله غيره.

وصارت الفتيا إليه فكان لا يقلد قاض فى جميع أعمال الأندلس إلا بإشارته واعتنائه، ولا يقلد إلا من كان على مذهب مالك فاتبع الناس مذهب مالك وتركوا مذهب الأوزاعى ولم تنته المائة الثانية من الهجرة حتى أخذ مذهب الأوزاعى فى الزوال ثم لم يلبث أن تقلص ظله بالأندلس وساد المذهب المالكى.

ويظهر أن ثلاثة أسباب اجتمعت فكان لها أكبر أثر فى انتشار مذهب مالك بالأندلس وسيادته فى أرجائها:

الأول: ما ذكر فى نفح الطيب وغيره من أن الأمير هشام بن عبدالرحمن قد نقل إليه ما عليه الإمام مالك من سعة العلم وجلالة القدر والتقوى، وأنه عندما سمع بسيرته من بعض الأندلسيين قال لهم: «نسأل الله أن يزين حرمنا بملككم» فأحب مالكاً ومذهبه وحمل الناس على اتباعه.

الثانى: ما حصل فى زمن الحكم بن هشام من تمكن يحيى بن يحيى منه، وجعله القضاء والافتاء فى الأندلس مقصورين على المالكية. فقد جعل هذا الناس يتفقهون على مذهب مالك رغبة فيما عند السلطان من الوظائف وحرصاً على طلب الدنيا.

لأنه ما كان يتولى الفتيا أو القضاء فى المدن والقرى إلا من تسمى بالفقه على مذهب مالك. وقد جرى العامة إثر الخاصة فى ذلك اتباعاً لأحكام القضاة وفتاوى العلماء.

والثالث: أن أهل الأندلس كانت تغلب عليهم البداوة وأهل الحجاز كانوا كذلك. ولما كان مذهب مالك قد نشأ فى وسط الحجاز ولم يأخذه تنقيح الحضارة وتهذيبها كان أوفق لطبيعة الأندلسيين ومزاجهم الفطرى.

وكان الغالب فى أهل أفريقيا المذهب الحنفى إلى أن ولى سحنون بن سعيد

التنوخى قضاء أفريقيا بعد أسد بن الفرات فنشر فيها مذهب مالك وصار القضاء فى أصحابه. ولما تولى المعز بن باديس على أفريقيا عام ٤٠٧ هـ حمل أهلها وأهل ما والاها من بلاد المغرب على المذهب المالكى وترك ما عداه من المذاهب الأخرى فاستمرت له الغلبة على أفريقيا وعلى سائر بلاد المغرب.

وفى زمن دولة بنى تاشفين بالمغرب الأقصى والأندلس، كان على بن يوسف بن تاشفين - ثانى أمرائهم (٥٠٠ - ٥٣٥) يقدم أهل الفقه ويؤثرهم على غيرهم، ولم يكن يقرب منهم ويحظى عندهم إلا من كان عنده علم مذهب مالك. وكان لا يقطع أمراً فى جميع مملكته دون مشاورة الفقهاء بألا يبتوا حكومة في صغير الأمور وكبيرها إلا بمحضر أربعة من الفقهاء، فنفقت فى زمنه كتب مذهب مالك وعمل بمقتضاها ونبذ ما سواها.

وفى زمن دولة الموحدين بالمغرب جمع الناس على مذهب مالك فى الفروع عبدالمؤمن بن على ثانى خلفائهم (٥٢٤ - ٥٥٨ هـ). ولكن فى زمن حفيده يعقوب ابن يوسف بن عبدالمؤمن (٥٨٠ - ٥٩٥ هـ) انقطع علم الفروع وأمر بإحراق كتب مذهب مالك بعد أن جرد ما فيها من القرآن والحديث، فأحرق منها جملة فى كافة البلاد، كمدونة سحنون، وكتاب ابن يونس، ونادر بن أبى زيد ومختصره، والتهذيب للبرادعى، وواضحة بن حبيب، وغير ذلك من الكتب، وأمر بجمع أحاديث من الصحيحين والترمذى والموطأ وسنن أبى داود والنسائى والبزار والدارقطنى والبيهقى ومسند ابن أبى شيبة فى الصلاة وما يتعلق بها. فكان يملى هذا المجموع بنفسه على الناس ويأخذهم لحفظه ويجعل لمن يحفظه الجعل السنى من الكسى والأموال.

وكان على مذهب أهل الظاهر، ولهذا عظم أمر الظاهرية فى مدته بالمغرب ولكنهم كانوا معمورين بالمالكية.

وعلى الرغم مما حصل فإن مذهب المالكية بقى غالباً فى بلاد المغرب الأقصى ولا يزال كذلك إلى اليوم وهو الغالب أيضاً على الجزائر وتونس وليبيا.

هذا ما كان من شأن مذهب مالك فى المغرب. أما فى المشرق، فقد نقل إلى بغداد وظهر بها ظهوراً واضحاً وزاحم فيها مذهب أبى حنيفة ، ولكن أنصاره صاروا قلة بعد القرن الرابع، ونقل أيضاً إلى البصرة وبقى بها إلى القرن الخامس ثم ضعف شأنه بها، ولايزال له بقية من مقلديه فى بلاد العراق إلى الآن ، كذلك مقلدوه على قلة اليوم فى أرض الحجاز ، وقد انتشر باليمن ثم تلاشى.. وهو المذهب الغالب الآن فى أرض الكويت وقطر والبحرين وأكثر أهل السُنة فى الإحساء مالكية وحنابلة.

أما فى مصر فيغلب على أهل الصعيد، كما أنه غالب على أهل السودان.

ويقرر الأقدمون جيلاً بعد جيل، أن مالكاً لم يشتهر عنه غير الموطأ، فهو الذى واظب على إسماعه وروايته، وحذفه منه، وتلخيصه له، شيئاً بعد شىء حتى آخر حياته.

وقد كانت العناية به منذ القرن الثانى إلى اليوم تناسب هذا الاشتهار، فبدأ ذلك بروايته وتلقيه وتعددت لذلك نسخه حتى بلغت أربعة عشر أصلاً فى الأقاليم المختلفة، يمثل كل أصل رواية ناقل خاص عنه، وكان من هؤلاء الناقلين من له شأن فى مدرسة فقهية أخرى كمحمد بن الحسن الشيبانى صاحب أبى حنيفة المعروف.. وروى الموطأ عن مالك رواة لم ينفردوا بنسخ خاصة وقد بلغ عدد هؤلاء كثرة كاثرة، وفى ذلك كله دلالة على الاهتمام.

وتلا هذا التلقى النشط اجتهاد حافل بدراسات منوعة فى الموطأ استمرت إلى عصرنا من شروح كثيرة إلى شروح لشىء منه كالشواهد، إلى عناية خاصة برجاله وحالهم إلى تتبع لاختلاف الموطئات إلى كذا وكذا مما لو حاولنا سرد شىء منه لاستغرق صفحات، وقد ضاع من ذلك ما ضاع وبقى منه كثير وصلنا.

وقد طبع من تلك الدراسات ما طبع فى المشرق والمغرب ولايزال يطبع منه جديد وجديد.

ومما قيل شعراً فى مدح «الموطأ» هذه الأبيات لسعدون الوارجينى:

إذا أحببت أن تدعى لدى الناس عالما فلا تعد ما تحوى من العلم "يثرب"

أتتــرك داراً كـــان بيـــن بيوتـــها — يروح ويغدو جبرائيل المقـــسرب؟
ومـات رســول الله فيـها، وبــعـده — بسنتـه أصحـابـه قـد تـأدبـــوا
وفرق شـــمل العلــم فـى تابعيـــهم — فكل امرئ منـهم لـه فـيه مذهـــب
فخلصه بالســبك للنـــاس "مـالـك" — ومنـه صحيـح فى المجـس وأجـرب
فبـادر موطـــأ مـــالك قبـــل مـوتـــه — فمـا بعده إن فـات للحـق مطلـــب
ودع للمـــوطـــأ كـل علـــم تريـــده — فإن الموطـأ الشـمس، والغير كوكـــب
ومـن لــم يكـن كتـب الموطـــأ ببيتـه — فـذاك مـن التوفيـــق بـيت مخيـــب
جـزى الله عنـــا فـى موطـــأه مالـــكاً — بأفضـــل مـا يجـزى اللبـيب المـهذب
لقد فاق أهـل العلـــم حيــاً وميتـــاً — فصـارت بـه الأمثـال فى النـاس تضرب

كلمات للإمام مالك:

وللإمام مالك طائفة من الكلمات الوجيزة البليغة التى تصلح أن تكون حكماً واعظة مهذبة، ونذكر من هذه الكلمات ما يلى:

١ – إن هذا العلم دين، فانظروا عمن تأخذونه منه.

٢ – لا خير فيمن يرى نفسه فى حال لا يراه الناس لها أهلاً

٣ – العلم نور لا يأنس إلا بقلب تقى خاشع.

٤ – ما زهد أحد فى الدنيا إلا أنطقه الله بالحكمة.

٥ – خير الأمور ما كان منها ضاحياً بيناً، وإن كنت فى أمرين أنت منهما فى شك فخذ بالذى أوثق.

٦ – من أحب أن يجيب عن مسألة فليعرض نفسه على الجنة والنار، وكيف يكون خلاصه فى الآخرة.

٧ – مثل المنافقين فى المسجد كمثل العصافير فى القفص إذا فتح باب القفص طارت العصافير.

٨ - بلغنى أن العلماء يسألون يوم القيامة عما يسأل عنه الأنبياء عليهم الصلاة والسلام.

٩ - إذا مدح الرجل نفسه ذهب بهاؤه.

١٠ - ليس العلم بكثرة الرواية، إنما هو نور يضعه الله فى القلب.

١١ - طلب العلم حسن جميل، ولكن انظر ما يلزمك من حين تصبح إلى أن تمسى فالزمه.

١٢ - حق على من طلب العلم أن يكون له وقار وسكينة وخشية.

١٣ - لا ينبغى للعالم أن يتكلم بالعلم عند من لا يطيقه، فإنه ذل وإهانة للعلم..

١٤ - ينبغى للقاضى ألا يترك مجالسة العلماء، وكلما نزلت به نازلة ردها إليهم وشاورهم.

١٥ - إذا عرض لك أمر فاتئد، وعاير على نظرك بنظر غيرك، فإن العيار يذهب عيب الرأى، كما تذهب النار عيب الذهب.

١٦ - مازال الناس هكذا: لهم عدو وصديق، ولكن نعوذ بالله من تتابع الألسنة كلها.

١٧ - ما أحب لأحد أنعم الله عليه إلا أن يرى أثر نعمته عليه، وخصوصاً أهل العلم ينبغى لهم أن يظهروا مروءاتهم فى ثيابهم إجلالاً للعلم..

١٨ - التواضع فى التقى والدين، لافى اللباس.. إنا كنا نتواضع فى التقى والدين لا فى اللباس.

١٩ - من علم أن قوله من عمله قل كلامه.

٢٠ - الزهد فى الدنيا طلب التكسب وقصر الأمل

٢١ - إذا لم يكن للإنسان فى نفسه خير لم يكن للناس فيه خير..

٢٢ - لا يصلح المرء حتى يترك ما لا يعنيه، ويشتغل بما يعنيه، فإذا كان كذلك أوشك أن يفتح الله تعالى قلبه له.

شهادات السابقين لمالك:

١ - يقول محمد بن عبدالحكم: إذا انفرد مالك بقول لم يقله غيره فقوله حُجة..

٢ - وقال ابن مهدى: ما بقى على وجه الأرض آمن على حديث رسول الله ﷺ من مالك.

٣ - وقال الشافعى: إذا جاء الأثر فمالك النجم.

٤ - وقال أيوب بن سويد: ما رأيت أحداً قط أجود حديثاً من مالك بن أنس..

٥ - وقال أبو حاتم الرازى: مالك ثقة، إمام أهل الحجاز، وهو أثبت أصحاب الزهرى، وإذا اختلفوا فالحكم لمالك، ومالك تقى الرجال، نقى الحديث، وهو أتقن حديثاً من الثورى والأوزاعى.

٦ - وقال أبو مصعب: كانوا يزدحمون على باب مالك بن أنس، فيقتتلون على الباب من الزحام، وكنا نكون عند مالك فلا يكلم هذا، ولا يلتفت ذا إلى ذا، والناس قائلون برءوسهم هكذا (أى يمدونها للمبالغة فى الإنصات) وكانت السلاطين تهابه وهم قائلون ومستمعون، وكان يقول فى المسألة: لا أو نعم، فلا يقال له: من أين قلت هذا؟

٧ - وقال النووى عنه: أجمعت طوائف العلماء على إمامته وجلالته وعظم سيادته، وتبجيله وتوقيره، والإذعان له فى الحفظ والتثبيت، وتعظيم حديث رسول الله ﷺ.

الإمام الشافعى

ولد سنة ١٥٠ هـ - توفى سنة ٢٠٤ هـ

نشأة الشافعى ونبوغه

هو محمد بن إدريس بن العباس بن عثمان بن شافع بن السائب بن عبيد بن عبد يزيد بن هاشم بن المطلب بن عبدمناف. وبهذا النسب الشريف يكون ابن عم رسول الله، ويجتمع معه فى عبد مناف.

اجتمع عليه فى طفولته الغربة واليتم والفقر، فقد ولد سنة ١٥٠ هـ بفلسطين بمدينة غزة على الأصح أو عسقلان ، وقيل باليمن، كما جاء فى بعض الروايات، ومهما يكن فقد ولد فى بلد غريب بعيد عن مواطن قومه بمكة أو غيرها من بلاد الحجاز.

ومات أبوه قبل أن ينعم محمد هذا بمعرفته، وتركه إلى أمه، وكانت امرأة من الأزد ، ولكن الله رعاه وأنبته نباتاً حسناً ، وكان له من آثار نسبه الرفيع ما أبعده عن مواطن الريبة، وحاطه من كل سوء، وما جعله يطمح إلى معالى الأمور، ويصل بجده وعقله الألمعى إلى أن يكون إماماً وعلماً خالداً على الزمان.

ورأت الأم أن تنتقل بولدها محمد إلى مكة، ليعيش بين أهله ولا يضيع نسبه بين الجاهلين به ، وفيها أخذت مواهبه تتفتح ويشرع فى طلب العلم وأسبابه، وذلك على رقة حاله، حتى إنه كان لا يجد ثمن القراطيس التى يكتب فيها سماعاته.

وفى البلد الحرام حفظ القرآن الكريم وهوحدث، ثم أخذ يطلب اللغة والشعر والأدب حتى برع فى ذلك كله ثم انصرفت همته لطلب الحديث والفقه من شيوخها، مثل مسلم بن خالد الزنجى وغيره، وأضاف إلى ذلك أن حفظ موطأ الإمام مالك. وكل هذا وهو يعانى من الفاقة وضيق ذات اليد.

وكان من الطبيعى وقد حفظ «الموطأ» أن يسعى للقاء صاحبه إمام دار الهجرة. فذهب إليه قبل سنة ١٧٠ هـ وقرأ كتابه من حفظه ، فأعجب الإمام به وبقراءته، لأنه كان من الفصحاء المعدودين ، ولما فرغ منه قال له: «يابن أخى تفقه تعل» كما قال «يا محمد، اتق الله فسيكون لك شأن» وقد صدقت فيه فراسة الإمام.

ويذكر الربيع بن سليمان الراوى المصرى أنه سمع الشافعى يقول عن لقائه بالإمام: «وقدمت على مالك وقد حفظت الموطأ، فقلت: إنى أريد أن أسمع الموطأ منك، فقال: اطلب من يقرأ لك، قلت: لا عليك أن تسمع قراءتى، فإن سهل عليك قرأت لنفسى. قال: اطلب من يقرأ لك، وكررت عليه فقال: اقرأ فلما سمع قراءتى، قال: اقرأ، فقرأت عليه حتى فرغت منه.

***

لزم الشافعى الإمام مالك بن أنس بالمدينة حتى مات سنة ١٧٩، وظهر نبوغه فى الفقه وفى سائر ما عنى به من العلوم، وكانت نزعته فى الفقه نزعة أهل الحديث، وذلك لعلمه التام بالقرآن ومعانيه وشدة طلب الحديث الصحيح، ليكون من أسانيده فى الأحكام الفقهية وإفتائه بها.

وبلغ من ذلك أنه كان - كما يذكر ابن حجر - إذا ذكر التفسير، كأنه شهد التنزيل، وكما يقول أبو حسان الرنادى عنه: ما رأيت أحداً أقدر على انتزاع المعانى من القرآن، والاستشهاد على ذلك من اللغة، من الشافعى. ويذكر داود بن على إمام أهل الظاهر عن إسحاق بن راهويه أنه قال:

«ذهبت أنا وأحمد بن حنبل إلى الشافعى بمكة. فسألته عن أشياء، فوجدته فصيحاً حسن الأدب، فلما فارقناه أعلمنى جماعة من أهل الفهم بالقرآن أنه كان أعلم الناس فى زمانه بمعانى القرآن، وأنه أوتى فيه فهماً، فلو كنت عرفته للزمته. قال داود: رأيته يتأسف على ما فاته منه».

ولهذا لا عجب أن رأينا شيخه الأول مفتى مكة وهو مسلم بن خالد الزنجى يأذن له بالإفتاء وهو دون العشرين من عمره، ويقول له: «أفت يا أبا عبدالله، فقد آن لك أن تفتى»، كما ينقل الرازى. وكما يذكر صاحب شذرات الذهب أيضاً.

وقد بلغ من نبوغه وعلو شأنه فى الفقه وأدواته أن نال بحق تقدير أقرانه ومن أتوا بعده، وثناءهم عليه، وإشادتهم به، كما يذكر جمهرة مؤرخيه. هذا ابن حنبل يقول عنه:

«ما رأيت أحداً أفقه فى كتاب الله من هذا الفتى ويذكر مما برع فيه هذه العلوم الأربعة: اللغة، واختلاف الناس، والمعانى (أى معانى القرآن) والفقه.

ويذكر الخطيب عن طريق الحميدى أنه كان إذا ذكر عنده الشافعى يقول: حدثنا سيد الفقهاء. ومن المأثور عن ابن حنبل أن ابنه عبدالله سأله: أى رجل كان الشافعى؟ فإنى سمعتك تكثر الدعاء له، فقال له: يا بنى، كان الشافعى كالشمس للنهار، وكالعافية للناس، فانظر هل لهذين خلف؟ وعنهما من عوض؟

رحلات الشافعي وأثرها :

من أدب العلماء الأفذاذ الرحلة فى طلب العلم والسماع من شيوخه، لا يبالون فى هذا السبيل بما يصيبهم من تعب ونصب ، وقد كان الشافعى من هذا الطراز النادر من العلماء، ولذلك رأيناه يرحل من مكة إلى المدينة، فيلقى إمام دار الهجرة ويأخذ عنه ، ونراه بعد هذا فى العراق أكثر من مرة ثم فى مصر أخيراً حيث استقر به المقام، ولقى ربه عام ٢٠٤ هـ بعد أن ملأ طباق الأرض علماً.

يذكر ابن خلكان فى «الوفيات» (جـ ١ : ٦٣٨). بصدد رحلات الشافعى بين الحجاز والعراق ومصر ما يأتى نصه: «وحديث رحلته إلى مالك مشهور، فلا حاجة إلى التطويل فيه ، وقدم بغداد سنة خمس وتسعين و مائة، فأقام بها سنتين، ثم خرج إلى مكة، ثم عاد إلى بغداد سنة ثمان وتسعين ومائة، فأقام بها شهراً، ثم خرج إلى مصر، وكان وصوله إليها فى سنة تسع وتسعين ومائة، وقيل: إحدى ومائتين، ولم يزل بها إلى أن توفى يوم الجمعة آخر يوم رجب سنة أربع ومائتين».

وقد كانت رحلته الأولى إلى بغداد وإن اختلف المؤرخون فى بيان سببها كبيرة الأثر بالنسبة إلى الشافعى وإلى الفقه نفسه، وذلك أن أصحابه من المالكية كانوا يطلبون إليه أن يرد على الأحناف أهل الرأى، ولكنه كان يرى أن يعرف ما كتبوه قبل أن يتولى الرد عليهم، وكان هذا طبيعياً.

ولهذا نراه لما وصل إلى العراق يختلف إلى محمد بن الحسن الشيبانى ويلزمه ويكتب كتبه، وبذلك عرف آراء فقهاء العراق ، وفى ذلك يذكر عنه ابن العماد

الحنبلى أنه قال: كتبت عن محمد وقر بعير كتباً، ولولاه ما انفتق لى من العلم ما انفتق.

كما يذكر ابن أبى حاتم الرازى فى هذا أن الشافعى نفسه قال أيضاً: «أنفقت على كتب محمد بن الحسن ستين ديناراً، ثم تدبرتها، فوضعت إلى جنب كل مسألة حديثاً، يعنى رداً عليه.

هكذا كانت بداية معرفة الشافعى بمحمد بن الحسن وبكتبه وبأقاويل الأحناف بصفة عامة، وكان من الطبيعى - إذا راعينا اختلاف منهج أهل الحديث عن منهج أهل الرأى اختلافاً كبيراً فى استنباط الأحكام الفقهية - أن تكون مناظرات ومساجلات بين الطرفين.

إنه نفسه وهو يتكلم عن اتصاله بمحمد بن الحسن ولزومه مجلسه: «وكان إذا قام ناظرت أصحابه، فقال لى: إنك تناظر، فناظر فى الشاهد واليمين. فامتنعت فألح على، فتكلمت معه ، فرفع ذلك إلى الرشيد فأعجبه ووصلنى».

وحسنت منزلته لدى الرشيد ومحمد بن الحسن معاً، فقد روى أنه جاء مرة إلى منزل ابن الحسن وكان خارجاً إلى دار الخلافة، فلما رآه نزل. وقال لغلامه اذهب فاعتذر، فقال له الشافعى: لنا وقت غير هذا، فقال: لا، وأخذ بيده فدخلا الدار، ثم يقول راوى هذه الحادثة، وهو أبوحسان بن عثمان الزيادى: وما رأيت محمداً يعظم أحداً إعظام الشافعى.

وكان أثر اتصال الشافعى بأهل الحديث أولاً وأخذه عنهم، ثم بأهل الرأي ومعرفته بأقاويلهم وآرائهم ومناظراته لهم ثانياً، كان ذلك الأثر كبيراً جداً من ناحيتين: ناحية بحثه عن السُنة وما يؤخذ منها وبيان الصحيح وحكم أخبار الآحاد فى العمل أو عدم العمل بها، ثم بوجوب الاحتجاج بالسُنة بجانب القرآن بصفة عامة، إلى جانب بحوثه فى القرآن وبيان ناسخه من منسوخه، وهل يجوز نسخ حكم من أحكامه بالسُنة أو لا يجوز، إلى غير هذا كله من مباحث كتاب الله وسُنة رسوله ، بذلك كله كان الشافعى بحق هو واضع علم أصول الفقه، على ما سيأتى بيانه بشيء

من التفصيل عند الكلام على كتابه «الرسالة».

والناحية الثانية هى أنه وصل بعد الدرس والتمحيص وتمييز الصحيح من الآراء والمناهج من غير الصحيح إلى أن يكون لنفسه مذهباً خاصاً، هو وسط بين الطرفين، طرف أهل الحديث وعلى رأسهم مالك وأصحابه بالمدينة ومصر، الذين يجعلون عمادهم السنن والآثار، ولا يجنحون إلى الرأى إلا بالقدر الذى يرونه ضرورياً.

وطرف أهل القياس والرأى (بالعراق وما والاه من الأمصار) الذين يعتمدون، بعد القرآن المُحكم والسُنة الصحيحة التى لا ريب فيها، على أعمال العقل ودقة النظر وقوة الجدل والأخذ بالقياس.

وكان النزاع شديداً بين هذين الطرفين المتعارضين فجاء الشافعى وسطاً يوفق بينهما ويأخذ من كل منهما بقدر، فهو مثلاً ينصر السُنة نصراً شديداً، ولكنه مع هذا يأخذ بالقياس فى غير إسراف، إذ يشترط أن يكون له أصل وسند من الكتاب والسُنة.

وقد أعانه على سلوك هذا المسلك الحسن، وإن أغضب به كثيراً من أهل الرأى وكثيراً من أهل الحديث والآثار أيضاً، أنه كان طالب حق فى دراساته ومناظراته، حتى لقد أثرت عنه هذه الكلمة: « ما ناظرت أحداً قط إلا أحببت أن يوفق ويسدد ويعان، وتكون عليه رعاية من الله وحفظه، وما ناظرت أحداً إلا ولم أبال بين الله الحق على لسانى أو لسانه».

وأخيراً عاد الشافعى إلى مصر سنة ١٩٩ هـ، أو أوائل سنة ٢٠٠ هـ واستقر حتى توفاه الله إليه - سنة ٢٠٤ هـ - وفيها لقى قبولاً حسناً بوصفه تلميذاً للإمام مالك، إلى أن ظهر منه ما خالفه فيه، وفى الحق أنه كان كبير الإجلال لمالك، وكان يذكره بأنه أستاذ له، ولكنه مع هذا كان أكثر حباً للحق وتعصباً له متى هدى إليه، وحينئذ يأخذ به وإن خالف فقهاء العراق جميعاً.

مؤلفات الشافعى :

ألف الشافعى رحمه الله كتباً كثيرة فى المراحل التى مر بها، وارتحل فى أثنائها بين

بلاد عديدة، وقد جمع بعض المؤرخين هذه الكتب وذكر بعضهم بعضاً منها، وأسماها كل واحد منهم بمسميات مختلفة يقول ابن هداية: «من كتب مذهب الشافعى الأمالى، ومجمع الكافى، وعيون المسائل، والبحر المحيط، هذه من القديم، والأم، والإملاء والمختصرات والرسالة والجامع الكبير من الجديد. وله كتاب آخر غير مشهور قريب من المحرر نظماً وحجماً ألفه المزنى من مسوداته وسماه «الاختصار».

وقد عدد النووى كتب الشافعى ، وأدخل فيها كتب تلاميذه التى اختصروها من علمه فقال: «ومصنفات الشافعى فى الأصول والفروع لم يسبق إليها كثرة وحسناً، فإن مصنفاته كثيرة ومشهورة كالأم فى نحو عشرين مجلداً، وجامع المزنى الكبير والصغير، وكتاب حرملة، وكتاب الحُجة وهو القديم والرسالة القديمة والرسالة الجديدة والأمالى والإملاء، وغير ذلك مما هو معلوم من كتبه وقد جمعها البيهقى فى المناقب، قال القاضى الإمام أبو محمد الحسين بن محمد المروزى فى خطبه تعليقه: قيل إن الشافعى رحمه الله صنف مائة وثلاثة عشر كتاباً فى التفسير والفقه والأدب وغير ذلك، وأما حسنها فأمر يدرك بمطالعتها فلا يتمارى فى حسنها موافق ولا مخالف».

هذا.. وقد كان الشافعى يطلب الحق بكل سبيل، كما كان عريق التفكير قبل أن يكتب، كما كان كثير التدبير فيما كتبه، حتى أنه ليعدل عن كثير منه ويعيد كتابته ثانياً، كما فعل بالرسالة وغيرها، ولذلك عرف بأن له مذهبين: مذهب قديم بالعراق، والمذهب الجديد الذى أثبته فى كتبه التى أثرت عنه بمصر.

قال محمد بن مسلم بن واره الرازى لأحمد بن حنبل: ما ترى فى كتب الشافعى التى عند العراقيين أحب إليك أم التى بمصر؟ قال: عليك بالكتب التي وضعها بمصر، فإنه وضع هذه الكتب بالعراق ولم يحكمها، ثم رجل إلى مصر فأحكم تلك.

****

التأمل وأثره فى مواقفه الفكرية

مع الإمام مالك الأستاذ:

قال: محمد ابن أخت الشافعى عن أمه قالت:

«ربما قدمنا فى ليلة واحدة ثلاثين مرة أو أقل أو أكثر المصابح بين يدى الشافعى وكان يستلقى ويتذكر ثم ينادى: يا جارية هلمى مصباحاً، فتقدمه، ويكتب ما يكتب ثم يقول: ارفيعه، فقيل لأحمد: ما أراد برد المصباح؟.. قال: الظلمة أجلى للقلب».

«وليس هذا النوع من التفكير الهادئ فى ظلمة الليل كتفكير من يهتم بالمسائل الجزئية والتفاريع بل يعنى بضبط الاستدلالات التفصيلية بأصول تجمعها وذلك هو النظر الفلسفى».

قال ابن سينا فى منطق الشفاء «إنا لا نشتغل بالنظر فى الألفاظ الجزئية ومعانيها فإنها غير متناهية فتحصر، وإلا لو كانت متناهية، كان علمنا بها من حيث هى جزئية يفيدنا كمالاً حكمياً غاية حكمية». فتأمل الشافعى تأمل فيلسوف يرى فى الأشياء ما يستحق النظر والروية وعميق التأمل، يقول أحمد: الشافعى فيلسوف فى أربعة أشياء:

* فى اللغة.
* واختلاف الناس.
* والمعانى.
* والفقه.

فالشافعى كان فيلسوفاً معبراً عن نزعته العربية وتراثه الإسلامى، فهو فيلسوف فى اللغة واختلاف الناس والمعانى والفقه وتلك عمد الثقافة العربية الإسلامية.

والتأمل وإن تميز به الشافعى فإنه صفة غالبة على الفكر العربى بيد أن تأمل الشافعى موجه إلى مشكلات الثقافة والفكر ومنهج ارتباطها بالإسلام والبحث

عن الحلول الكفيلة لبقاء مسايرة الإسلام لمتغيرات المجتمع ومشكلاته.

(أ) من آثار التأمل: اختيار الأستاذ:

قال الشافعى عندما وصل إليه الخبر بأن مالك بن أنس إمام المسلمين وسيدهم: «فوقع فى قلبى أن أذهب إليه فاستعرت كتاب الموطأ من رجل بمكة فحفظته. ثم دخلت على والى مكة فأخذت كتابه إلى والى المدينة، وإلى مالك بن أنس وقدمت المدينة وأبلغت الكتاب فقال والى المدينة: يا فتى لو كلفتنى المشى من جوف مكة إلى جوف المدينة راجلاً حافياً، كان أهون على من المشى إلى باب مالك.

فقلت: إن رأى الأمير أن يحضره.. قال: هيهات ليتنا إذا ركبنا إليه وقفنا على بابه يفتح لنا الباب.

قال: ثم ركب وذهبنا معه إلى دار مالك فتقدم رجل وقرع الباب فخرجت لنا جارية سوداء.

فقال لها الوالى: قولى لمولاك إنى بالباب، فدخلت الجارية فأبطأت ثم خرجت فقالت:

إن مولاى يقول لك إن كان لك مسألة فارفعها فى رقعة حتى يخرج لك الجواب. وإن كان المجىء لشىء آخر فقد عرفت يوم المجلس فانصرف.

فقال لها: قولى: إن معى كتاب والى مكة فى مهم. فدخلت ثم خرجت وفى يدها كرسى ثم وضعته، فإذا مالك شيخ طوال قد خرج وعليه المهابة وهو متطيلس فدفع الوالى الكتاب إليه فلما بلغ إلى قوله: محمد بن إدريس رجل شريف من أمره ومن حاله كذا وكذا فرمى الكتاب من يده، وقال: سبحان الله صار علم رسول الله ﷺ بحيث يطلب بالوسائل.

قال الشافعى: فتقدمت إليه فقلت أصلحك الله إنى رجل مطلبى من حالى ومن قصتى كذا وكذا فلما سمع كلامى نظر إلىّ ساعة وكان لمالك فراسة؛ فقال لى: ما اسمك؟. قلت: محمد. قال: يا محمد اتق الله واجتنب المعاصى فإنه يكون لك شأن من الشأن.

فقلت: نعم وكرامة.

فقال: إن الله تعالى قد ألقي على قلبك نوراً فلا تطفئه بالمعصية.

ثم قال: إذا كان غداً تجيء بمن يقرأ لك الموطأ.

فقلت: « إنى أقرؤه من الحفظ ، فرجعت إليه من الغد وابتدأت بالقراءة وأردت قطع القراءة خوفاً من ملالته فأعجبه حسن قراءتى فكان يقول: يا فتى زد حتى قرأته فى أيام يسيرة ثم أقمت بالمدينة إلى أن توفى مالك رحمه الله تعالى».

يصف الإمام الشافعى لقاءه الأول والأخير بالإمام مالك فبين أن باعث الزيارة كان خاطراً تأملياً إثر سماعه عن إمامته للمسلمين فحرك هذا الخاطر ميل التلمذة عليه والتعرف إليه فاتخذ سبيله إليه غير أن شغفه بزيارة مالك لم ينسه الإعداد الكامل لهذه الزيارة إعدادا يتناسب مع رجل العلم وإمامه وإعداداً ينم عن صورة النزعة العقلية التى اتصف بها الشافعى منذ يفاعته والتى كان التأمل عمادها الأول وهذا الإعداد الذى ينم عن نزعته العقلية هو:

* البحث عن سند مالك الفكرى الذى شاع به علمه فوجده فى كتابه: الموطأ.
* محاولة البحث عن الكتاب حتى وجده ثم استعاره من رجل بمكة.
* محاولة درسه واستظهار رواياته.

بذلك أصبح الشافعى على علم بالشخصية الذى حركه خاطره لزيارتها. ولرغبته الجامحة استكتب والى مكة لوالى المدينة حتى ييسر له هذه الزيارة.

وهذا الإعداد الذى ينم عن عقلية منظمة من جهة الشافعى يدل على عظمة الإمام مالك وأنه كان موقراً من قبل رجل السياسة فضلاً عن أهل العلم.

أعرب الإمام عن استيائه من صنيع الشافعى الذى جاء لطلب العلم ومعه كتاب من والى مكة وفى صحبة والى المدينة قائلاً:

سبحان الله صار علم رسول الله بحيث يطلب بالوسائل. كلمة لو تدبرناها لرأينا فيها عدة مبادئ:

* مبدأ استقلال العلم عن السياسة.

* مبدأ احترام العلم بطلب بحثه.

* مبدأ احترام حرية التعبير الذى يكفل للمعلم أن يلفت نظر طلابه إلى ما ينبغى عمله.

* مبدأ أن الاستحسان العلمى غير الاستحسان السياسى إلى غير ذلك من المبادئ التى تهدف إلى أن العلم حرم آمن.

(١) الأثر العلمى من الزيارة:

قال الشافعى عن ثمرة زيارته: قرأت عليه الموطأ حفظاً.

ثم وصف الشافعى مواطن العجب التى تعجب منها الإمام مالك قائلاً: فأعجبه حُسن قراءتى.

فلم يعجب من استظهاره للموطأ إنما عجبه كان من حُسن القراءة، فيبدو أن اللحن قد ظهر بين العلماء، وما كان مصدر عجب لمالك سأله عنه هارون الرشيد بقوله: كيف بصرك بالعربية؟ قال الشافعى: هى ميداننا. طباعنا بها تقدمت وألسنتنا بها جرت، ولقد ولدت وأنا ما أعرف اللحن فكنت كمن سلم من الداء فلم يحتج إلى الدواء.

والقرآن يشهد لى بذلك قال الله تعالى:

﴿ وَمَآ أَرْسَلْنَا مِن رَّسُولٍ إِلَّا بِلِسَانِ قَوْمِهِۦ ﴾ [إبراهيم/ ٤] . وأنت وأنا منهم.. فالعنصر رصيف والجرثومة منيفة وأنت أصل ونحن فرع.

فقال الرشيد: صدقت بارك الله فيك.

لقد صدق الشافعى بكل معانى الصدق عندما قال: لقد كان مالك شديد الفراسة ، فصدق بها إحساس الشافعى عندما تفرس فراسة مالك ووصفها بالشدة، وصدقت بها أيضاً فراسة مالك بها تنبأت به مستقبل الشافعى.

ذكر المؤرخون: أن الشافعى أخذ العلم من مالك وبقى معه إلى أن مات.

(٢) الأثر النفسى من تلك الزيارة:

أصبح لمالك فى نفس الشافعى مكانة تحدث بها لتلاميذه.

* روى ابن عبدالحكم أن الشافعى كان إذا حكى قولاً لمالك قال: هذا قول أستاذنا مالك بن أنس.

* وقال يونس بن عبدالأعلى: سمعت الشافعى يقول: ما فى الأرض كتاب فى الفقه والعلم أكثر صواباً من كتاب مالك.

إذاً لقد تحدث الشافعى عن علم مالك وأستاذيته ونقل تلاميذ الشافعى هذا الثناء فلم يكن ثناء الشافعى على مالك سراً ولم يكن به شىء من المداهنة أو الملق إنما كان ثناؤه عليه لمهابته وعلمه خالصاً مخلصاً ولاسيما أن الثناء عليه كان بعد موته.

إن ثناء الشافعى على مالك وحديثه الفياض عن أستاذية مالك لحق يقرره الخلق وشرف الانتماء إلى العلم ثم هو يعلى من شأن الطالب والقدوة معاً.

(ب) من آثار التأمل: تقويم بعض آراء مالك:

إن أستاذية مالك للشافعى كانت محل احترام لكنه غير مقدس فى نفس الشافعى فصفة التقديس التى أصبغها الإسلاميون على من سلف من الرأى الاجتهادى كانت مدخلاً إلى غلق باب الاجتهاد فصارت الآراء القابلة للخطأ والصواب بغلقه كأنها الوحى المقدس.

فاحترام الشافعى لأستاذية مالك لم تمنعه من تدبر آراء مالك سواء كان بالنقد أو الأخذ وهو إذ يفعل ذلك إنما ينطلق من قواعده التى ساهمت فيها بعد لتأسيس مدرسته مثل:

* رأينا صواب يحتمل الخطأ.

* ورأى مخالفنا خطأ يحتمل الصواب.

على هذا الأساس عرض لآراء من مذهب الإمام مالك بالنقد والتقويم كما ساهمت نزعته العقلية التأملية فى تكوين مدرسته التى نقول عنها: إنها مدرسة نقلية عقلية ، وهذا الموقف النقدى من الشافعى لمالك لم يصب حبل المودة بتلف أخلاقى أو علمى. وإذا كان له من أثر فإن أثره هو ازدهار فى الحياة الفكرية من جهة عامة،

وخصوبة فى نماء الفقه الإسلامى وتشريعاته من جهة خاصة.

وما كان من الشافعى إزاء بعض آراء مالك هو أيضا ما يعرف فى عصرنا بمشكلة القديم والحديث أو الشيوخ والشباب ، وهذا الموقف يتطابق مع قول الإمام أبى حنيفة:

علمنا هذا الرأى، وهو: آخر ما قدرنا عليه فمن رأى غير ذلك فله ما رأى ولنا ما رأينا.

بهذا ازدهرت الحياة الفكرية فى الإسلام وتأسست علوم وقواعد وفق الروح المتحررة فازدهر بها الإسلام وسادت حضارته. ذكر الرازى هذا الإشكال الذى قد يطرأ على أذهان بعض الناس حول الأستاذ والطالب فقال:

فإن قال قائل: لما كان حال مالك فى الدين والعلم ما ذكرته وكان تعظيم الأستاذ واجباً على كل مسلم فكيف أقدم الشافعى على مخالفته؟. وكيف جوز من نفسه أن يضع الكتاب عليه؟

أولاً: دوافع الكتاب: دفع مظاهر تقديس احترام مالك:

قال البيهقى: قرأت فى كتاب أبى يحيى زكريا بن يحيى الساجى: أن الشافعى إنما وضع الكتاب على مالك لأنه بلغه:

* إن بالأندلس قلنسوة لمالك يستشفى بها.

* وكان يقال لهم: قال رسول الله: فيقولون: قال مالك: فقال الشافعى إن مالكاً آدمى قد يحفظ ويغلط.

فصار ذلك داعياً للشافعى إلى وضع الكتاب على مالك لبيان:

* بشرية مالك وأخطائه لئلا ينزله الناس منزلة النبوة أو التأليه فصفة التقديس التى ألبسها الأندلسيون على مالك هى التى أثارت ثورة الشافعى.

ولو أخذ الإسلاميون بعمل الشافعى وكفاحه ضد العوائد المرذولة لما رأينا حال المجتمع الإسلامى يتردى بسبب مظاهر التقديس المنتشرة باسم الدين فى أرجائه.

ثانياً: منهجه فى نقد مالك:

وبدأ الشافعى فى بيان أخطاء مالك لتحقيق بشريته فى نفوس الأندلسيين من جانب وبيان أن الحقيقة وليدة الاجتهاد والبحث من جانب آخر:

* قال الربيع: سمعت الشافعى يقول: قدمت مصر ولا أعرف مالكاً يخالف من أحاديثه إلا ستة عشر حديثاً فنظرت فإذا هو يقول بالأصل ويدع الفرع ويقول بالفرع ويدع الأصل.

قال الرازى: إن الكتاب الذى وضعه الشافعى على مالك قال فى أوله:

* إذا حدث الثقة عن الثقة عن رسول الله فهو ثابت عن رسول الله.

والثابت عن رسول الله لا يترك إلا إذا وجد حديث يخالفه وإذا اختلفت الأحاديث فللاختلاف فيها وجهان:

أحدهما: أن يكون فيها ناسخ فيعمل بالناسخ ويترك المنسوخ.

والآخر: أن لا يتميز الناسخ عن المنسوخ.

فها هنا نذهب إلى أثبت الروايتين.

وإذا تكافيا: نذهب إلى أسند الحديثين لكتاب الله وأشبههما بحديث آخر.

وإذا ثبت الحديث عن رسول الله لا يخالفه حديث آخر، وكان يروى عن غير رسول الله حديث يوافقه لم يزده قوة وحديث رسول الله مستغن وإن كان يروى عن غير رسول الله حديث يخالفه لم ألتفت إلى ما خالفه وحديث رسول الله أولى أن يؤخذ به.

ولما قرر الشافعى هذه القاعدة راسماً بها منهجه، ذكر: أن مالكاً اعتبر هذه القاعدة فى بعض المواضع دون البعض.

* ثم ذكر المسائل التى ترك الأخبار الصحيحة فيها بقول واحد من الصحابة أو بقول واحد من التابعين أو لرأى نفسه.

* ثم ذكر ما ترك فيه من أقاويل الصحابة لرأى بعض التابعين أو لرأى نفسه. وذلك أنه ربما يدعى الإجماع وهو مختلف فيه.

كذلك أخذ عليه: ادعاؤه أن إجماع أهل المدينة حُجة.

قائلاً: ليت شعرى من هؤلاء المجمعون الذين لا يسمون؟ فإنا لا نعرفهم ولا يكلف الله أحداً أن يأخذ دينه عمن لا يعرفه.

وهناك مآخذ أخرى على تضاربه فى منهجه، منها:

أخبرنا مالك عن أبى الزبير عن عطاء بن رياح عن ابن عباس أنه سئل: عن رجل واقع أهله وهو مُحرم وهو بمنى قبل أن يفيض فأمره أن ينحر بدنة.

قال الشافعى: وبهذا نأخذ.

وقال مالك: عليه عمرة وحجة تامة وبدنة. رواه عن ربيعة عن ثور بن زيد عن عكرمة يظنه عن ابن عباس. يعلق الشافعى فيقول:

* فإن كان قد ترك قول ابن عباس لرأى ربيعة فهو خطأ.

* وإن تركه لرأى عكرمة فهو يسيئ القول فى عكرمة لا يرى لأحد أن يقبل حديثه.

* وهو يروى عن سفيان عن عطاء عن ابن عباس خلافه وعطاء ثقة عنده وعند الناس.

قال الشافعى: والعجب أنه يقول فى عكرمة ما يقول ثم. يحتاج إلى شىء من علمه يوافق قوله فيسميه مرة ويسكت عنه أخرى.

فيروى عن ثور بن زيد عن ابن عباس فى الرضاع وذبائح نصارى العرب وغيره ويسكت عن ذكر عكرمة وإنما يحدثه ثور عن عكرمة. وهذا من الأمور التى ينبغى لأهل العلم أن يتحفظوا منها.

ثالثاً: تعليق بعض الأصحاب على موقف الشافعى:

علق الربيع على موقف الشافعى من مالك قائلاً:

أ) وأقول أنا الربيع: أن أرسطاليس الحكيم تعلم الحكمة من أفلاطون ثم خالفه.

فقيل له: كيف فعلت ذلك؟

فقال أستاذى صديقى والحق صديقى فإذا تنازعاً فالحق أولى بالصداقة.

فهذا المعنى بعينه هو الذى حمل الشافعى على إظهار مخالفة مالك.

هذه القدرة الفائقة فى النقد المنهجى ما قللت من شأن مالك يوماً أو جعلت الشافعى يستخف به فى أحاديثه إنما كان دائماً يقول:

لولا مالك وسفيان لذهب علم الحجاز. ويقول: إذا جاء الأثر فمالك النجم.

ويقول: كان مالك إذا شك فى شىء من الحديث تركه كله.

الرسالة

تحليلها وتقديرها

- كتاب «الرسالة» علامة بارزة على طريق تطور العقل العربى الإسلامى، فمؤلفه، وهو الإمام الشافعى شخصية وسعت عصرها كله، وعبرت عنه أسمى تعبير، وقد شهد عصر الشافعى انطلاقة هائلة نحو الازدهار الثقافى والحضارى، بعد أن كان قد مضى قرن ونصف القرن على بزوغ فجر الإسلام، وانتصار فتوحاته.

كانت العبقريات تتفجر فى كل مجال، ولا سيما فى الجوانب العقلية، وكان أهم ما يشغل العقل العربى الإسلامى هو فهم القرآن شكلاً ومضموناً، فمن حيث الشكل: عكف العلماء على دراسة لغة القرآن، أصواتاً وألفاظاً وتراكيب، فكان إمام هؤلاء العلماء هو الخليل بن أحمد ثم تلميذه سيبويه وظفرت العربية على يدى سيبويه بمؤلفه الخالد «الكتاب» الذى صار فيما بعد مصدراً لجهود التقعيد النحوى، ومرجعاً لأصول اللغة الفصحى، إلى جانب جهود علمية كثيرة لغيره من الأئمة العلماء. ومن حيث المضمون: اجتهد الأئمة من رجال التفسير والحديث والفقه والكلام، فكان فى صدرهم الإمام الشافعى رضى الله عنه، وقد ظفرت الأمة على يديه بالكثير من الآثار العلمية ولاسيما هذه «الرسالة» التى كان يطلق عليها أيضاً: «الكتاب»، وقد يكون إطلاق تسمية «الكتاب» على أحد المؤلفات من باب

التخصيص، للدلالة على أنه هو الجدير بأن يسمى «الكتاب» دون غيره، وفى القرآن من ذلك التعبير: «ذلك الكتاب لا ريب فيه».

غير أن اسم «الكتاب» سرعان ما تغير، وخص باسم «الرسالة» الذى استمر مصاحباً له، معروفاً به فى أجيال المسلمين.

- لما ظهر الشافعى بعلمه ومواهبه، ولفت الأنظار إليه فى مجالسه فى المسجد الحرام، ثم فى لقاءاته بالعراق، أرسل إليه بعض علمائها، وهو عبدالرحمن بن مهدى الحافظ الإمام العلم المتوفى سنة ١٩٨ هـ رسالة يطلب إليه فيها أن يكتب لهم كتاباً يبين فيه معانى القرآن ويجمع فيه قبول الأخبار. أى شروط قبول الحديث ويبين فيه حجية الاجماع والناسخ والمنسوخ من القرآن والسُنة.

وقد أكد ذلك الطلب وتلك الحاجة العالم «على بن المدينى» المحدث شيخ البخارى الذى قال للشافعى «أجب عبدالرحمن بن مهدى عن كتابه فقد كتب إليك يسألك وهو متشوق إلى جوابك، قال: فأجابه الشافعى، وهو كتاب الرسالة الذى كتب عنه بالعراق، وإنما هى رسالته إلى عبدالرحمن بن مهدى.

عند ذلك قام الشافعى بإجابة مطلب عبدالرحمن بن مهدى وألف هذا الكتاب فأطلق الناس عليه هذا الاسم «الرسالة» لأنه كان عبارة عن رسالة من الإمام الشافعى إلى عبدالرحمن بن مهدى حملها إليه الحارث بن سريج النقال الخوارزمى البغدادى ولقب بالنقال لهذا السبب، أما الشافعى فلا يسمى هذا الكتاب «الرسالة» ولكن يسميه «الكتاب» أو كتابى.

● تأليفها:

حسب الروايات السابقة يكون الشافعى قد ألف رسالته هذه فى مكة وارسلها إلى عبدالرحمن بن مهدى فى العراق، وذلك هو المشهور، ولكن هناك رواية أخرى تذكر أن الشافعى ألف كتابه هذا «الرسالة» فى العراق، قال الرازى «أعلم أن الشافعى رضى الله عنه صنف كتاب الرسالة ببغداد، ولما رجع إلى مصر أعاد تصنيف كتاب الرسالة وفى كل منهما علم كثير».

ومن هذه الرواية نعلم أيضاً أنه قد أعاد تأليفها فى مصر بعد انتقاله إليها، ولا تعارض بين الروايات. فمن الجائز أن يكون الشافعى قد ألف رسالته ثلاث مرات، لا ينشئها إنشاء، ولكن يعيد النظر فيها وفى ترتيبها بالإضافة والحذف أو التقديم والتأخير، كما يفعل معظم المؤلفين فى طبعات كتبهم بعد الطبعة الأولى، وعلى هذا يمكن القول إن الشافعى قد ألفها فى مكة، وأرسلها مع ابن سريج إلى عبدالرحمن ابن مهدى ، فلما قدم العراق فى قدومه الثانى سنة ١٩٥ هـ، حيث أقام سنتين أعاد النظر فيها فاعتبر ذلك تأليفاً لها ، فلما قدم مصر أعاد تأليفها، وأملاها على أصحابه يضيف حيناً ويختصر حيناً آخر حسب ما تسعفه الذاكرة والحفظ الذى كان عليه اعتماده فى املاء كتبه، وقد تبين لنا من استقراء كتب الشافعى الموجودة التى ألفت بمصر أنه ألف هذه الكتب من حفظه، ولم تكن كتبه كلها معه. انظر إليه يقول فى كتاب الرسالة: «وغاب عنى بعض كتبى وتحققت بما يعرفه أهل العلم بما حفظت فاختصرت خوف طوال الكتاب، فأتيت ببعض ما فيه الكفاية، دون تقصى العلم فى كل أمره».

ولنأخذ الآن فى عرض هذا الكتاب القيم وتحليله، لنعرف ما اشتمل عليه من أبواب وفصول ومباحث، وكلها عظيم الفائدة والأثر، وكلها فيه هدى للناس وبيان للفقهاء الذين يعملون لاستنباط الأحكام الشرعية من أصولها وأدلتها.

للكتاب خطبة، جلعها الإمام المؤلف مقدمة له ، وفيها ذكر أن القرآن قد جمع الله فيه ما أحل وحرم وما يجب علينا أن نتعبد به مما افترضه علينا ووعدنا عليه ثوابه، ولهذا كان حقاً على طلبة العلم بلوغ غاية الجهد فى الاستكثار من علمه نصاً واستنباطاً، والرغبة إلى الله فى العون إليه، فإنه لا يدرك خير إلا بعونه.

وذلك لأن من وصل إلى علم أحكام الله فى كتابه وقال وعمل بما علم منه، فاز بالخير والفضيلة فى دينه ودنياه. وصار فى الدين أهلاً لموضع الإمامة.

وكان آخر الخطبة هذه الكلمة البليغة. فليست تنزل بأحد من أهل دين الله نازلة إلا فى كتاب الله الدليل على سبيل الهدى فيها، قال الله تبارك وتعالى ﴿ كِتَـٰبٌ

أَنزَلْنَٰهُ إِلَيْكَ لِتُخْرِجَ ٱلنَّاسَ مِنَ ٱلظُّلُمَٰتِ إِلَى ٱلنُّورِ بِإِذْنِ رَبِّهِمْ إِلَىٰ صِرَٰطِ ٱلْعَزِيزِ ٱلْحَمِيدِ ﴾ [إبراهيم/ ١] . وقال: ﴿ وَأَنزَلْنَآ إِلَيْكَ ٱلذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ وَلَعَلَّهُمْ يَتَفَكَّرُونَ ﴾ [النحل/ ٤٤] وقال تعالى: ﴿ وَنَزَّلْنَا عَلَيْكَ ٱلْكِتَٰبَ تِبْيَٰنًا لِّكُلِّ شَىْءٍ وَهُدًى وَرَحْمَةً وَبُشْرَىٰ لِلْمُسْلِمِينَ ﴾ [النحل/ ٨٩]. وقال: ﴿ وَكَذَٰلِكَ أَوْحَيْنَآ إِلَيْكَ رُوحًا مِّنْ أَمْرِنَا ۚ مَا كُنتَ تَدْرِى مَا ٱلْكِتَٰبُ وَلَا ٱلْإِيمَٰنُ وَلَٰكِن جَعَلْنَٰهُ نُورًا نَّهْدِى بِهِۦ مَن نَّشَآءُ مِنْ عِبَادِنَا ۚ وَإِنَّكَ لَتَهْدِىٓ إِلَىٰ صِرَٰطٍ مُّسْتَقِيمٍ ﴾ [الشورى/ ٥٢].

وكان من الطبيعى والقرآن عماد الدين، وفيه بيان ما أراد بيانه من الأحكام – أن يبدأ الشافعى «الرسالة» بباب بيّن فيه كيفية بيان كتاب الله لما جاء به من أحكام العبادات والمعاملات ؛ لأن البيان اسم جامع لمعان مجتمعة الأصول متشعبة الفروع.

فمن البيان فى القرآن ما يكون نصاً لا يحتمل التأويل وذلك كجمل ما فرضه الله من صلاة وزكاة ونحوهما، ومثل ما حرمه من أكل الميتة ولحم الخنزير ونحوهما. ومنه ما أحكم الله فرضه فى الكتاب، ثم بين كيفه على لسان نبيه، مثل عدد الصلاة والزكاة وأوقاتها ومنه ما سنه الرسول مما لا نص فيه فى الكتاب، ولكن الله فرض علينا فى الكتاب طاعته، إلى آخر ضروب البيان التى ذكرها الشافعى.

وفى هذا الباب تحدث الشافعى عن مصادر الأحكام وأدلتها وبين أنها على خمس مراتب:

الأولى: الكتاب والسُنة إذا ثبتت.

الثانية: الإجماع فيما ليس فيه كتاب ولا سنة، والمراد بالإجماع إجماع الفقهاء الذين أوتوا علم الخاصة.

الثالثة: قول بعض أصحاب النبى ﷺ قولاً من غير أن يعرف له مخالف.

الرابعة: اختلاف الصحابة فيأخذ من قول بعضهم ما يراه أقرب إلى الكتاب والسُنة أو يرجحه قياس ولا يتجاوز أقوالهم إلى غيرها.

الخامسة: القياس على أمر عرف حكمه بواحد من المراتب السابقة.

ثم عقد الشافعى باباً لخبر الواحد، وما يشترط فى هذا الخبر من شروط حتى يمكن الاحتجاج به فمن هذه الشروط:

١ - أن يكون من حدث به ثقة فى دينه معروفاً بالصدق فى حديثه.

٢ - وأن يكون عاقلاً لما يحدث به عالماً بما يحيل معانى الحديث.

٣ - وأن يكون ممن يؤدى الحديث بحروفه كما سمع ولا يحدث به على المعنى.

٤ - حافظاً إن حدث به من حفظه، حافظاً لكتابه إن حدث من كتابه.

٥ - أن يوافق حديثه أهل الحفظ فى الحديث.

٦- أن يكون برياً من أن يكون مدلساً يحدث عمن لقى ما لم يسمع منه، ويحدث عن النبى ﷺ ما يحدث الثقات بخلافه.

٧ - وأن يكون هكذا من فوقه ممن حدثه حتى ينتهى الحديث موصولاً إلى النبى ﷺ أو من انتهى به إليه دونه لأن كل واحد منهم مثبت لمن حدثه، ومثبت على من حدث عنه فلا يستغنى فى كل واحد منهم عما وصفت.

وبعد الفراغ من ذلك أخذ يتكلم عن النسخ وحكمته، وعن الناسخ والمنسوخ. وأطال الكلام فى فصول عدة فى هذا الموضوع المهم ، فهو يذكر أن الله فرض فرائض أثبتها، وأخرى نسخها تخفيفاً عن عباده، وأبان أنه نسخ ما نسخ من القرآن به وأن السُنة لا تكون ناسخة له، بل هى تابعة له لأن على الرسول اتباع ما يوحى إليه، وليس له تبديله من نفسه.

وتكلم بعد ذلك عن الناسخ والمنسوخ الذى يدل الكتاب على بعضه والسُنة على بعضه، وعن الفرائض التى أنزلها الله نصاً، ثم عن الأخرى المنصوصة، ولكن للرسول سُنة معها على اختلاف أنواع هذه الفرائض، ثم عما يكون للسُنة من تخصيص العام ومن ذلك عدم توريث القاتل من مال قتيله ولو كان أباه، لقوله ﷺ: «ليس لقاتل شىء» مع نص القرآن على أن للابن نصيباً مفروضاً من تركة أبيه.

وأخذ بعد هذا فى بحث جمل الفرائض التى أحكم الله فرضها بكتابه، وبين كيف يكون القيام بها على لسان نبيه، وذلك مثل الصلاة والزكاة والحج. فكل هذا فرض

بالقرآن، ولكن السُنة هى التى بينت عدد الصلوات وعدد ركعات كل منها، وكيفية أدائها فى الحضر والسفر.

وكذلك الأمر فى الزكاة التي يقول فيها ﴿ خُذْ مِنْ أَمْوَالِهِمْ صَدَقَةً تُطَهِّرُهُمْ وَتُزَكِّيهِم بِهَا ﴾ [التوبة/ ١٠٣] ، فكان مخرج الآية - كما يقول الشافعى - عاماً على الأموال، وكان يحتمل أن تكون على بعض الأموال دون بعض، فدلت السُنة على أن الزكاة فى بعض الأموال دون بعض. إلى آخر ما قال.

والأمر مثل هذا فى الحج الذى فرضه الله بقوله ﴿ وَلِلَّهِ عَلَى ٱلنَّاسِ حِجُّ ٱلْبَيْتِ مَنِ ٱسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا ﴾ [آل عمران/ ٩٧]. فجاء الرسول وبين أن السبيل الزاد والمركب، وأخبر بمواقيت الحج، وكيف تكون التلبية، وما يجب أن يتقيه المحرم من لبس الثياب والطيب، كما أعلمنا بسُنته أعمال الحج كلها من الطواف بالكعبة والوقوف بعرفة ورمى الجمار وما سوى ذلك كله.

ونجد بعد ذلك باباً عنوانه «باب العلل فى الأحاديث»، تكلم فيه عن الأحاديث التى نجد فى القرآن مثلها نصاً، وأخرى فى القرآن مثلها جملة، وعن التى جاءت بأكثر مما فى القرآن، والتى ليس فيها شىء من القرآن، كما تكلم عن الأحاديث الناسخة والمنسوخة، والأخرى التى ليس فيها دلالة على ناسخ ولا منسوخ، وعن أحاديث فيها أوامر ونواه للرسول، فيصرف بعضها إلى التحريم، وبعضها إلى غير ذلك. كما تكلم أيضاً عن مباحث أخرى تتعلق بالحديث وعلومه، ومنها ما يكون من الاختلاف الذى يكون بين بعضها وأسبابها، كما تحدث بعد ذلك كله عن أسباب اختلاف القراءات فى القرآن.

ويطيل بصفة خاصة فى كلامه عن النهي فى الأحاديث، بادئاً فى هذا بقول الرسول ﷺ: «لا يخطب أحدكم على خطبة أخيه». مبيناً أن النهي هذا جاء على معنى دون معنى آخر، وهذا المعنى هو أن تكون المرأة قد رضيت بالأول وأذنت فى التزويج منه، وإلا ما كانت خطبة الثانى منهيا عنها. ثم تكلم بعد هذا عن النهى لمعان أخري فى البيوع وغيرها.

وبعد ذلك نرى الشافعي يخصص باباً للعلم وما يجب على الناس فيه، فيذكر أن العلم علمان: علم عامة لا يسع بالغاً غير مغلوب على عقله جهله، مثل الصلوات الخمس، وصوم شهر رمضان، وحج البيت على المستطيع، والزكاة فى الأموال، وتحريم الربا والزنا والقتل والخمر والسرقة، وما كان فى معنى هذا.

ثم بين أن هذا الصنف من العلم موجود أيضاً فى القرآن، وموجود عاماً عند المسلمين، ويحكونه عن الرسول ﷺ ولا يتنازعون فيه، لأنه لا يمكن فيه الغلط من الخبر ولا التأويل ولا الاختلاف.

وأما النوع الثانى من العلم، فهو علم أحكام فروع الفرائض وغيرها، مما ليس فيها نص قرآن، ولا فى أكثر نص سُنة إلا ما كان منها من أخبار الخاصة، وما كان يحتمل التأويل، وهذه الدرجة من العلم لا تبلغها العامة، ولم يكلفها كل الخاصة، وإذا قام بها من الخاصة من فيه الكفاية لا يكون حرج على من تركها.

ولما فرغ من بيان هذا كله، نراه يتكلم عن خبر الواحد، وعن الحُجة فى تثبيته فى بابين، وهو فى هذا يطيل، لأن الأمر يقتضى الإطالة حقاً، وذلك بأن خصوم السُنة ردوا الأحاديث التى رواها آحاد ولم يروها حُجة فى التشريع، فندب «ناصر السُنة» نفسه للرد عليهم ودحض ما يحتجون به، مستدلاً بما لا سبيل إلى دفعه، وبما لا يسع المنصف إلا التسليم به.

ثم انتهى إلى الكلام على الاجتماع وحجيته مبيناً أن عامة المسلمين لا تجتمع على خلاف لسُنة رسول الله، ولا على خطأ. وتناول بعده القياس باعتباره أصلاً من أصول الفقه بعد الكتاب والسُنة والإجماع، مبيناً الأدلة على وجوب المصير إليه عند الضرورة، وشروط القياس الصحيح، ومن يجوز شرعاً له أن يقيس، ثم من يصح منه الاجتهاد فى أحكام الله.

وكان من الطبيعى للشافعى وهو يتكلم عن القياس وشروطه، أن يتكلم عن الاستحسان الذى قال به الأحناف وإبطاله، فذكر أنه حرام على أى إنسان أن يقول بالاستحسان إذا خالف الاستحسان الخبر من الكتاب أو السنة، لأن حلال الله

وحرامه أولى ألا يقال فيهما بالتعسف والاستحسان، وأنه لو قال أحد فى هذا بلا خبر لازم أو قياس كان آثماً.

والفقهاء يختلفون فى كثير من أحكامهم، فهل يسعهم هذا الاختلاف؟ هنا يتكلم الشافعى عن الاختلاف المحرم وغيره، وقال عن الاختلاف المحرم وغير المحرم ما نصه:

«كل ما أقام الله به الحُجة فى كتابه أو على لسان نبيه، منصوصاً بينها لم يحل الاختلاف فيه لمن علمه. وما كان من ذلك يحتمل التأويل ويدرك قياساً، فذهب المتأول أو القايس إلى معنى يحتمله الخبر أو القياس، وإن خالفه فيه غيره، لم أقل إنه يضيق عليه ضيق الخلاف فى المنصوص».

ثم أقام بعد هذا الحُجة على ما رآه من التفرقة بين هذين الضربين من الاختلاف.

وبعد ذلك تكلم عن اختلاف الصحابة فى بعض مسائل الميراث، وبخاصة ميراث الجد، ثم إبان رأيه فيما ينبغى العمل به من أقاويل الصحابة بصفة عامة إذا اختلفوا بصفة عامة فى آرائهم، فقال: «نصير منها إلى ما وافق الكتاب أو السُنة أو الإجماع، أو كان أصح فى القياس».

ثم ذكر أنه يصير إلى قول الواحد منهم، لا يحفظ عن غير منهم فيه له موافقة ولا خلاف، إذ لم نجد كتاباً ولا سُنة ولا إجماعاً، ولا شيئاً فى معنى هذا أو وجد معه قياس.

وأخيراً يختم الإمام رسالته ببيان أن أصول الفقه ليست فى مرتبة واحدة، بل لكل منها مرتبة معلومة بحيث يجىء بعضها فى أثر بعض فيقول:

«نحكم بالكتاب والسُنة المجتمع عليها التى لا اختلاف فيها، فنقول لهذا: حكمنا بالحق فى الظاهر والباطن ونحكم بالسنة قد رويت من طريق الانفراد. لا يجتمع الناس عليها. فنقول: حكمنا بالحق فى الظاهر، لأنه قد يمكن الغلط فيمن روى الحديث.

ونحكم بالإجماع ثم القياس، وهو أضعف من هذا، ولكنها منزلة ضرورة، لأنه لا يحل القياس والخبر موجود، كما يكون التيمم طهارة فى السفر عند الإعواز من الماء، وإنما يكون طهارة فى الإعواز فكذلك يكون ما بعد السُنة حجة إذا أعوز من السُنة».

القيمة العلمية لرسالة الشافعى

تستمد «رسالة الشافعى» مكانتها العلمية، وقيمتها الفقهية والأصولية من الشافعى نفسه، وهو من عرفنا من العلم والفقه والحديث واللغة، لذلك فإن كل فضل لهذه الرسالة انعكاس لفضل الشافعى، ومكانته بين العلماء، كما أن كل ثناء على الشافعى نجده بصورة أو بأخرى فى ثنايا هذه الرسالة.

وقد تكلم العلماء كثيراً فى فضل الرسالة وقيمتها بما يضعها فى قمة كتب الفقه وأصوله، وفى قمة كتب الشافعى أيضاً، وإليك طرفاً من ثناء العلماء على هذه الرسالة وآرائهم فى قيمتها ومكانتها:

قال عبدالرحمن بن مهدى - الذى أرسل إليه الشافعى رسالته هذه: «لما نظرت الرسالة للإمام الشافعى أذهلتنى لأننى رأيت كلام رجل عاقل فصيح ناصح فانى لأكثر الدعاء له». وقال: «ما أصلى صلاة إلا وأنا أدعو للشافعى فيها».

وقال المزنى: «قرأت كتاب الرسالة للشافعى خمسمائة مرة. ما من مرة منها إلا واستفدت فائدة جديدة لم أستفدها فى الأخرى».

وكتاب «الرسالة» هذا هو أول كتاب منظم فى أصول الفقه وفى أصول الحديث أيضاً. أما أنه أول كتاب فى أصول الفقه فلأن الناس قبله كانوا يتكلمون فى المسائل الأصولية حسبما اتفق، لم يكن لهم نظام جامع، ولا قواعد كلية إلى أن ألف الشافعى رسالته هذه، فوضع فيها القواعد الكلية والقانون الجامع فى أصول الفقه ولذلك فإن نسبة الأصول إلى الإمام الشافعى كنسبة المنطق إلى أرسطو، ونسبة العروض إلى الخليل بن أحمد. وفى ذلك يقول فخر الدين الرازى: «اعلم أن نسبة الشافعى إلى علم الأصول كنسبة أرسطو إلى علم المنطق وكنسبة الخليل بن أحمد إلى علم العروض؛ وذلك لأن الناس كانوا قبل أرسطو يستدلون ويعترضون بمجرد

طباعهم السليمة، ولكن ما كان عندهم قانون فى كيفية ترتيب الحدود والبراهين. وكذلك الشعراء كانوا قبل الخليل بن أحمد ينظمون أشعاراً وكان اعتمادهم على مجرد الطبع، فكذلك ههنا الناس، كانوا قبل الإمام الشافعى رضى الله عنه يتكلمون فى مسائل أصول الفقه ويستدلون ويعترضون، ولكن ما كان لهم قانون كلى مرجوع إليه فى معرفة دلائل الشريعة وفى كيفية معارضتها وترجيحاتها فاستنبط الشافعي علم أصول الفقه، ووضع للناس قانوناً كلياً يرجع إليه فى معرفة مراتب أدلة الشرع، فثبت أن نسبة الشافعى إلى علم الشريعة كنسبة أرسطو إلى علم العقل. فلما اتفق الناس على أن استخراج علم المنطق بدرجة عالية لم يتفق لأحد مشاركة أرسطو فيها، فكذا ههنا وجب أن يعترفوا للشافعى بسبب وضع هذا العلم الشريف بالرفعة والجلالة والتمييز علي سائر المجتهدين بسبب هذه الدرجة الشريفة». ثم يقول:

«والناس وإن أطنبوا بعد ذلك فى علم أصول الفقه إلا أنهم عيال على الشافعى فيه لأنه هو الذى فتح هذا الباب. والسبق لمن سبق».

وأما إنه أول كتاب فى أصول الحديث أيضاً: فلأنه انتصر فيه للسُنة النبوية الشريفة فقد دمج الشافعى «الكتاب والسُنة» - مع أنهما ليسا شيئاً واحداً - لأن القرآن اشتمل على بيان الكليات وكثير من الجزئيات، والسنة أتمت بيان القرآن الكريم، وفصلت ما أجمل، ووضحت بعض ما قد يدق على بعض العقول إدراكه، فالشافعى وإن أوضح أن السُنة ليست فى مرتبة القرآن. فقد رأى أن القرآن والسُنة فى درجة واحدة فى الاستدلال.

ولقد دافع الشافعى عن السُنة دفاعاً شديداً. ليس فقط لأن فى السُنة وقائع التطبيق لما جاء من تشاريع فى القرآن. بل لأنه رأى قوماً من معاصريه يحملون على السُنة إلى درجة عدم الاعتراف بها، والمناداة بالاكتفاء بما جاء فى القرآن الكريم، وقد أدرك الشافعى أن هذا الهجوم مقدمة للهجوم على القرآن، وهذا ما كان..

* * *

هكذا نرى الإمام العظيم يبتدع علماً قائماً بذاته، هو علم أصول الفقه، فيحتضنه الذين جاءوا بعده من أصحاب المذاهب الفقهية المختلفة، ويفيدون منه أجل الفوائد، وذلك فى رسالته التى تحوى الكثير من بذور التفكير المنطقى والفلسفى وأصوله.

ومن أجل هذا وذاك كله نرى العالم الإسلامى يتقبل مذهبه بقبول حسن، ونرى هذا المذهب يظهر فى الأقطار والبلاد الإسلامية على أيدى رجاله، نراه فى قاعدته ومركزه الأول بمصر والشام والحجاز وبغداد وفارس ونيسابور وخراسان وسائر بلاد ما وراء النهر، إلى بلاد كثيرة أخرى، كما يذكر جمهرة من أرخوه.

يقول ابن خلدون فى هذا: «وأما الشافعى فمقلدوه بمصر أكثر مما سواها، وقد كان انتشر مذهبه بالعراق وخراسان وما وراء النهر، وقاسموا الحنفية، فى الفتوى والتدريس من جميع الأمصار» إلى آخر ما قاله ابن خلدون. مما يدل على عظمة شأن المذهب وقوة انتشاره.

وقد استفاضت شهرة الشافعى ومذهبه فى البلاد الإسلامية عامة، وكذلك لدى الغربيين حتى تجرد لدراسته كثير من المستشرقين، وأفادوا منه فى بحوثهم، ويظهر لنا هذا الأثر العظيم واضحاً فى أكثر من بحث وكتاب.

رحم الله الإمام الشافعى، ورضى عنه وأرضاه، جزاء ما قدم للإسلام وللإنسانية من خير فى ناحية الفكر القانونى والتشريعى.

* * * *

كلمات للشافعى:

كان الشافعى عالماً لغوياً أديباً، وكان بحكم عروبته وثقافته وتطلبه اللغة والأدب والشعر صاحب بيان فخم وتعبير جزل، وقد أثرت عنه مجموعة ضخمة من الكلمات البليغة الوجيزة المركزة، وتناثرت فى الكتب التى كتبها، أو التى كتبت عنه، وفيما يلى نذكر طائفة من هذه الكلمات:

١ - تفقه قبل أن ترأس، فإذا رأست فلا سبيل إلى التفقه..

٢ - ليس بأخيك من احتجب إلى مداراته..

٣ - العلم أفضل من صلاة النافلة..

٤ - رضا الناس غاية لا تدرك، ما أقوله لك إلا انصحاً، ليس إلى السلامة من الناس سبيل، فانظر ما فيه صلاح نفسك فالزمه، ودع الناس وما هم فيه..

٥ - من صدق فى أخوة أخيه قبل علله، وسد خلله، وغفر زلله..

٦ - من أراد الدنيا فعليه بالعلم، ومن أراد الآخرة فعليه بالعلم..

٧ - ما أفلح فى العلم إلا من طلبه فى القلة «الفقر»، ولقد كنت أطلب القرطاس فيعسر علىّ..

٨ - من طلب علماً فليدقق، وإلا ضاع دقيق العلم..

٩ - زينة العلماء التوفيق، وحليتهم حسن الخلق، وجمالهم كرم النفس..

١٠ - فقر العلماء فقر اختيار، وفقر الجهال فقر اضطرار..

١١ - من لم تعزه التقوى فلا عز له..

١٢ - من غلبته شدة الشهوة للدنيا لزمته العبودية لأهلها..

١٣ - سياسة الناس أشد من سياسة الدواب..

١٤ - لو علمت أن شرب الماء البارد يثلم مروءتى ما شربته..

١٥ - أصحاب المروءات فى جهد..

١٦ - من برَّك فقد أوثقك، ومن جفاك فقد أطلقك..

١٧ - من نمَّ لك نمَّ بك، ومن إذا أرضيته قال فيك ما ليس فيك، إذا أغضبته قال فيك ما ليس فيك..

١٨ - من وعظ أخاه سراً فقد نصحه وزانه، ومن وعظه علانية فقد فضحه وشانه..

١٩ - من تزين بباطل هتك ستره..

٢٠ - أرفع الناس قدراً من لا يرى قدره، وأكثرهم فضلاً من لا يرى فضله..

٢١ - الشفاعات زكاة المروءات..

٢٢ - الانبساط إلى الناس مجلبة لقرناء السوء، والانقباض عنهم مكسبة للعداوة، فكن بين المنقبض والمنبسط.

٢٣ - صحبة من لا يخاف العار عار يوم القيامة..

٢٤ - إن الله تعالى خلقك حراً، فكن حراً كما خلقك..

٢٥ - ما أكرمت أحداً فوق مقداره إلا اتضع من قدري عنده بمقدار ما زدت فى إكرامه..

٢٦ - من سمع بأذنه صار حاكياً، ومن أصغى بقلبه كان واعياً، ومن وعظ بفعله كان هادياً..

٢٧ - من ولى القضاء ولم يفتقر فهو لص..

٢٨ - إذا أخطأتك الصنيعة إلى من يتقى الله عز وجل فاصطنعها إلى من يتقى العار...

الإمام أحمد بن حنبل

ولد سنة ١٦٤ هـ - توفى سنة ٢٤١ هـ

أحمد بن حنبل

وهذا رابع الأئمة من الفقهاء، صاحب الصفات والنعوت الباهرة التى أطلقها عليه معاصروه وعارفو قدره، فهو إمام الدنيا، إمام دار السلام، مفتى العراق، عالم السُنة، زاهد الوقت، محدث الدنيا، عالم العصر، قدوة أهل السُنة، الصابر فى المحنة، الرجل الصالح، الزاهد المحتسب: أحمد بن حنبل رضي الله عنه..

وهو مجدد القرن الثالث فى رأى السيد محمد رشيد رضا، وفى رأي بعض الباحثين أن ابن حنبل أولى بهذا اللقب من ابن سريج والشافعى والطحاوى والخلال والنسائى..

ولقد عاش ابن حنبل فى العصر العباسى، حيث تغلب العنصر الفارسى على العنصر العربى، وكثرت المنازعات على ولاية العهد، كما صار لطائفة المعتزلة سلطان وقوة، وكانت لهم آراؤهم الخاصة أحياناً، وذلك بجوار ردودهم على الزنادقة والملاحدة، واتسع نطاق الفقه ونضج غرسه، كما وضع الشافعى علم أصول الفقه،واتسع علم الحديث كذلك، وجمعت فيه المجموعات، ودونت فيه الكتب، وحينما كثرت المناظرات والمساجلات والمراسلات فى الفقه والعقائد، وجدَّت علوم وفنون، كان ابن حنبل منصرفاً إلى دراسة الحديث، مستمسكاً بالأثر!

مولده ونسبه:

ولد ابن حنبل فى شهر ربيع الأول سنة أربع وستين ومئة ببغداد، بعد أن خرجت به أمه وهو جنين من مدينة «مرو» التى كان يقيم بها أبوه إلى بغداد.

وهو أبو عبدالله أحمد بن محمد بن حنبل بن هلال بن أسد بن إدريس بن عبدالله بن حيان بن عبدالله بن أنس بن عوف بن قاسط بن مازن بن شيبان.. المروزى ثم البغدادى. ويلتقى ابن حنبل فى نسبه مع الرسول ﷺ فى نزار بن معد بن عدنان..

وقد اشتهرت نسبة ابن حنبل إلى جده «حنبل» فصار الناس يقولون: «ابن حنبل» مع أن «حنبل» جده، وأما أبوه فهو «محمد» والسبب فى ذلك أن جده كان أشهر من أبيه، لأن أباه كان مجاهداً مغموراً، علي حين كان جده والياً للأمويين على «سرخص» من أعمال خراسان، وكان مع هذا من الدعاة إلى الخلافة العباسية الذين نالهم الأذى بسبب هذه الدعوة..

ولقد مات والد ابن حنبل وهو طفل صغير، وابن حنبل لا يتذكر أنه رآه، ولذلك نشأ يتيماً تكفله أمه وترعاه، وتقوم على تربيته، واسمها صفية بنت ميمونة بنت عبدالملك الشيبانى من بنى عامر، وهكذا نجد أمه عربية شيبانية كأبيه..

وكانت قبيلة شيبان تقيم بالبصرة، ولذلك يقال لابن حنبل أنه بصرى، وكان إذا زار البصرة صلى فى مسجد مازن من بنى شيبان، وقال: إنه مسجد آبائى..

ويبدو أن والدة ابن حنبل كان لها مكانة سامية فى نفس ولدها، وقد نستدل على ذلك بأنه يحدث عن نفسه بأنه لما خرج إلى الكوفة أصيب بالحمى، ويقول: «فرجعت إلى أمى رحمها الله، ولم أكن استأذنتها».. فالعبارة توحى بأنه ظن أن الحمى أصابته، لأنه لم يستأذن أمه..

ولقد عاش ابن حنبل عيشة رقيقة فقيرة، إذ لم يترك له والده سوى منزل صغير يسكنه، وعقار ضئيل يغل عليه غلة قليلة. ولذلك مرت على ابن حنبل فترات قاسية فى حياته كانت تضطره إلى الحرفة والعمل، فهو إذا ضاق به الأمر «أجر نفسه من الحاكة» (أى صانعى الثياب) - فسوى لهم - كما يقول ابن رجب الحنبلى، وهو أحياناً يلتقط بقايا الزروع من الحقول عقب جمع الحصاد بعد استئذان أهليها،

وفى بعض الأحيان كان يكتب بالأجرة، أو ينسج الثياب ويبيعها، واضطر فى بعض الأحيان إلى أن يؤجر نفسه للحمل فى الطريق، ولقد كان مع هذا حريصاً على الحلال، لا يقبل مالاً فيه شبهة، ولا يقبل الهدايا أو العطايا..

وحج ابن حنبل خمس مرات، أدى ثلاث منها ماشياً، وأنفق فى إحدى هذه الحجات ثلاثين درهماً فقط، ولما رحل إلى الكوفة لطلب العلم كان ينام فى بيت

وتحت رأسه لبنة، وكان يتمنى أن يرحل إلى مدينة «الرى» ليطلب العلم عند جرير ابن عبدالحميد، ولكنه لم يجد أجرة السفر. وكان يقول: «لو كان عندى تسعون درهماً كنت رحلت إلى جرير بن عبدالحميد فى «الرى»، وخرج بعض أصحابنا ولم يمكنى الخروج، لأنه لم يكن عندى شيء»..

ولما سافر إلى اليمن فى طلب العلم اضطر إلى أن يحمل مع بعض الحمالين حتى بلغ «صنعاء»، ورفض أن يأخذ معونة من أحد!..

نشأته العلمية:

حفظ ابن حنبل القرآن الكريم، ودرس علم اللغة، وتعلم الكتابة والتحرير فى الديوان وهو ابن أربعة عشر عاما، ونشأ محباً لطلب العلم شغوفاً به، حتى كانت أمه تشفق عليه من تعبه الموصول فى طلب العلم، ولقد حدث عن نفسه بأنه كان أحياناً يريد الخروج إلى العلم قبل انبلاج الفجر، فتأخذ أمه بثيابه وتستمهله حتى يصبح الناس!..

وتلقى جانباً من العلم عن أبى يوسف، وكتب أولاً كتب الرأى وحفظها، ثم لم يلتفت إليها، بل مال إلى طلب الحديث، فجمعه من الأقاليم، وبدأ ذلك سنة تسع وسبعين ومائة، ورحل فى سبيل العلم - على الرغم من فقره - إلى مكة والمدينة والشام واليمن والكوفة والبصرة والجزيرة، ولقد رآه أحد معارفه مكثراً من الرحلة، فقال له متعجباً: مرة إلى الكوفة، ومرة إلى البصرة!.. إلى متى!؟.. وأول رحلة قام بها كانت إلى الكوفة سنة ثلاث وثمانين ومائة، وهى السنة التى مات فيها شيخه هشيم بن بشير، وذهب إلى البصرة لأول مرة سنة ست وثمانين ومائة، وحج لأول مرة سنة سبع وثمانين ومائة..

ومن الرقائق التى تذكر عنه فى طلبه الحديث - والعهدة على الراوى - أنه سار مرة من بغداد إلى الشام ليسمع من محدث مشهور هناك، فلما بلغه وجده يطعم كلباً، وجلس ابن حنبل واستمر المحدث فى إطعامه الكلب زمناً أغضب ابن حنبل وضايقه، فلما انتهى المحدث من إطعامه الكلب التفت إلى ابن حنبل وقال له: لعلك

وجدت على فى نفسك؟.. فأجابه: نعم.. فقال المحدث:

- إنه ليس بأرضنا كلاب، وقد قصدنى هذا الكلب ورجانى أن أطعمه وأسقيه، فعلمت أنه جائع وظمآن فأطعمته وسقيته، وأجبت رجاءه، لأنى سمعت من أبى الزناد عن الأعرج عن أبى هريرة أن رسول الله ﷺ قال: «من قطع رجاء من ارتجاه قطع الله رجاءه يوم القيامة»!..

فابتسم ابن حنبل وقال: يكفينى هذا الحديث، وعاد إلى بغداد!

ولا عجب فى أن يهتم ابن حنبل كل هذا الاهتمام لرواية الحديث من طرقه المختلفة.. فالحديث هو الأساس والعماد، ولا تجنى ثمرته كاملة إلا إذا أحاط الإنسان به، وعرف طرقه، ولذلك قال: «من لم يجمع علم الأحاديث وكثرة طرقها واختلافها لا يحل له الحكم على الحديث، ولا الفتيا به»..

شيوخ ابن حنبل:

تلقى ابن حنبل العلم - أول ما تلقاه - من أبى يوسف يعقوب بن إبراهيم القاضى صاحب أبى حنيفة، فأخذ عنه الفقه والحديث، ولذلك يعد أبو يوسف الأستاذ الأول لابن حنبل..

ومن الباحثين من يرى أن تأثير أبى يوسف فى ابن حنبل ليس بالقوى حتى يقال عنه إنه الأستاذ الأول له، وإنما الأستاذ الأول هو هشيم بن بشير بن أبى خازم الواسطى، إذ هو أوضح الأساتذة أثراً فى ابن حنبل، وقد لازمه ابن حنبل أكثر من أربع سنوات، وتلقى عنه الحديث، وكتب عنه أكثر من ثلاثة آلاف حديث..

وهشيم كان إمام الحديث ببغداد، وكان تقياً ورعاً، وهو من تابعى التابعين، سمع الكثير من الأئمة، وروى عنه الإمام مالك وخلائق، وكان قوى الحافظة بصورة مدهشة، وقد ولد سنة أربع ومائة، وتوفى سنة ثلاثة وثمانين ومائة..

وفى أثناء جلوس ابن حنبل إلى هشيم كان يجلس أيضاً إلى عمير بن عبدالله بن خالد، وعبدالرحمن بن مهدى، وأبى بكر بن عياش..

وكان الشافعى أحد شيوخ الإمام ابن حنبل، بل هناك من يعد الشافعى الأستاذ

الثانى له بعد هشيم، ولقد التقى ابن حنبل بالشافعى فى الحجاز، حين ذهابه للحج، وكان الشافعى يدرس بالمسجد الحرام، فأخذ عنه، ثم التقى به مرة أخرى فى بغداد، وحبب إليه الشافعى أن يرحل معه إلى مصر، وكان ابن حنبل ينوى أن يلحق بالشافعى، ولكن ذلك لم يتم، وقد تعلم من الشافعى الفهم والاستنباط واستخراج الأحكام، وقال محمد بن اسحاق بن خزيمة: «هل كان أحمد بن حنبل إلا غلاماً من غلمان الشافعى».

كما سمع من إبراهيم بن سعد ويحيى القطان ووكيع وغيرهم، وكان ابن حنبل يتمنى أن يسمع من الإمام مالك بن أنس، ولكن مالكاً توفى وابن حنبل مبتدئ فى طلب العلم، فجعل الله له عوضاً عن مالك فى سماعه من سفيان بن عيينة بمكة، حتى قال الإمام ابن حنبل: «فاتنى مالك، فأخلف الله علىّ سفيان بن عيينة»..

مع المحبرة إلى المقبرة:

دأب ابن حنبل على طلب العلم طيلة حياته، وداوم على طلب الحديث حتى بعد أن صار فيه إماماً، ولقد قال له بعض الناس متعجباً من استمراره فى طلب العلم على الرغم من إمامته وجلالته: إلى متى وقد بلغت هذا المبلغ، وصرت إمام المسلمين؟.. فأجابه الإمام بقوله:

- مع المحبرة إلى المقبرة!!..

يالها من كلمة!.. إنها كلمة تبهر الإنسان، وتهز الكيان، وفيها استمداد كريم من هدى الإسلام الذى علمنا أن العلم يطلب من المهد إلى اللحد، وأن طالب العلم منهوم لا يشبع، فابن حنبل يحمل دواته وقلمه وورقه طيلة حياته مواصلاً طلب العلم[1]..

وكان الإمام ابن حنبل يؤكد معنى كلمته السابقة فيقول:

- أنا أطلب العلم إلى أن أدخل القبر..

ليت كل طالب علم يضع أمام ناظريه على الدوام كلمة الإمام ابن حنبل الباهرة:

---

(١) من بين ما تعلمه ابن حنبل اللغة الفارسية

«مع المحبرة إلى المقبرة»!..

وهذه الكلمة يمكن أن تكون إشارة إلى ما كان يطلقه أصحاب مدرسة العقل والرأى على أصحاب مدرسة الحديث والنقل، إذ يظهر أنهم كانوا يسمونهم «أصحاب المحابر» إشارة إلى أنهم لا يعتمدون على عقولهم وتفكيرهم، بل يعتمدون على نقولهم ومأثوراتهم، فهم يحملون المحابر والأوراق، ويتتبعون الأحاديث يتلقونها ويكتبونها.. ويقولون عنهم إنهم «حشوية» والحشو هو فضل الكلام..

ولقد أشار إلى ذلك جعفر السراج المقرئ المحدث الأديب الحنبلى المتوفى سنة خمسمائة، حيث نظم أبياتاً يمدح بها الحنابلة أهل الحديث وأصحاب الإمام ابن حنبل. ويرد فيها على ناقديهم ومتهميهم، فيقول:

قل للذين بجهلهم	أضحوا يعيبون المحابر
والحاملين لها من الأ	يدى بمجتمع الأساور
لولا المحابر والمقا	لم، والصحائف، والدفاتر
والحافظون شريعة المـ	ـبعوث من خير العشائر
والناقلون حديثه	عن كابر ثبت وكابر
لرأيت من شيع الضلا	ل عساكراً تتلو عساكر
كل يقول بجهله	والله للمظلوم ناصر
سميتم أهل الحد	يث أولى النهى وأولى البصائر
« حشوية »، فعليكم	لعن يزيركم المقابر
هم حشو جنات النعيـ	ـم على الأسرة والمنابر
رفقاء أحمد كلهم	عن حوضه ريان صادر

وعاد السراج مرة أخرى يقول عن الحنابلة أهل الحديث:

لله در عصابة	يسعون فى طلب الفوائد

يـــدعون أصـــحاب الحـــد يـــث بهـــم تجمـــلت المشـــاهـــد
طـــوراً تـــراهم بالصعيـــد وتـــارة فـــى ثغـــر آمـــد
يتتبعـــون مـــن العـــلو م بكـــل أرض كـــل شـــارد
فهـــم النجـــوم المهـــتدى بهـــم إلى كـــل المقـــاصد

ويبدو أن لفظة «المحبرة» فى عبارة ابن حنبل: «مع المحبرة إلى المقبرة»، لها قيمتها ودلالتها، فهى ترمز إلى مداومة الكتابة، وابن حنبل كان لا يعتمد على الذاكرة أو الحافظة، بل هو يقيد كل ما يتلقى ويسمع، وكان إذا أملى حديثاً لا يمليه إلا من كتاب وإن كان حافظاً له، وربما ذكر الحديث من الأحاديث للجالسين معه من ذاكرته، فإذا أرادوا كتابته استمهلهم قائلاً: «الكتاب أحفظ شىء»، ثم يسارع بإحضار الكتاب ويملى منه. يفعل هذا مع أنه كان قوى الحفظ، حتى قال أبو زرعة: «ما رأيت من المشايخ أحفظ من أحمد بن حنبل»!..

كما أوصى الإمام ابن حنبل تلميذه على بن المدينى فقال له: لا تحدث إلا من كتاب..

وهذا أمر يدل على التزام ابن حنبل الدقة والأمانة فى العلم..

وما دمنا بسبيل الكلام عن الحديث فلنذكر أن ابن حنبل غلبت عليه صبغة المحدث أكثر مما ظهرت فيه صبغة الفقيه، حتى أنكر عليه بعض الباحثين صفة «الإمامة» فى الفقه، وقد عاون على إثارة هذا الإنكار أن الإمام ابن حنبل لم يدون فقهه، لأنه كان شديد الكراهية لتصنيف الكتب فى غير الحديث، إجلالاً منه لشأن السُنة النبوية..

ولكن هذا الإنكار غير مسلم، لأن عناية ابن حنبل بالحديث لم تصرفه عن العناية بالفقه، وإذا كان لم يكتب فيه كتاباً فإن تلاميذه وأصحابه قد جمعوا أقواله الفقهية وقيدوها، فتألف منها مجموع كبير[1] وكان له بجوار روايته للسُنة استنباط وبحث..

---

(١) دون أحمد بن محمد الخلال فقه ابن حنبل فى كتابه «الجامع الكبير» الذى بلغ نحو عشرين سفراً، كما نقل تلاميذ ابن حنبل أقواله وفتاواه وجمعوها.

جلوسه للتدريس:

بعد أن تعلم ابن حنبل ما تعلم، وتلقى عن الشيوخ الكبار ما تلقى، جلس للتدريس فى المسجد الجامع ببغداد وهو فى سن الأربعين، وهى سن الاستواء والاستحصاد، ويظهر أنه امتنع عن التدريس قبل ذلك لأنه كان يستحى أن يفعل ذلك وهناك من شيوخه الذين علموه ودربوه من لايزال حياً..

أو لعله فعل ذلك تأسياً بالرسول ﷺ، لأن الله تبارك وتعالى إنما كلف نبيه بتبعات الرسالة والتبليغ وهو فى سن الأربعين، ولقد كان الإمام ابن حنبل رضى الله عنه حريصاً على اتباع طريقة الرسول ﷺ فى كل شىء..

وكان له درس عام ودرس خاص، فالدرس العام يعقده بعد العصر فى المسجد، والدرس الخاص يعقده فى منزله. وكان درسه العام مشهوداً حافلاً بالسامعين، حتى روى أن عدد حاضريه كان يبلغ خمسة آلاف، يكتب منهم خمسمائة. ولحاضرى درسه رغبات واتجاهات، فمنهم من يطلب العلم، ومنهم من يطلب العظة، ومنهم من يهتدى بأخلاقه وآدابه، ومنهم من يلتمس البركة.. وكان الوقار يسود درسه مع السكينة والجد، فهو لا يمزح أبداً، بل لا يصبر على المزاح من غيره.. وإذا كان هناك من تعود المزاح فإنه لا يمزح إذا كان هناك الإمام أحمد بن حنبل..

مصادر فقهه:

كان ابن حنبل مقبلاً على السُنة النبوية حفياً بها، والسُنة هى بيان للقرآن الكريم وتفسير لأحكامه، فلم يكن غريباً أن يجعل ابن حنبل القرآن والسُنة فى طليعة المصادر التى يستمد منها فقهه، وهو لا يتصور وقوع خلاف بين القرآن والسُنة، ولذلك نراه يرد على الذين أخذوا بظاهر القرآن وتركوا السُنة، ويقول فى طليعة رده: «إن الله جل ثناؤه، وتقدست أسماؤه، بعث محمداً بالهدى ودين الحق ليظهره على الدين كله، ولو كره المشركون، وأنزل عليه كتابه بالهدى والنور لمن اتبعه، وجعل رسوله الدال على ما أراد من ظاهره وباطنه، وخاصه وعامه، وناسخه ومنسوخه، ما قصد له الكتاب..

فكان رسول الله هو المعبر عن كتاب الله الدال على معانيه، شاهده فى ذلك أصحابه الذين ارتضاهم الله لنبيه، واصطفاهم له، ونقلوا ذلك عنه، فكانوا أعلم الناس برسول الله ﷺ، وبما أراد الله من كتابه بمشاهدتهم، وما قصد له الكتاب، فكانوا هم المعبرين عن ذلك بعد رسول الله ﷺ».

ونفهم من هذه العبارة أن القرآن عند ابن حنبل يأتى أولاً، وتفسيره يطلب من السُنة، فهى تأتى عقبه، ثم يؤخذ بعد ذلك بأقوال الصحابة وفتاواهم. ولكن ابن حنبل بعد هذا يأخذ أحياناً بالقياس والإجماع إن وقع، والمصالح المرسلة وسد الذرائع، وهو - إذا لم يجد أثراً فى السُنة يقول بالتحريم أو التحليل - يبقى الشىء على حله..

وكان ابن حنبل يأخذ بالحديث الضعيف إذا لم يوجد غيره، وبشرط ألا يعارض قاعدة من قواعد الدين، ولا أصلاً من أصوله، ولا حكماً ثابتاً بسُنة صحيحة..

وإذا كان الحديث المنسوب إلى الرسول ﷺ يتعلق بالحكم على شىء بالتحليل أو التحريم، شدد ابن حنبل فى تمحيص الحديث وبحث سنده، وإذا كان الحديث يتعلق بالحث على مكارم الأخلاق أو فضائل الأعمال أو محامد العادات فإنه لا يشدد، يقول: «إذا روينا عن رسول الله ﷺ فى الحلال والحرام والسنن والأحكام تشددنا فى الأسانيد، وإذا روينا عن النبى ﷺ فى فضائل الأعمال، وفيما لا يضع حكماً ولا يرفعه، تساهلنا فى الأسانيد»!..

ولابن حنبل فى فقهه بعض التعبيرات الخاصة، فهو مثلاً يقول عن الشىء «لا يعجبنى» أو «أكرهه» وهو يريد تحريمه، وهذا كثير فى فتاويه، وبعض الناس قد يغتر بكلمة «أكرهه» هنا فيحسب أن الأمر لا يتعدى نطاق الكراهية التى لم تبلغ مرتبة الحرام، مع أن ابن حنبل يقصد التحريم!..

ومما يؤخذ على فقه ابن حنبل أنه يأخذ بالتشديد فى طائفة من الأمور، حتى اشتهر بين الناس أن مذهب ابن حنبل يمثل العنف والتضييق، وصار الناس يقولون

للشخص إذا كان متزمتاً أو متعنتاً: «أنت حنبلى» والسبب فى شدة ابن حنبل فى هذه الأمور أنه كان ورعاً يشدد على نفسه، ويفرض عليها ما لا يفرض على سواها، ويتجنب الشبهات بحرص وحذر، وهو أيضاً يلتزم النص الوارد فيتقيد فيه بلا تصرف..

وقد تشدد مذهب الحنابلة فى أمر الطهارة من النجاسة، فقال: إن نجاسة الكلب يجب أن تغسل ثمانى مرات، وهذا المذهب يرى غسل بعض النجاسات الأخرى سبع مرات، وهو يوجب غسل اليد عند القيام من النوم، مع أن هذا سُنة فى المذاهب الأخرى، ويوجب المضمضمة والاستنشاق فى الوضوء، مع أنهما سُنة فى المذاهب الأخرى، ويوجب الوضوء، من أكل لحم الإبل!..

ولكن ليس معنى هذا أن التشديد يسود المذهب الحنبلى كله كما يتصور كثير من الناس..

آراء اجتماعية:

وبجوار المسائل التى تشدد فيها المذهب الحنبلى، وجعلها كثير من الناس موطن مؤاخذة، نجد فى هذا المذهب كثيراً من الآراء والأقوال الاجتماعية القيمة، فمن فقه الإمام أحمد بن حنبل مثلاً أنه إذا وقف الوافف أرضاً على الفقراء والمساكين لم يجب فى المحصول الخارج منها العُشر، أى لا تؤخذ منها الزكاة، ولكن إذا وقف الواقف هذه الأرض على غير الفقراء والمساكين فإن العُشر يؤخذ منها، ولاشك أن هذه لفتة اقتصادية اجتماعية طيبة..

وكذلك نجد فى المذهب الحنبلى توسيعاً لدائرة القرابة التى توجب النفقة، فمذهب الإمام مالك يضيق هذه الدائرة، ويقول إن القرابة التى توجب النفقة هى قرابة الأبوين والأولاد المباشرين، ومذهب الشافعى يقول إن القرابة التى توجب النفقة هى قرابة الأصول كالآباء والأمهات والأجداد والجدات، وقرابة الفروع كالأولاد وأولاد الأولاد، ومذهب أبى حنيفة يقول إن القرابة الموجبة للنفقة هى القرابة المحرمة، أى القرابة التى تحرم الزواج بين طرفيها، فيدخل فيها الأعمام

والعمات، والأخوال والخالات.. إلخ..

وأما مذهب ابن حنبل فيرى أن القرابة كلها توجب النفقة، فكل من يرث الفقير العاجز عن الكسب تجب عليه نفقته فى حالة عجز هذا الفقير، والميراث يشمل القرابة الدانية والبعيدة، فيشمل العصبات والأصول والفروع وأصحاب الفروض وذوى الأرحام..

ومن الواضح أن هذا الرأى الحنبلى هو أقرب الآراء السابقة إلى روح التكافل الاجتماعى.

شروط المفتى:

ويشترط ابن حنبل فيمن ينصب نفسه للفتوى شروطاً منها:

١ - أن تكون له نية مخلصة، فإن لم تتحقق عنده هذه النية لم يكن عليه نور، ولا لكلامه نور..

٢ - أن يكون ذا علم وحلم ووقار وسكينة..

٣ - أن يكون قوياً على ما يتعرض له، عارفاً به..

٤ - أن يكون كفؤاً تتوافر فيه الكفاية، وإلا مضغه الناس..

٥ - أن يكون على دراية بالناس ومعرفة لأحوالهم..

٦ - أن يكون عالماً بوجوه القرآن الكريم، عالماً بالسنن، عالماً بالأسانيد الصحيحة.

صاحب حقائق لا تخيلات

كان ابن حنبل يعنى بالحقائق العلمية يتتبعها ويتقيد بها، ولذلك كان يكره التزيد أو التبديل فى الرواية كرهاً شديداً، ويقاومها مقاومة عنيفة، وكان يرى أن السير والأخبار قد دخلها الكثير من المفتريات والإسرائيليات، ولذلك يجب التوقف فيها والتمحيص لها والتأنى فى قبول ما يقبل منها، وكان يرى أن القصص قد شاع فيها نصيب كبير من الأوهام والتخيلات، وأن كثيرين من الذين يقصون على الناس هذه القصص لا يحتاطون ولا يتحرزون من الكذب، بل قد تبلغ الجرأة ببعضهم حداً

مبكياً أو مضحكاً، وشر المصائب ما يضحك..

يروى أن الإمام أحمد بن حنبل دخل مع يحيى بن معين مسجد المنصور ببغداد، فوجدا فيه رجلاً قصاصاً من هذا الصنف، وإذا هو يقول وهما يسمعان: «حدثنى أحمد بن حنبل ويحيى بن معين بكذا وكذا..» وذكر أكذوبة من أكاذيبه..

فقال ابن حنبل ليحيى وهو مغيظ: أنت حدثته بهذا؟

أجاب يحيى قائلاً: لا..

فقال ابن حنبل: قم إليه فانصحه..

وكأن يحيى فضل أن ينصحه ابن حنبل، فاتجه إلى الرجل وقال له: أنا أحمد بن حنبل، وهذا يحيى بن معين، فمتى حدثناك بهذا؟..

وأسعفت الرجل وقاحته فقال بسماجة: «مازلت أسمع بحماقتكما حتى رأيتكما!.. ألا يوجد فى الدنيا أحمد بن حنبل ويحيى بن معين غيركما؟ لقد رويت عن ألف أحمد بن حنبل ويحيى بن معين غيركما»!..

وضحك أحمد ومعه يحيى، وشر المصائب ما يضحك!

تلاميذ ابن حنبل:

كان لابن حنبل تلاميذ كثيرون سمعوا منه ورووا عنه، ومن هؤلاء يحيى بن آدم، وعبدالرحمن بن مهدى، ويزيد بن هارون، وعلى بن المدينى، والبخارى، ومسلم، وأبو داود، وأبو زرعة، والرازى، والدمشقى، وإبراهيم الحربى، وأبو بكر أحمد بن محمد بن هانئ الطائى الأثرم، ومحمد بن إسحاق الصاغانى، وأبو حاتم الرازى، وأحمد بن أبى الحوارى، وموسى بن هارون، وحنبل بن إسحاق، وعثمان بن سعيد الدارمى، وحجاج بن الشاعر، وعبدالملك بن عبدالحميد الميمونى، وبقى بن مخلد الأندلسى، ويعقوب بن شيبة.. وغيرهم.

* * *

وقد توافر على نقل الفقه الحنبلى أصحاب وأتباع وتلاميذ لابن حنبل، منهم ولده صالح - وهو أكبر أولاده - وتوفى سنة ست وستين ومائتين، وولده عبدالله، وكان

صاحب عناية بالحديث مثل أبيه، وتوفي سنة تسعين ومائتين، وأحمد بن محمد الأثرم، المتوفى سنة ثلاث وسبعين ومائتين، وهو الذى قال: «كنت أحفظ الفقه والاختلاف، فلما صحبت أحمد بن حنبل تركت كل ذلك». وأحمد بن محمد المروزى المتوفى سنة خمس وسبعين ومائتين، وحرب بن إسماعيل الكرمانى المتوفى سنة ثمانين ومائتين، وأحمد بن محمد الخلال الذى جمع فقه ابن حنبل ونشره، وتوفى سنة إحدى عشرة وثلاثمائة.

صفات أصحابه :

غلب على أصحاب ابن حنبل وأتباعه الجد والخشونة، والزهد والورع، والتقيد بالنقل مع عدم التأويل، وهذه ظاهرة غالبة امتدت بعد ابن حنبل امتداداً طويلاً، وهذا هو أبو الوفاء بن عقيل الفقيه الحنبلى أحد الأعلام وشيخ الإسلام المتوفى سنة ثلاث عشرة وخمسمائة، يصف أصحاب الإمام ابن حنبل فيقول فى صراحة وصرامة وتقدير:

«هم قوم خشن، تقلصت أخلاقهم عن المخالطة، وغلظت طباعهم عن المداخلة، وغلب عليهم الجد، وقل عندهم الهزل، وغربت نفوسهم عن ذل المراءاة..

وفزعوا عن الآراء إلى الروايات، وتمسكوا بالظاهر تحرجاً من التأويل، وغلبت عليهم الأعمال الصالحة فلم يدققوا فى العلوم الغامضة، بل دققوا فى الورع، وأخذوا ما ظهر من العلوم، وما وراء ذلك قالوا: الله أعلم بما فيها، من خشية باريها..

ولم أحفظ عليهم تشبيهاً، إنما غلبت عليهم الشناعة، لإيمانهم بظواهر الآى والأخبار، من غير تأويل ولا إنكار..

والله يعلم أننى لا أعتقد فى الإسلام طائفة محقة خالية من البدع، سوى من سلك هذا الطريق.. والسلام»..

وعاد ابن عقيل يدافع عن مذهب ابن حنبل فيقول: «هذا المذهب إنما ظلمه أصحابه، لأن أصحاب أبى حنيفة والشافعى إذا برع واحد منهم فى العلم تولى

القضاء وغيره من الولايات، فكانت الولاية سبباً لتدريسه واشتغاله بالعلم..

فأما أصحاب أحمد فإنه قل فيهم من تعلق بطرف من العلم إلا ويخرجه ذلك إلى التعبد والتزهد، لغلبة الخير على القوم، فينقطعون عن التشاغل بالعلم»..

وإذا كنا نحمد لهؤلاء الأصحاب والأتباع زهدهم وورعهم، وشيوع الجد بينهم، وابتعادهم عن المراءاة، وغلبة التعبد والخير والأعمال الصالحة عليهم، وإذا كنا نحمد لهم تمثيلهم «صخرة المقاومة» أمام جموح العقل أو شطط الرأى أو سفه الابتداع، وإذا كنا نذكر لهم جهودهم الكبيرة فى حفظ الأحاديث والسنن والتراث المأثور، وإذا كنا ننوه بمقاومتهم المنكرات والآثام.. إذا كنا قد حمدنا لهم هذا كله، فإننا فى الوقت نفسه تمنينا لو أنهم خففوا من خشونتهم وجمودهم على النص، وتمنينا لو أنهم فتحوا صدورهم وعقولهم للعلوم والفنون والآراء، فما وافق الدين منها قبلوه، وما عارضه منها رفضوه.

إن جعفر السراج الذى مدح أهل هذا المذهب بالكثير من الشعر، هو الذى عاب انفاق الحياة فى التلقى والحفظ والتقييد، دون عمل أو تطبيق، فقال:

إذا كنـــتم تكتبـــون الحديـــــث ليلاً، وفى صبحكم تسمعون

وأفنيـــتم فيـــه أعمـاركـــم فـأى زمـــــان بـه تعـــملون؟

ليس معنى هذا إننا نعمم الحكم على الجميع، فلاشك أن هناك أفراداً من أهل هذا المذهب ساروا على طريق الاعتدال والإنصاف. وليس معنى هذا أننا نرتضى السكوت على الإثم أو البدعة أو المنكر، ولكن بعض وسائل المقاومة يختلف عن البعض الآخر، وربما كانت هناك وسائل ألين وألطف تحقق من الثمرات ما لا تحققه وسائل العنف والإرهاب، والله تعالى يقول لرسوله عليه الصلاة والسلام: ﴿ ٱدْعُ إِلَىٰ سَبِيلِ رَبِّكَ بِٱلْحِكْمَةِ وَٱلْمَوْعِظَةِ ٱلْحَسَنَةِ ۖ وَجَٰدِلْهُم بِٱلَّتِى هِىَ أَحْسَنُ ۚ إِنَّ رَبَّكَ هُوَ أَعْلَمُ بِمَن ضَلَّ عَن سَبِيلِهِۦ ۖ وَهُوَ أَعْلَمُ بِٱلْمُهْتَدِينَ ﴾ [النحل/ ١٢٥].. ويقول لرسوليه موسى وهارون فى شأن دعوة فرعون إلى الهدى: ﴿ فَقُولَا لَهُۥ قَوْلًا لَّيِّنًا لَّعَلَّهُۥ يَتَذَكَّرُ أَوْ يَخْشَىٰ ﴾ [طه/ ٤٤] .

محنة ابن حنبل:

تعرض الإمام أحمد بن حنبل لمحنة قاسية أقبلت عليه بالأذى والعذاب، ولكنها أورثته عزاً ومجداً وشهرة، وتلك المحنة هى التى سببتها فتنة القول بأن القرآن الكريم مخلوق، وهذا القول لم يجر له ذكر فى الأمة من قبل، حتى نشأت فرقة المعتزلة، وكان من آرائها أن القرآن مخلوق، وكان ذلك فى عهد المأمون الخليفة العباسى الذى يعتنق مذهب المعتزلة الذين كان يحبهم ويقربهم ويستعين بهم.

ويظهر أن أحمد بن أبى دؤاد المعتزلى وزير المأمون هو الذى تولى كبر هذه الفتنة، وانتهز الفرصة المناسبة لإشعال نارها سنة ثمان عشرة ومائتين، فقد خرج المأمون من بغداد غازياً، ولكنه مرض وهو فى مدينة «طرطوس»، فكتب ابن أبى دؤاد كتباً باسم المأمون وجهها إلى جهات مختلفة، لينتزع بها موافقة على القول بخلق القرآن من الفقهاء والعلماء بسلطة الدولة ورهبة الحكم، واستطاع ابن أبى دؤاد أن يجعل المأمون الذى أنهكه المرض يوقع على هذه الكتب ويأذن بإرسالها.

وخاف كثيرون فخضعوا لحكم القوة والجبروت، وأما ابن حنبل فأبى أن يخضع، لأنه - كما قيل فى تفسير موقفه[1] - يؤمن بأن القرآن كلام الله عز وجل، وكلام الله صفة من صفاته سبحانه. والله تعالى قديم لا أول له، فصفاته يجب أن تكون قديمة لا أول لها، إذ لا انفصال للصفة عن الموصوف هنا، والقول بخلق القرآن الكريم معناه حسب فهم ابن حنبل أنه حادث غير قديم، لأن كل مخلوق حادث، مع أنه يمكن أن يقال إن الحكم بالخلق هنا لا يتجه إلى الصفة الإلهية القديمة، وإنما يتجه إلى ما بين أيدينا فى المصحف الشريف من كلمات وألفاظ..

ولما رفض ابن حنبل الخضوع حملوه مقيداً إلى المأمون، ولكن المأمون مات فى "طرطوس" وابن حنبل مازال على الطريق..

---

(١) ابن حنبل لم يصرح هنا بأن القرآن قديم، بل قال هو كلام الله، ولم يزد، وإن كان الإنسان يستطيع أن يدرك من مفهوم هذا أن القرآن قديم، ويلزم أن يكون مراد الإمام هنا الكلام الذى هو صفة الله وليس ما نتلوه من المصحف

وأوصى المأمون أخاه المعتصم - وهو الخليفة من بعده - بأن يسير سيرته فى القول بخلق القرآن، ومن يدرى، لعل هذه الوصية قد كانت بتأثير ابن أبى دؤاد، واستسلم لها المأمون المريض!

ويظهر أن ابن أبى دؤاد قد اكتسب بسعيه هذا، وبأفعال أخرى له، كراهية شديدة من الناس، حتى اضطروا إلى أن يشمتوا فيه حينما أصيب بالفالج، والشماتة خلة لا يرتضيها الكثيرون من الرجال، فدخل عليه مثلاً عبدالعزيز بن يحيى المكى وهو مفلوج وقال له: إنى لم آتك عائداً، ولكن جئت لأحمد الله على أنه سجنك فى جلدك!

وهذا هو ابن شراعة البصرى أيضاً يشمت فى ابن أبى دؤاد فيقول له وهو مفلوج:

أفلت نجومك يا ابن أبى دؤاد	وبدت نحوسك فى جميع أياد
فرحت بمصرعك البرية كلها	من كان منها موقناً بمعاد
لم يبق منك سوى خيال لام	فوق الفراش ممهداً بوساد
وخبت لدى الخلفاء نار بعد ما	قد كنت تقدحها بكل زناد
لم تخش من رب السماء عقوبة	فسننت كل ضلالة وفساد
كم من كريمة معشر أرملتها	ومحدث أوثقت بالأقياد
كم من مساجد قد منعت قضاتها	من أن يعدل شاهد برشاد
لازال فالجك الذى بك دائماً	ومحقت قبل الموت بالأولاد!

وتولى المعتصم الخلافة، واستمر ابن أبى دؤاد فى الوزارة، وكان ابن حنبل سجيناً ينتظر مصيره، فاستدعاه المعتصم، وجادله وأغراه وتوعده، ولكن ابن حنبل أصر على موقفه.

يقال له: ما تقول فى القرآن؟.. فيجيب: هو كلام الله!.. فيقال له: أمخلوق هو؟..

فيجيب: هو كلام الله.. ولا يزيد على ذلك!

ولما رأوا إصراره على موقفه ضربوه بالسياط حتى أغمى عليه عدة مرات، وكانوا ينخسونه بالسيف وهو مغمى عليه فلا يحس!!.. يا للشناعة!..

ثم ساروا به إلى السجن حيث ظل فيه عامين ونصف العام، ولما يئسوا منه بعد معاودة تعذيبه، أخرجوه من السجن واهى القوة مريضاً مثخناً بالجراح، ومكث فى منزله حيناً حتى برئ، ثم عاد إلى درسه، وفى جسمه ندوب وآثار للمحنة السوداء..

ثم تولى «الواثق» بعد المعتصم، فسار على طريقة سابقيه ولكنه لم يمد يد الإيذاء إلى ابن حنبل، وإنما منعه من الاجتماع بالناس، فظل ابن حنبل منطوياً فى عزلته حتى مات الواثق، وتولى «المتوكل» الذى حاول إنهاء الفتنة، وإزالة آثارها السيئة..

وبعد خمس سنوات عاد ابن حنبل، سنة اثنتين وثلاثين ومائتين، إلى التدريس عزيزاً كريماً، بعد أن استمر فى المحنة أربع عشرة سنة..

وعرض المتوكل المال على ابن حنبل فرفضه مراراً، ثم قبله تحت الإلحاح، وتصدق به كله، واستبان للمتوكل إخلاص ابن حنبل، فرفض قبول الوشاية فيه، حتى قيل له يوماً: إن أحمد لا يأكل طعامك، ولا يجلس على فراشك، ويحرم هذا الشراب الذى تشرب!.. فأيأسهم من إساءته إلى أحمد، وأعلمهم أنه لن يقبل فيه وشاية لأى إنسان، فقال: لو نشر المعتصم وقال لى فيه شيئاً لم أقبله..

كُتب أحمد بن حنبل:

لم يؤلف ابن حنبل فى غير الحديث والسُنة، وكل كتبه مجموعة من الأحاديث والآثار، وحتى رسائله تقوم على أساس الاستشهاد الموصول بأقوال الرسول ﷺ وأفعاله، وأقوال الصحابة، وهى ما يطلق عليها اسم آثار أصحابة..

وأشهر كتب ابن حنبل هو كتاب «المسند» الذى جمع فيه ما جمع من أحاديث الرسول، وقد بدأ جمعه سنة ثمانين ومائة، وقال عنه إنه جعله إماماً، فإذا اختلف الناس فى شيء من سُنة النبى رجعوا إليه. قال: «ما اختلفتم فيه من حديث رسول الله ﷺ فارجعوا إليه، فإن وجدتموه، وإلا فليس بحُجة»..

وقد تعب ابن حنبل كثيراً فى جمع الأحاديث عن الرواة والثقات، وأنفق فى ذلك معظم حياته، وكان يكتبه أولاً فى أوراق منفردة، ثم جمعه وأملاه لمن كتبوه من أهله، وأسمعه لمن تلقوه، وإن لم يكن مرتباً، وأدركت المنية ابن حنبل قبل أن يرتب هذا الكتاب الذى خدم به السُنة أجل الخدمات..

وقد ضم «المسند» أربعين ألف حديث، أخرجها ابن حنبل من سبعمائة ألف حديث.. وبعض العلماء يقول إنه ليس فيه شيء من الحديث غير صحيح، ولكن التحقيق أن فيه بعض الأحاديث الضعيفة، وهو برغم هذا كتاب عظيم جليل..

وقد روى ابنه «عبدالله» المسند ونشره بين الناس، وألف يحيى بن منده كتاباً عن «المسند» سماه «المدخل إلى المسند»..

ولابن حنبل كتاب «الزهد» وهو مطبوع فى مئات من الصفحات، وقد ذكر فيه زهد الأنبياء والصحابة والخلفاء الراشدين وبعض الأئمة، واعتمد فيه - كما هى طريقته - على الأحاديث والآثار والأخبار..

وله أيضاً كتاب «الصلاة» وهو كتاب لطيف الحجم نشر ضمن أكثر من كتاب. وله كتب أخرى هى: المناسك الكبير، المناسك الصغير، التاريخ، الناسخ والمنسوخ، المقدم والمؤخر فى كتاب الله تعالى، فضائل الصحابة، وغيرها..

كتابه العظيم: المُسند

إن الأحاديث التى رواها هى حديث وفقه، فقد روى الأحاديث النبوية وفقه الصحابة فيما رواه من فتاويهم وأقضيتهم، وفقه التابعين فيما رواه من فتاويهم وأقضيتهم، وكان حريصاً على رواية ما جاء فى موطأ مالك من فتاوى وأقضية للصحابة، بل كان حريصاً على تعرف فتاوى مالك فى مسائلة، وخصوصاً ما كان يبينه على عمل أهل المدينة.

وقد سجل حديثه فى كتابه العظيم (المُسند) وهو أكبر موسوعة لأحاديث رسول الله ﷺ وفتاوى الصحابة وأقضيتهم.

كان الإمام أحمد يكره كتابة العلوم الإسلامية ماعدا الحديث، حتى لا يكون شيء من المصادر الإسلامية مدوناً غير الكتاب والسُنة، فلا يدون فقه أى مذهب لكيلا يستغنى الناس به عن الرجوع إلى مصدر الفقه الأول، وهو نصوص كتاب الله تعالى وسنة رسوله ﷺ، وروى أن عبدالله بن أحمد سأل أباه قائلاً: لم كرهت وضع الكتب وقد عملت المُسند؟ فقال رضى الله عنه مجيباً ابنه: (عملت هذا الكتاب إماماً إذا اختلف رجعوا إليه).

كان الإمام أحمد منذ اتجه إلى طلب الحديث يضع نصب عينيه جمع أحاديث رسول الله ﷺ عن الثقات الذين عاصروه، ومن كانوا على كثب منه التقى بهم، ومن بعدوا عنه سعى إليهم جاهداً مهما تكن المشقة شديدة، والشقة بعيدة، واستمر فى جمع مُسنده هذا مدى حياته، ولم تكن همته متجهة إلى ترتيب ما يجمع وتبويبه، بل كانت متجهه إلى الجمع والتدوين وقد استمر فى الجمع، وتنقيح ما يجمع، وتحقيق رواياته والموازنة فيها من حيث قوة الرواة وضعفهم فلم يكن تنقيحه ترتيباً، ولكن كان تحقيقاً فيما رواه ولذلك استمرت المدونات مجموعات متفرقة على نحو المسودات، حتى أحس بدنو الأجل، فجمع بنيه وخاصته، وأملى عليهم كما كتب، وأسمعهم إياه مجموعاً، وإن لم يكن مرتباً، فكان حرصه فى هذه الحال على ألا يضيع

شيء قط مما جمعه، وقال في ذلك شمس الدين الجزري ما نصه: (إن الإمام أحمد شرع في جمع المُسند، فكتبه في أوراق، وفرقه في أجزاء متفرقة على نحو ما تكون المسودة، ثم جاء حلول المنية، فبادر بإسماعه لأولاده وأهل بيته، ومات قبل تنقيحه وتهذيبه، فبقي على حاله، ثم إن ابنه عبدالله ألحق به ما يشاكله وضم إليه من مسموعاته ما يشابهه ويماثله).

وإن هذا الكلام يدل في ظاهره على أنه لم يسمع المسند مجتمعاً متكاملاً إلا أولاده وأهل بيته وخاصته، وهو في ظاهره ربما يخالف ما اشتهر من أنه كان يملي الحديث من الكتب التي جمعها، على كل ما يسأله عن حديث، ولكن عند التحقيق لا توجد مخالفة لأنه في مدارسته لطلاب الحديث كان يقرأ عليهم من الكتب المتفرقة غير المرتبة التي لا يعرف مواضعها غيره، ولم يكن بهذا يسمعهم كتاباً كاملاً مشتملاً على كل ما جمع من أحاديث رسول الله ﷺ بل يلقى ما يسد حاجة سائله، أو يرى أن من الواجب عليه إعلانه للعامة.. ولما أحسن بدنو الأجل ألقى على خاصته كل ما جمع، حتى لا يضيع ما سمعه وليكون ما تلقوه إماماً للناس.

وإن الكلام الذي نقلناه عن الجزري يدل على أمر آخر، وهو أن المُسند الذي روى وتناقلته الرواة، ليس كله برواية أحمد، بل أضيفت إليه زيادات تشاكله أو تماثله، ضمها إليه ابنه عبدالله من مسموعات، وإن هذا معناه واضح، وهو أن المُسند ليس كله لأحمد. وقد أجيب عن ذلك بأن ما ضمه عبدالله بن أحمد من مسموعاته عن أبيه، ولكنه لم يكن مماثلاً عليهم أحمد عند املائه للمُسند في آخر حياته، ويكون بهذا ما رواه عبد الله بن أحمد عن أبيه قسمين: أحدهما كان باملاء أبيه على أولاده وأهل بيته، وثانيهما: لم يكن بإملاء أحمد في هذه الفترة الضيقة بل كان بسماع عبدالله من أبيه خاصة، وبهذه كان المجموع كله هو المُسند برواية أحمد. وعلى أي حال كان الجواب، فإن بعض العلماء يقول إن عبدالله قد زاد روايات معتمدة عنده، ولم تكن عن طريق أبيه، ولكنها تشبه ما روى أبوه في معناه، وقد كان هو ثقة حافظاً تلقى على أبيه وعن غيره، فلا مانع من قبول هذه الزيادة.

راوى المُسند:

وراوى المُسند المنقول المتداول اليوم بين طلاب الحديث وقارئيه هو عبدالله بن أحمد، ومن الواجب أن نُعرف به، فإن ذلك من التعريف بالمُسند الذى رواه ونقله إلى الأجيال، إذ أن الثقة بالناقل اطمئنان إلى المنقول.

عبدالله بن أحمد ولد سنة ٢١٣، وتوفى سنة ٢٦٦، وكان لأحمد عناية خاصة بتربية أولاده، وقد نمّى عنايتهم بالحديث، ورأى فى عبدالله من بين أولاده شدة عناية به فنماها، وشجعه على الاستمرار فيها، وكان يطلب الحديث من أبيه ومن غيره ويقول كنت أعرض على أبى الحديث فأرى فى وجهه التغير، ويقول كأنك تطلب ما لم أسمعه. وتغير وجه أبيه هو تغير المفاجأة وكأنما يعرضه على أبيه ليدرس أبوه روايته، ويجيزه فكأنه رواه عنه، وقد رضى أحمد من ابنه ذلك المنهاج، فكان يقول ابنى عبدالله محظوظ من علم الحديث لا يكاد يذاكرنى إلا بما لا أحفظ. وبلغ من منزلته عند أبيه أن أباه كان يروى عنه مع صغر سنه ومقام أبيه، فلا ريب أن أباه كان يتقبل ما يرويه، فإذا كان قد سمع من غير أبيه فى حياته، فبرضا منه، بل بإرشاد وتوجيه، وتعريفه بفضل رجال عصره الذين يجوز أن يأخذ عنهم، ولذلك قال ابن عدى (نبل عبدالله بأبيه وله فى نفسه محل من العلم، أحيا علم أبيه بمسنده الذى قرأه أبوه عليه خصوصاً، ولم يكتب عن أحد إلا من أمره أبوه أن يكتب عنه) وقد قرر العلماء أن عبدالله كان أروى الناس عن أبيه، وجاء فى طبقات أبى يعلى (قرأت كتاب أبى الحسين بن المنادى وذكر عبدالله وصالحاً (ولدى أحمد) فقال كان صالح قليل الكتابة عن أبيه، أما عبدالله فلم يكن فى الدنيا أحد أروى عن أبيه رحمه الله منه. سمع المسند، وهو ثلاثون ألفاً، والتفسير، وهو مائة وعشرون ألفاً، سمع منه ثمانين، وسمع الناسخ والمنسوخ والتاريخ وحديث شعبه، والمقدم والمؤخر فى كتاب الله، وجوابات القرآن والمناسك الكبير والصغير، وغير ذلك من المصنفات.

ومازلنا نرى أكابر العلماء يشهدون له بمعرفة الرجال وعليل الأحاديث

والمواظبة على طلب الحديث، ويذكرون عن أسلافهم الأقرار له بذلك).

وقد روى المُسند عن عبدالله أحد تلاميذه، وهو القطيعى، ويدعى ابن تيمية أنه زاد فيها رواه عن عبدالله، وفى زيادته أحاديث ضعيفة.

ترتيب المُسند:

روى عبدالله مسند أبيه، ونشر علمه بين الناس، وهو علم السُنة، ثم تسلسلت الرواية عنه بالسماع راويا عن راو، وكانوا جميعاً ثقات أثباتاً، حتى حفظته الأجيال، واستقر فيها ذخيرة محفوظة من السُنة، استحفظ عليها العلماء وتلقوها بالقبول.

ويظهر من أخبار المُسند أن عبدالله هو الذى رتب المُسند بالوضع الذى نراه الآن، وحاول من بعده محدثون وحفاظ أن يغيروا ذلك الترتيب، ويجعلوه مرتباً على نسق كتب السُنة الصحاح المشهورة، كالبخارى ومسلم وسنن أبى داوود فإنها مرتبة على حسب الموضوعات، بحيث يرجع إلى الأحاديث المروية فى كل موضوع، وبذلك تكون الاستفادة سهلة.

أما ترتيب المُسند كما رتبه عبدالله، فهو أن يجمع أحاديث كل صحابى فى مكان واحد من غير نظر إلى الموضوع، فيجمع كل ما روى عن أبى بكر، ويسمى مُسند أبى بكر، وكل ما روى عن عمر ويسمى مُسند عمر، وهكذا بقية الراشدين والفقهاء من الصحابة كزيد بن ثابت وعبدالله بن مسعود، وعبدالله بن عباس، وعبدالله بن عمر، وغيرهم.

وهكذا نرى عبدالله قد سار فى ترتيب المسند سيراً وجده المحدثون لا يسهل المراجعة، ويخالف فى نهجه ما سارت عليه كتب الحديث من قبله ومن بعده، فالموطأ من قبله مرتب على حسب الموضوعات، وكذلك الصحاح من بعده، وبذلك كان يسهل الرجوع إليها، والانتفاع بها، أما ترتيب عبدالله للمُسند، فكان يأتى بكل ما روى عن الصحابى، كما أشرنا من قبل، فإذا كان مرسلاً لم يذكر فيه اسم الصحابى، فإنه يذكر التابعى، ويقول مثلاً مسند نافع مولى عبدالله بن عمر، أو مسند سعيد بن المسيب، أو مسند شهاب.. إلخ.

وإن ذلك المنهاج، وإن كان يصعب فيه الرجوع لطلاب دراسة موضوع معين. فإنه يفيد فى ناحية أخرى، فإن من يريد معرفة فقه صحابى يستطيع أن يرجع إلى مُسنده، ومن أراد أن يعرف فقه عمر مثلاً، فإنه سيجد فى مُسند عمر رضى الله عنه، مروياته ويجد فتاويه وأقضيته، وبذلك يستطيع أن يتعرف إلى حد كبير فقه عمر بن الخطاب، ويستنبط المقاييس التى وضعها رضى الله عنه، فى معرفة الأحكام الفقهية بما يأخذ فيه الرأى، إن لم يكن بين يديه حديث يعتمد عليه.

ولم يسلك فى ترتيب الصحابة ترتيب الحروف، بل ابتدأ بالأفضل فالأفضل من الصحابة، فابتدأ بالعشرة المبشرين بالجنة أبى بكر وعمر وعثمان وعلى وسعد بن مالك والزبير بن العوام، وطلحة بن عبيد الله، وأبى عبيدة وغيرهم ثم من يليهم وهكذا، حتى إذا وصل إلى التابعين هكذا...

وقد حاول بعض الحفاظ تقريب ترتيبه، بحيث يصير قريباً، وقد قال فى ذلك الجزرى (وأما ترتيب هذا المُسند فقد أقام الله تعالى لترتيبه شيخنا خاتمة الحفاظ الإمام الورع أبا بكر محمد بن عبدالله بن المحب الصامت رحمه الله تعالى فرتبه على معجم الصحابة، ورتب الرواة كذلك، وتعب فيه كثيراً، ثم إن شيخنا الإمام مؤرخ الإسلام، وحافظ الشام عماد الدين أبا الفداء إسماعيل بن كثير رحمه الله أخذ هذا الكتاب المرتب من مؤلفه، وأضاف إليه أحاديث الكتب الستة، ومعجم الطبرانى الكبير، ومسند البزار، ومُسند أبى يعلى الموصلى، وأجهد نفسه كثيراً، وتعب فيه تعباً عظيماً، وأكمله إلا بعض مُسند أبى هريرة فإنه مات قبل أن يكمله، فإنه عوجل بكف بصره، وقال لى رحمه الله تعالى، مازلت أكتب فيه إلى الليل، حتى ذهب بصرى معه، ولعل الله يقيض من يكمله).

الروايات فى المسند:

(أ) أراد الإمام أحمد أن يكون كتابه جامعاً لكل السُنة التى كان يرويها الثقات فى عصره، والثقات عند الإمام أحمد هم الذين لم يعرف عنهم أنهم يتعمدون الكذب، فكان يروى عن أهل التقوى، وإن عرف عنهم أن ضبطهم لم يكن كاملاً ولكن يقدم

عليهم أحاديث الضابطين إذا عارضتها، ويقبلها إذا لم يكن فى الموضوع سواها، ويضعها فى مُسنده وقد قال فى تحقيق ذلك ابن تيمية (قد يكون الرجل عندهم ضعيفاً لكثرة الغلط فى حديثه، ويكون حديثه الغالب عليه الصحة فيروون عنه لأجل الاعتبار. فإن تعدد الطرق وكثرتها يقوى بعضها بعضاً، حتى يحصل العلم بها.. وهذا مثل عبدالله بن لهيعة، فإنه كان من أكابر علماء المسلمين، وكان قاضياً بمصر، كثير الحديث، ولكن احترقت كتبه، فصار يحدث من حفظه، فوقع فى غلط كثير مع أن الغالب على حديثه الصحة قال أحمد بن حنبل (قد أكتب حديث الرجل للاعتبار به، مثل ابن لهيبة).

فليس معنى قبول رواية التقى غير الضابط ضبطاً كاملاً أنه يقبله حُجة كما أشرنا، بل أن يروى حديثه ويدرسه ويفحصه وينقده بما عنده من أحاديث عن الضابطين، فهو لا يرفض حديث من عرف بالتقوى لاتهام ضبطه، ولكن يقبله ويكون حُجة يجب العمل به مادام لا معارض له، ويثبته فى مُسنده فى هذه الحالة.

(ب) والإمام أحمد يشترط اتصال السند لكى يكون الحديث صحيحاً، فهو لا يقبل الحديث المرسل، والمرسل عنده هو الذى انقطع سنده عند التابعى، أو انقطع سنده فى أى جزء من سلسلة السند، ويعد هذا النوع من الأحاديث ضعيفاً، فلا يعمل به إلا حيث لا يكون سواه، لأنه يرى أن العمل بالحديث الضعيف يقدم على الرأى أياً كانت صورة الرأي، ويضعه فى سنده إذا لم يوجد ما يعارضه.

وفى عصر الإمام أحمد كان المحدثون لا يقبلون المرسلات من الأحاديث لبعد روايتهم عن الرسول ﷺ، وإن قبول المرسلات كان متدرجاً فى الزمن، فأبو حنيفة ومالك رضى الله عنهما قبلا المرسلات بإطلاق لقربهم من عصر النبى ﷺ ولأن الأحاديث التى رووها كان أكثرهم عن التابعين رضى الله عنهم، لأنهم التقوا بهم أو بأكثرهم والشافعى الذى جاء من بعدهم ولم يلتق بالتابعين، شدد فى قبول المرسل، فاشترط أن يكون التابعى الذى رواه ممن التقى بعدد كبير من الصحابة كسعيد بن المسيب واشترط أيضاً أن يعاضد المرسل بما يقويه بأن يكون فى معناه حديث متصل

السند، أو يكون ثمة مرسل آخر يعاضده أو تشهد له فتوى صحابى، أو يتلقاه العلماء بالقبول.

وجاء عصر الإمام أحمد، وقد بعدت الرواية، وطال السند، فاشترط لقبول الرواية اتصال السند، وعد المرسل فى ضعاف الحديث.

(ج) والإمام أحمد كان يشترط سلامة متن الحديث، فهو ينقد المتن فى دائرة ضيقة، وذلك بأن يبحث عن موافقته لصحاح الأحاديث الثابتة، فإن وجدها يعارض بعضها رده، ولم يقبله وإن وجده لا يخالفها قبله وعمل به، وأثبته فى مُسنده.

وقد قال أحمد بن حنبل لابنه عبدالله فى طريقته فى تدوين مُسنده (قصدت فى السند الحديث المشهور، وتركت الناس تحت ستر الله تعالى. ولو أردت أن أقصد ما صح عندى لم أرو من المسند إلا الشىء بعد الشىء، ولكنك يا بنى تعرف طريقتى فى الحديث، لست أخالف ما ضعف، إذا لم يكن فى الباب ما يدفعه.

وإذن فقد كان فى المُسند الضعيف إذا لم يكن ما يعارضه، ولكن ما الحديث الضعيف فى نظر الإمام أحمد؟ لابد لبيان ذلك من التعرض لأقسام الحديث.

أقسام الحديث:

ضبط المحدثون بعد الإمام أحمد أقسام الحديث ، فقسموه إلى حديث صحيح، وحديث حسن، وحديث ضعيف، فالصحيح هو ما اتصل سنده، ولم يكن فيه انقطاع فى أية درجة من درجات رواته وكان رواته جميعاً عدولاً ثقات قد ثبتت عدالتهم، وكانوا ضابطين حافظين لم يكن فيهم من عرف بالغفلة أو الخطأ الكثير. ولا يكون فى المروى شذوذ بحيث لا يخالف ما يرويه الثقة.

والحديث الحسن هو الحديث ذو السند المتصل الذى يرويه مستور الحال، أو يرويه من ثبتت عدالته، ولكن لا يكون السند متصلاً، أو يكون عدلاً ثقة ولكن عرف بالخطأ، ويقبل الحديث الحسن إذا لم يكن صحيح يعارضه وتعددت طرقه، والحديث الضعيف ما لم يستوف شروط الصحيح، ولا شروط الحسن.

إن الأخبار الضعيفة متفاوتة فى قوة الضعف، وأبعدها عن القبول ما قام الدليل على كذبه، وأقربها إلى القبول ما تكثر طرق روايته كثرة تجعله قريباً من الحسن، ولم

يكن معارضاً لحديث صحيح أو حسن.

وطرق تقسيم الحديث إلى هذه الأقسام لم تكن معروفة فى عصر الإمام أحمد، فالحديث فى عصر الإمام إما أن يكون صحيحاً، وإما أن يكون غير صحيح، وقد قال ابن تيمية فى أصل هذا التقسيم: (أول من عُرف أنه قسم الحديث إلى صحيح وحسن وضعيف أبو عيسى الترمذى، ولم تعرف هذه القسمة عن أحد قبله، وقد بين أبو عيسى مراده، فذكر أن الحسن ما تعددت طرقه، ولم يكن فيهم متهم بالكذب، ولم يكن شاذاً، وهو دون الصحيح الذى عرفت عدالة قائليه وضبطهم، وقال الضعيف هو الذى عرف أن ناقله متهم بالكذب رديء الحفظ... وأما من كان قبل الترمذى من العلماء، فما عرف عنهم هذا التقسيم الثلاثى، لكن كانوا يقسمونه إلى صحيح وضعيف والضعيف عندهم على نوعين: ضعيف ضعفاً لا يمنع العمل به، وهو يشبه الحسن فى اصطلاح الترمذى، وضعيف ضعفاً يوجب تركه، وهو الواهى).

وبهذا يتبين أن الإمام أحمد رضى الله عنه لم يكن فى عصره إلا تقسيم واحد للحديث، وهو أن الحديث إما أن يكون صحيحاً، وإما أن يكون ضعيفاً، ويدخل عنده فى باب الحديث الضعيف الحديث الذى سمى من بعد عصره الحديث الحسن الذى يكون رواته مستورى الحال، فقد كان أحمد يقبله إذا لم يكن فى الباب سواه، وقد نقلنا ما يدل على نقله روايات المستورين، ولا يردها إلا إذا كان ما يدفعه، ويرفض رواية من عُرف بتعمد الكذب، ومن لم يعرف بالتقوى.

كلمات ابن حنبل:

كان ابن حنبل لا يتكلم من عند نفسه إلا قليلاً، وكان يغلب على كلامه الاستشهاد بالأحاديث والآثار، ولذلك قد يكون من الخير أن نلتقط طائفة من كلماته التى تعاون على جلاء آرائه وأفكاره، فمن كلامه هذه الكلمات:

١ - الدنيا دار عمل، والآخرة دار جزاء، فمن لم يعمل هنا ندم هناك..

٢ - الفتوة ترك ما تهوى لما تخشى..

٣ - لو طلبنا المال لم يأتنا، وإنما أتانا لما تركناه..

٤ - إن القلنسوة لتقع من السماء على رأس من لا يحبها.

٥ - سبحانك، ما أغفل هؤلاء الخلق عما أمامهم: الخائف منهم مقصر، والراجي منهم متوان..

٦ - أصول الإيمان ثلاثة: دال ودليل ومستدل، فالدال الله تبارك وتعالى، والدليل القرآن، والمستدل المؤمن، فمن طعن على حرف القرآن فقد طعن على الله تعالى، وعلى كتابه، وعلى رسوله ﷺ.

٧ - إذا سكت العالم تقية والجاهل يجهل، فمتى يظهر الحق؟..

٨ - الناس يحتاجون إلى العلم مثل الخبز والماء..

٩ - إذا مات أصدقاء الرجل ذل..

١٠ - لو أن الدنيا تقل حتى تكون فى مقدار لقمة، ثم أخذها امرؤ مسلم، فوضعها فى فم أخيه المسلم ما كان مسرفاً..

١١ - طوبى لمن أخمل الله تعالى ذكره..

١٢ - رأيت رب العزة فى المنام فقلت: يارب، ما أفضل ما تقرب به المتقربون إليك؟.. فقال: بكلامى يا أحمد..

قلت: بفهم أو بغير فهم؟.. قال: بفهم وبغير فهم..

١٣ - إذا كان فى الرجل مائة خصلة من الخير، وكان يشرب الخمر، محتها كلها..

١٤ - لا تكتبوا العلم عمن يأخذ عليه عرضا من الدنيا..

١٥ - إذا رأيتم من يحب الكلام فاحذروه..

١٦ - إياك أن تتكلم فى مسألة ليس لك فيها إمام..

١٧ - إظهار المحبرة من الرياء..

١٨ - إذا رأيت رجلاً يتهم أحداً من أصحاب رسول الله ﷺ بسوء فاتهمه على الإسلام..

١٩ - الفائز من فاز غداً، ولم يكن لأحد عنده تبعة..

٢٠ - ليس يحرز المؤمن إلا حفرته، الأعمال بخواتيمها..

شهادات السلف له:

تكاثرت شهادات الفقهاء والعلماء السابقين لابن حنبل، ولا يتيسر لنا أن نستعرض كل هذه الشهادات فى مجالنا المحدود، فلنقتطف منها طائفة:

١ - يقول إبراهيم الحربى: أحمد بن حنبل كأن الله عز وجل جمع له علم الأولين من كل صنف.

٢ - ويقول أبو مسهر: ما أعلم أحداً يحفظ على هذه الأمة أمر دينها إلا شاباً بالمشرق (يعنى ابن حنبل).

٣ - ويقول أبو عبيد: انتهى العلم إلى أربعة: أحمد بن حنبل وهو أفقههم فيه، وعلى بن المدينى وهو أعلمهم به، ويحيى بن معين وهو أكتبهم له، وأبى بكر بن أبى شيبة وهو أحفظهم له.

٤ - ويقول أبو داود السجستانى: لقيت مائتين من مشايخ العلم، فما رأيت مثل أحمد بن حنبل، ولم يكن يخوض فى شىء مما يخوض فيه الناس من أمر الدنيا، فإذا ذكر العلم تكلم.

٥ - ويقول أبو ثور: لو أن رجلاً قال إن أحمد بن حنبل من أهل الجنة ما عنف فى ذلك.

٦ - ويقول النووى: هو الإمام البارع المجمع على جلالته وإمامته وورعه وزهادته، وحفظه ووفور علمه وسيادته.

٧ - ويقول أبو حاتم: إذا رأيت الرجل يحب أحمد بن حنبل فاعلم أنه صاحب سُنة.

٨ - ولقد مدحه شيخ الإسلام عبدالله الأنصارى الهروى بهذه الأبيات من قصيدة طويلة:

وإمامى القوام لله الذى ... دفنوا - حميد الشأن - فى بغداد

جمع التقى والزهد فى دنياهم ... والعلم بعد طهارة الأردان

عوض النبى، وصير فى حديثه ... ومغلق أغرافه بمعان

حبر العراق، وسحنة لذوى الهـوى يـدرى ببغضـته ذو الأضغـــان
عرضت له الدنيـا فـأعرض سالمـاً عنهـا كفعـل الراهـب الخمصـــان
هانـت عليــه نفســـه فى دينــه ففدى الإمــام الـدين بالجثمـــان
لله مـا لقـى ابن حـنبل صـــابراً عزمـاً وينصـــره بـلا أعـــوان
أنا حنبلى مـا حييـت، وإن أمـت فوصيتـــى ذاكـم إلى إخوانـــى
إذ دينـه دينـي، ودينــى دينـــه مـا كنــت أمـعة لــه دينـــان

* * * *

والذى لا مرية فيه أن جموع الناس أحبت الإمام ابن حنبل حباً شديداً، وقد يكون منهم من يتبع مذهب سواه، ولكن موقف الإمام الرائع فى فتنة القول بخلق القرآن أكسبه مكانة لا تدانى، وشهرة لا تبارى، إذ لم يكن موقفه مجرد دفاع عن رأى يختلف فيه غيره معه، ولكن كان رمزاً للإباء وعدم الخضوع، والاحتمال للأذى والعذاب، فغرس الإمام حبه فى قلوب الناس فى مختلف الأقطار، حتى قال الحسن بن الحسين الرازى، حضرت بمصر عند بقال، فسألنى عن أحمد بن حنبل، فقلت: كتبت عنه، فلم يأخذ ثمن المتاع منى، وقال: لا آخذ ثمناً ممن يعرف أحمد بن حنبل!

ومن مظاهر هذا الحب الجارف أن تكثر الرؤيا الطيبة من الناس، يروون فيها ثناء مستطاباً على أحمد بن حنبل، فهذا أحمد بن النصر يروى عن نفسه أنه رأى النبى ﷺ فى النوم، فقال له: يا رسول الله، من تركت لنا فى عصرنا هذا ممن يقتدى به؟.. فقال: عليكم بأحمد بن حنبل..

[المراجع]

١ - مالك تجارب حياة — تأليف: أمين الخولى
٢ - الشافعى حياته وعصره .. آراؤه وفقهه — تأليف: محمد أبو زهرة
٣ - الإمام الشافعى ناصر السُنة — تأليف: عبدالحيم الجندى
٤ - الرسالة — تأليف: الإمام الشافعى
٥ - الأئمة الأربعة — تأليف: أحمد الشرباصى
٦- شخصيات إسلامية أئمة الفقه التسعة — تأليف: عبدالرحمن الشرقاوى
٧ - رحلات الإمام الشافعى إلى مصر — تأليف: مصطفى منير أدهم
٨ - الاجتهاد ونشأة المذاهب الفقهية — تأليف: على الخفيف
٩ - الإمام الأعظم أبو حنيفة المتكلم — تأليف: عناية الله إبلاغ
١٠ - ابن حنبل حياته وعصره.. آراؤه وفقهه — تأليف: محمد أبو زهرة
١١ - موسوعة الفكر الإنسانى — تأليف: أحمد الشنوانى
١٢ - من روائع الفكر الإسلامى — تأليف: أحمد الشنوانى
١٣ - المذاهب الفقهية — تأليف: أحمد تيمور
١٤ - أبو حنيفة بطل الحرية والتسامح فى الإسلام — تأليف: عبدالحليم الجندى
١٥ - مالك بن أنس إمام دار الهجرة — تأليف: عبدالحليم الجندى
١٦ - أحمد بن حنبل والمحنة — تأليف: ولتر ملفيل باتون
١٧ - الفكر التشريعى فى الإسلام — تأليف: على الخفيف
١٨ - مواقف تاريخية لعلماء المسلمين — تأليف: محمد رجب البيومى
١٩ - النزعة العقلية عند الإمام الشافعى — تأليف: د. محمد إبراهيم الفيومى